

تَوْفِيقُ اللَّطِيفِ الْمَنَّانِ  
فِي بَيَانِ  
أَزْشَاكٍ فِي اللَّهِ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْإِيمَانِ  
وَأَنْ الْمَوْلَى إِلَهُ فِي الْحُكْمِ سَيَّانِ

بقلم

المهتدي بالله عبد القادر بن إسماعيل الإبراهيمي

تنقيح

نخبة من طلبة العلم

الجزء الثاني

مكتبة دار الخفاء



تَوْفِيقُ اللَّطِيفِ الْمَنَّانِ  
فِي بَيَانِ  
أَزْشَالِكْ فِي اللَّهِ لَيْسَ مِنْ هَذَا الْإِيمَانِ  
وَأَنْ الْمَوْلَى إِلَهُ فِي الْحُكْمِ سَيَّانِ

الجزء الثاني

بقلم :

المهدي بالله عبد القادر بن إسماعيل الإبراهيمي

تنقيح :

نخبة من طلبة العلم

مكتبة دار الخفاء

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م



## إهداء

إلى المسلمين الغرباء الذين وقفوا صامدين بفضل الله ومنَّه  
وكرمه أمام كل الشبهات ... حنفاء ، مائلين من الشرك إلى  
التوحيد ، ومن المتشابه إلى المحكم ، ومن أقوال الرجال إلى نصوص  
الوحي والتزيل ... ثبتنا الله وإياهم على الإسلام إلى الممات ،  
وجمعنا وإياهم في مستقر رحمته ... حيث لا نخاف فرقة ولا نتوقع  
إزالة ...

وإلى الذين تركوا المحكم فأغرقتهم أمواج الشبهات ... وإلى  
الذين أطاعوا سادتهم وكبرائهم فأضلّوهم السبيل ... سائلاً الله  
عز وجل أن يردّهم إلى الحق المبين ، وإلى صراطه المستقيم ...  
إنه على كل شيء قدير ... هو نعم المولى ونعم النصير ...

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تمهيد

قال الله عز وجل في كتابه الكريم :

[ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ] (النساء: ١)

[ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ ] (لقمان: ٣٣)

[ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ] (الأحزاب: ٧٠-٧١)

[ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ۖ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا ] (النساء: ١٧٤-١٧٥)

[ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ] (الأنفال: ٢٩)

[ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ] (الحديد: ٢٨)

[ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۖ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ] (الأنعام: ١٦٢-١٦٣)

[ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ] (يوسف: ١٠٨)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ، ونستعينه ، ونستغفره ، ونستهديه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

أما بعد ، فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى ، وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وآله وسلم . قد بلغ فآتم البلاغ وترك الأمة على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، فجزاه الله خير ما جزى نبيا عن أمته ، فصلاة ربي وسلامه عليه . نقر بما جاء به ، ونكفر من أبي ذلك ، وتبرأ منه ، ونجاهده باللسان وباللسان . وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار .

وبعد ، فلقد بينا بحول الله تعالى وقوته ومثله وكرمه في الجزء الأول من هذه الرسالة كيفية اتباع أهل الزيغ والضلال للمتشابه من كلام الله عز وجل ، ومن حديث نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ابتغاء الفتنة وابتغاء تغيير معالم الدين القويم ، وكشفنا كذبهم على الله عز وجل ، وعلى كتابه سبحانه ، وعلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم .

أما كذبهم على الله عز وجل وعلى كتابه فتحريفهم لآيات كثيرة عن مواضعه ليبرهنوا أن الإسلام مجرد تلفظ بالشهادتين ولو انتقص من تلفظ به من ذات الله وصفاته سبحانه أو فعل الشرك الأكبر .

وأما كذبهم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو زعمهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكفر من جهل تتره الله عز وجل من النقائص في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله ، وزعمهم أنه لم يكفر من أشرك بالله عز وجل في عبادته .

ولكي يبرهنوا على هذا الكذب على الله عز وجل ، وعلى كتابه سبحانه ، وعلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم صوّروا للجهلة أنهم بأئمة الإسلام مقتدون وأنهم على نهجهم سائرون . فإنه لو سألهم سائل وقال : من إمامكم في مذهبكم في عذر من انتقص من ذات الله أو صفاته أو في عذر من عبد غير الله عز وجل جاهلاً أو متأولاً ؟ لأجابوا : إمامنا في هذا علماء الإسلام كابن تيمية وابن القيم وابن عبد البر وابن حزم وغيرهم .

لذا كان لزاماً علينا أن نكشف كذب ادعائهم حتى لا يغتر مغتر ، ونبين براءة أئمة الإسلام من هذا الزور والبهتان كرد بسيط على فضلهم علينا .

والله ولي التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل ، نعم المولى ونعم النصير . له الملك وله الحمد ، وله الحكم وله الأمر ، وهو على كل شيء قدير .

وكتبه راجي رحمة الملك الحق ، العبد المهتدي بالله ، عبد القادر بن إسماعيل الإبراهيمي .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



## الباب الأول

المنهج القويم في التعامل  
مع نصوص أهل العلم المتقين



## الفصل الأول : بيان نهي العلماء عن اتباع أقوالهم دون دليل

لقد بينا في المقدمة الأولى من الجزء الأول من هذه الرسالة أن المخرج المنجي عند حلول الفتن والشبهات هو الرجوع إلى كتاب الله عز وجل وسنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا إلى أقوال الرجال المجردة ، وأن التحاكم عند الاختلاف والتزاع هو إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم لا إلى أقوال الرجال المجردة كائناً من كانوا ، فكل يؤخذ منه ويرد عليه إلا النبي المعصوم صلى الله عليه وآله وسلم .

قال الله عز وجل : [ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ] (النساء: ٥٩) وقال سبحانه : [ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ] (الشورى: ١٠)

قال الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي القرطبي (٣٨٤-٤٥٦هـ) : ( فإن قال قائل : فما وجه قوله تعالى : [ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ] (النحل: ٤٣) ؟ قيل له وبالله التوفيق : إنه تعالى أمرنا أن نسأل أهل العلم عما حَكَمَ به الله تعالى في هذه المسألة وما رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ، ولم يأمرنا أن نسألهم عن شريعة جديدة يحدونها لنا من آرائهم ، وقد بين ذلك عليه السلام بقوله : « فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدَ الْغَائِبَ » (١) (٢) . وعلى هذا الفهم درج الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى يوم الدين من أئمة الدين المتقين بل وجميع أهل القبلة الموحدين لأنه أصل دينهم المتين المبني على اتباع الوحيين ورد ما يناقضه من أقوال الرجال المجردة عن الدليل .

فأقوال أهل العلم ليست حجة بذاتها ما لم تستند إلى الكتاب والسنة ، فمتى زاعت البشرية ، ومتى انتشرت البدعة ، وعمت الضلالة ، واختلط الحق بالباطل ، إلا حينما غاب عن الناس الميزان الصحيح فصار يعرف الحق بالرجال ، بدل أن يعرف الرجال بميزان الحق . قال سبحانه : [ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ] (النساء: ٨٢) ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) : ( فليس لأحد إذا أمره الرسول بأمر أن ينظر هل أمر الله به أم لا ، بخلاف أولي الأمر فإنهم قد يأمرون بمعصية الله ، فليس كل من أطاعهم مطيعاً لله بل لابد فيما يأمرهم به أن يعلم أنه ليس بمعصية لله ، وينظر هل أمر الله به أم لا ، سواء كان أولي الأمر من

(١) صحيح البخاري ، كتاب الحج / باب الخطبة أيام منى ، ط. المكثر (حديث رقم ١٧٤١ ، ص ٤٤٨) ، الطبعة السلطانية (١٧٦/٢) .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (٢٩٥/٦-٢٩٦) .



العلماء أو الأمراء ، ويدخل في هذا تقليد العلماء وطاعة أمراء السرايا وغير ذلك ، وبهذا يكون الدين كله الله قال تعالى : [ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ] (الأنفال: ٣٩) (١) .

قال الإمام ابن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ) : ( واعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم الشخص فيتبعونه من غير تدبر بما قال ، وهذا عين الضلال ، لأن النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل ، كما قال علي رضي الله عنه للحارث بن حوط وقد قال له : ( أَتَظُنُّ إِنَّا نَظُنُّ أَنَّ طَلْحَةَ وَالزَّيْبِرَ كَانَا عَلَى بَاطِلٍ؟! ) فقال له : « يَا حَارِثُ إِنَّهُ مَلْبُوسٌ عَلَيْكَ ، إِنَّ الْحَقَّ لَا يُعْرَفُ بِالرِّجَالِ ، اعْرِفِ الْحَقَّ تَعْرِفْ أَهْلَهُ » (٢) .

ولما خص الله سبحانه أنبياءه دون غيرهم بالعصمة ، وكتابه دون غيره بالحفظ ، وكان العلماء معرضون للخطأ والزلل ، وكتبهم للفساد والتحريف والتبديل ، كما أن كثيراً منهم يقول بالرأي في مدة ما من حياته ثم يرجع عنه في وقت آخر ، علاوة على أن أقوالهم ليست حجة في دين الله عز وجل فيستدل بها بل يستدل لها حتى يعلم صحتها من خطئها وليس العكس ، حينها كان لزاماً على الموحد أن لا يقلد في دينه العلماء خصوصاً فيما يتعلق بأصل التوحيد . بل إن العلماء أنفسهم نكروا أن يقلدوهم الناس دون معرفة دليل أقوالهم .

قال الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) : ( لا تقلدني ، ولا تقلدنا مالكا ، ولا الأوزاعي ، ولا النخعي ، ولا غيرهم ، وخذ الأحكام من حيث أخذوا ) (٣) ، وقال : ( لا تقلدوا دينكم الرجال إن آمنوا آمنتم وإن كفروا كفرتم ) (٤) .

وقال الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) : ( وقد نهي الأئمة الأربعة عن تقليدكم وذموا من أخذ أقوالهم بغير حجة ) (٥) .

قال الإمام ابن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ) : ( وإنما ينبغي اتباع الصواب و لا ينظر إلى أسماء المعظمين في النفوس ، فإننا نقول : قال أبو حنيفة ثم يخالفه الشافعي وإنما ينبغي أن يتبع الدليل . قال المروزي : مدح أحمد بن حنبل النكاح فقلت له : قد قال إبراهيم بن أدهم فصاح وقال : وقعنا في بُنَيَاتِ الطَّرِيقِ عَلَيْكَ . بما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ) (٦) .

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٦٧/١٠) .

(٢) تلبس إبليس لابن الجوزي ، ص ١٠١ .

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٢٠١/٢) .

(٤) مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول لأبي شامة المقدسي ، ص ٦٢ .

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٢٠٠/٢) .

(٦) صيد الخاطر لابن الجوزي ، ص ٣٥٦ .

قلت بحول الله تعالى : ولو تقصينا أقوال العلماء في هذا الباب للزمنا أفراد ذلك بكتاب مستقل لكثرتة ، لكن ما لا يدرك جلّه لا يترك كله ، وبالله التوفيق .



## الفصل الثاني : بيان تعرض العلماء للافتراءات وتعرض أقوالهم وكتبهم للتحريفات

لا غرابة أن يتعرض العلماء في حياتهم إلى الافتراءات ، وأن تتعرض أقوالهم للتحريفات والدسائس في حياتهم وبعد موته . فهم ليسوا بأفضل من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأقوالهم ليست بأفضل من أقوال النبي عليه الصلاة والسلام .

فقد تعرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأبي هو وأمي إلى الافتراءات في حياته ، وتعرضت أقواله وأحاديثه للتحريفات بعد مماته ، فقد وضع الزنادقة أحاديث مكذوبة عليه ، ولكن قيص الله عز وجل هذه الأحاديث علماء عظام من أهل الحديث ففرقوا بين الصحيح والضعيف والموضوع ولم يقبلوا الأحاديث إلا بالأسانيد المنقولة عن العدول والثقات .

أما أقوال العلماء وكتبهم فقد تعرضت للتحريفات للأسباب التالية :

أولاً : إن الله عز وجل لم يتعهد بحفظ كتبهم .

ثانياً : إن كتب العلماء لم تنقل إلينا بالسند .

ثالثاً : إن النسخ المخطوطة من كتب العلماء تعرضت للتحريف والدس من قبل النساخ ومن قبل أعداء الإسلام من المنافقين والمستشرقين قديماً وحديثاً .

رابعاً : إن النسخ المطبوعة من كتب العلماء تعرضت لدس وتحريفات المحققين من بني جلدتنا ومن قبل المستشرقين ومن قبل علماء السلاطين ، بل كثيراً ما كان يأمر بعض الطواغيت أعداء الدين بتحقيقات كتب أهل العلم ويدعمونها بالمال . أفتراهم يمولون تحقيق كتب تفضح زيفهم؟!!

فإن قلت : فإن كتب العلماء وإن لم تنقل بالسند فإن هذه الأمة اعتنت كثيراً بكتب علمائها ، وتناقل الطلاب جيلاً بعد جيل هذه الكتب واعتنوا بنسخها ونشرها .

قلت : لا شك أن هناك كتباً تناقلها العلماء من جيل لجيل باعتناء وضبط ، وهي الكتب التي تدرس بالتسلسل من جيل إلى جيل ، ولكن مثل هذه الكتب ليست بالكثيرة . بل إن هناك كتباً عظيمة كثيرة تعد من باب المفقود كمسند الإمام بقي بن مخلد الأندلسي وغيره مما كان موجوداً بين العلماء سابقاً فتراه اليوم يعد من المفقود ، بل لما تنظر في ترجمة العلماء الأعلام تجد لهم كتباً كثيرة جداً تعد من المفقود . وكثيراً من الكتب المشهورة لا تجد لها من النسخ المخطوطة إلا القليل وأحياناً تكون متفرقة في ربوع الأرض .

قال الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) : ( فإن الدولة إذا انقرضت عن أمة باستيلاء غيرها عليها وأخذ بلادها انطمست حقائق سالف أخبارها ، ودرست معالم دينها وآثارها ، وتعذر الوقوف على الصواب الذي كان عليه أولوها وأسلافها ، لأن زوال الدولة عن الأمة إنما يكون

بتتابع الغارات وخراب البلاد وإحراقها وجلاء أهلها عنها ، فلا تزال هذه البلايا متتابعة عليها إلى أن تستحيل رسوم دياناتها ، وتضمحل أصول شرعها وتلاشى قواعد دينها ، وكلما كانت الأمة أقدم واختلفت عليها الدول المتناولة لها بالإذلال والصغار كان حظها من اندراس دينها أوفر (١) .

وهناك أمر مهم وهو أنه حتى لو قدر عدم التحريف وقدر أن كل ما وصلنا صحيح النسبة لذلك العالم ، فإن ما خالف الحق نضربه عرض الحائط كائنا قول من كان ، وما أصدق ما قاله الإمام الشافعي :

كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مَشْغَلَةٌ      إِلَّا الْحَدِيثَ وَعِلْمَ الْفَقْهِ فِي الدِّينِ  
الْعِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَوْلٌ حَدَّثَنَا      وَمَا سِوَى ذَلِكَ وَسِوَا سُوءِ الشَّيَاطِينِ

فما يهمنا هو كتاب الله عز وجل الذي حفظه الله لنا ، وسنة نبينا الصحيحة التي حفظها الله عز وجل بأهل الحديث ، وكذلك فهم الصحابة للوحيين المنقول إلينا بالسند الصحيح (٢) .

هذا هو الميزان الصحيح الذي ينبغي أن يتمسك به الموحد ، وما سواه من الأقوال يعرض على الوحيين ، فإن وافقه قبلناه وإن عارضه ضربنا به عرض الحائط .

قال الشيخ إسحاق بن عبد الرحمن آل الشيخ (١٢٧٦-١٣١٩هـ) : ( ومما هو معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ، أن المرجع في مسائل أصول الدين إلى الكتاب والسنة وإجماع الأمة المعبر (٣) ، وهو

(١) هداية الحيارى لابن القيم ، ص ١٣٧ .

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية : ( ومعلوم أن في كتب التفسير من النقل عن ابن عباس من الكذب شيء كثير من رواية الكلبي عن أبي صالح وغيره . لابد من تصحيح النقل لتقوم الحجة . فليراجع كتب التفسير التي يحرر فيها النقل مثل تفسير محمد بن جرير الطبري الذي ينقل فيه كلام السلف بالإسناد - ويعرض عن تفسير مقاتل والكلبي - وقبله تفسير بقى بن مخلد الأندلسي وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم الشامي وعبد بن حميد الكشي وغيرهم إن لم يصعد إلى تفسير الإمام إسحق بن راهويه ، وتفسير الإمام أحمد بن حنبل وغيرهما من الأئمة الذين هم أعلم أهل الأرض بالتفسير الصحيحة عن النبي وآثار الصحابة والتابعين كما هم أعلم الناس بحديث النبي وآثار الصحابة والتابعين في الأصول والفروع وغير ذلك من العلوم .

فأما أن يثبت أصلاً يجعله قاعدة بمجرد رأي ، فهذا إنما ينفي على الجهال بالدلائل ، الأغشام في المسائل . وبمثل هذه المنقولات التي لا يميز صدقها من كذبها والمقولات التي لا يميز صوابها من خطئها ضل من ضل من أهل المشرق في الأصول والفروع والفقه والتصوف . وما أحسن ما جاء في آية النور التي قال الله تعالى فيها : [ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ ] (النور: ٤٠) نسأل الله أن يجعل لنا نوراً ) . مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٨٩/٦-٣٩٠) .

(٣) إجماع الأمة المعبر هو ما كان عليه الصحابة بلا شك ، ولا يحل لأحد خلاف إجماع الصحابة لأنه لا شك منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي : ( وما اختلف قط مسلمان في أن ما أجمع عليه جمع الصحابة رضي الله عنهم دون خلاف من أحد منهم إجماعاً متيقناً مقطوع بصحته فإنه إجماع صحيح لا يحل لأحد خلافه ) . (النبذة الكافية في أصول أحكام الدين لابن حزم ، ص ٢٨) ، وقال في ص ٢٩ من نفس الكتاب : ( فالصحابة رضي الله عنهم هم الذين شاهدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمعوه ، فإجماعهم على ما أجمعوا عليه هو الإجماع المفترض اتباعه لأهم نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى بلا شك ) اهـ .

ما كان عليه الصحابة ، ليس المرجع في ذلك إلى عالم بعينه ، فمن تقرر عنده هذا الأصل تقرر أن لا يدفعه شبهة هان عليه ما قد يرى من الكلام المشتبه في مصنفات الأئمة إذا لا معصوم إلا النبي صلى الله عليه وسلم (١) .

ولا يعني ذلك طرح أقوال العلماء جانباً ، فليس من المنهج الصحيح عدم الاستعانة بكلام العلماء المعتبرين في فهم نصوص الكتاب والسنة ، إذ هم أعلم الناس بتفسير هذه النصوص ، وأعلمهم بلغة العرب ، وخصوصاً السلف الصالح ، وهم صالحى القرون الثلاثة الأولى الذين أثنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم . ولكن لا نجعل أقوالهم المجردة حجة ، ولا نقلدهم في ديننا دون معرفة الدليل ، خصوصاً فيما يتعلق بأصل التوحيد الذي يتعلق به نجاة العبد يوم القيامة ، ولا نقدم أقوالهم على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ونرد المتشابه من قولهم إلى المحكم من أقوالهم ، ونتأول لهم بحسن التأويل مهما أمكن إلا أن يكون كلاماً صريحاً في الكفر والشرك فيجب حينها التنبيه على ذلك والتحذير من ذلك القول مع محاولة تبرئتهم من نسبة القول إليهم من باب إحسان الظن بهم .

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (١١٩٦-١٢٨٥هـ) : ( على هذا فيجب الإنكار على من ترك الدليل لقول أحد من العلماء كائناً من كان ، ونصوص الأئمة على هذا ، وأما من خالف الكتاب والسنة فيجب الرد عليه كما قال ابن عباس رضي الله عنه والشافعي وأحمد ، وذلك مجمع عليه ) (٢) .

وما أحسن ما قال الإمام ابن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ) : ( والمقصود أن تعلم أن الشرع تام كامل فإن رزقت فهما له فأنت تتبع الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتترك بُنَيَات الطريق ، ولا تقلد في دينك الرجال ، فإذا فعلت فإنك لا تحتاج إلى وصية أخرى . واحذر جمود النقلة ، وانبساط المتكلمين ، وجموع المتزهدين ، وشره أهل الهوى ، ووقوف العلماء على صورة العلم من غير عمل ، وعمل المتعبدین بغير علم ، ومن أيده الله تعالى بلطفه ورزقه الفهم ، وأخرجه عن ربة التقليد ، وجعله أمة وحده في زمانه لا يبالي بمن عبث ولا يلتفت إلى من لام ، قد سلم زمامه إلى دليله في واضح السبيل . عصمنا الله وإياكم من تقليد المعظمين ، وألهمنا إتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ) (٣) اللهم آمين .

وإليك طائفة من أقوال العلماء في بيان نماذج من التحريف والدس على أئمة الإسلام وبيان أن هناك أقوالاً كثيرة تنقل عن أئمة الإسلام وفي الحقيقة لا أصل لها .

(١) مجموعة الرسائل المحمودية ، الرسالة الثانية ، ص ٢٥ .

(٢) فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، ص ٥٥٦ .

(٣) صيد الخاطر ، لابن الجوزي ، ص ٩٥-٩٦ .

قال الإمام ابن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ) : ( وإنما الطريق طريق السلف على أنني أقول لك قد قال أحمد بن حنبل رحمة الله عليه : من ضيق علم الرجل أن يقلد في دينه الرجال . فلا ينبغي أن تسمع من معظم في النفوس شيئاً في الأصول فتقلده فيه ، ولو سمعت عن أحدهم ما لا يوافق الأصول الصحيحة فقل : هذا من الراوي <sup>(١)</sup> ، لأنه قد ثبت عن ذلك الإمام أنه لا يقول بشيء من رأيه ، فلو قدرنا صحته عنه فإنه لا يقلد في الأصول ولا أبو بكر <sup>(٢)</sup> ولا عمر رضي الله عنهما . فهذا أصل يجب البناء عليه فلا يهولنك ذكر معظم في النفوس ، و كان المقصود من شرح هذا أن ديننا سليم ، وإنما أدخل أقوام فيه ما تأذينا به ) <sup>(٣)</sup> .

قال الإمام ابن القيم (٦٩١-٧٥١هـ) : ( فَكَثِيرًا مَا يُحَكِّي عَنْ الْأَثَمَةِ مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ ) <sup>(٤)</sup> .  
قال الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ) : ( اعلّموا - رحمنا الله وإياكم - أن من القدرية صنفاً إذا قيل لبعضهم : من إمامكم في مذهبكم هذا ؟ فيقولون : الحسن ، وكذبوا على الحسن ، قد أحل الله الكريم الحسن عن مذهب القدرية . ونحن نذكر عن الحسن خلاف ما ادعوا عليه . أخبرنا الفريابي قال : حدثنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن خالد الحذاء قال : قدم علينا رجل من أهل الكوفة ، فكان مجانباً للحسن ، لما كان يبلغه عنه في القدر ، حتى لقيه ، فسأله الرجل ، أو سئل الحسن عن هذه الآية : [ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ] (هود: ١١٨-١١٩) ، قال : لا يختلف أهل رحمة الله ، قال : [ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ] ، قال : خلق أهل الجنة للجنة ، وأهل النار للنار ، فكان الرجل بعد ذلك : يذب عن الحسن ) <sup>(٥)</sup> .

(١) فكثيراً ما تجد روايات متعددة عن علماء المذاهب الفقهية وغيرهم ، وتجد أن كل رواية تخالف الأخرى ، فلا مفر إلا أن تكون إحدى الروايات أو بعضها مكذوبة أو أن ذلك العالم كان على رأي ورجع عنه بعد مدة فنقلت عنه الروايتان ، فتأمل .  
(٢) أورد الحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٤١٥/٩) بسند صحيح أنه بعد أن بايع المسلمون أبا بكر رضي الله عنه تكلم أبو بكر فحمد الله وأثنى عليه بالذي هو أهله ، ثم قال : ( أما بعد ، أيها الناس ! فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن أحسنت فأعينوني وإن أسأت فقوموني ، الصدق أمانة ، والكذب خيانة ، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله ، والقوي فيكم ضعيف حتى أخذ الحق منه إن شاء الله ، لا يدع قوم الجهاد في سبيل الله إلا ضربهم الله بالذل ، ولا تشيع الفاحشة في قوم إلا عمهم الله بالبلاء ، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله ، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم ) . اهـ .

(٣) صيد الخاطر لابن الجوزي ، ص ٩٣-٩٤ .

(٤) إعلام الموقعين لابن القيم (٢٨٦/٣)

(٥) الشريعة للآجري ، ص ١٥٢ .



### الفصل الثالث : أصول كشف الشبهات المتعلقة بنصوص العلماء

إن نصوص العلماء التي يتشبه بها أهل الزيغ والضلال لإثبات معتقدهم الفاسدة نوعين :  
نصوص متشابهة غير صريحة في الكفر والضلال ، وأخرى واضحة وصريحة في الكفر والضلال .  
أما النصوص المتشابهة وغير الصريحة في الكفر والضلال ، فالناس فيها بين أهل زيغ وضلال ، وأهل جفاء وتسرع ، وأهل توسط واقتصاد :

فأما أهل الزيغ والضلال فهم يتمسكون بهذا المتشابه ، ويفهمونه بمقتضى إفكهم وباطلهم ، ويجعلونه الأصل والعمدة ، ويردون عليه المحكم من آيات الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم .

وأما أهل الجفاء والتسرع فهم يتسرعون في فهم هذه النصوص ويسئون الظن بالعلماء ولا يعرفون للعلماء فضلاً ولا قدراً ، ولا يبحثون لهم عذراً .

وأما أهل التوسط والاقتصاد فهم يعرفون للعلماء فضلهم وقدرهم ومرتبهم ، ويتحرون لكلامهم تأويلاً حسناً ، ويردون أقوالهم المتشابهة المحتملة إلى أقوالهم المحكمة الصريحة .

وهم مع هذا لا ينشرون مثل هذه الأقوال حتى لا يغتر بها مغتر وحتى لا تفهم خاطئاً ، وإذا نشروها وضحوها كيفية فهمها .

ورحم الله الإمام ابن القيم حين نصح ووجه وأوصى المتعلقين بأي قول يظهر هنا أو هناك من معظم في النفوس إن كان ظاهره مخالف للقواعد الكلية أن يترك ويعرض عنه فضلاً على أن ينشره أو يحتاج به لكن لا حياة لمن تنادي .

قال الإمام ابن القيم (٦٩١-٧٥١هـ) : ( فَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ إِذَا بَلَغَتْهُ مَقَالَةٌ ضَعِيفَةٌ عَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ أَنْ لَا يَحْكِيَهَا لِمَنْ يَتَقَلَّدُهَا ، بَلْ يَسْكُتُ عَنْ ذِكْرِهَا إِنْ تَيَقَّنَ صِحَّتَهَا ، وَإِلَّا تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهَا ؛ فَكَثِيرًا مَا يُحْكَى عَنْ الْأَئِمَّةِ مَا لَا حَقِيقَةَ لَهُ ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ يُخَرِّجُهَا بَعْضُ الْأَتْبَاعِ عَلَى قَاعِدَةٍ مَتَّبَعَةٍ مَعَ أَنَّ ذَلِكَ الْإِمَامَ لَوْ رَأَى أَنَّهَا تُفْضِي إِلَى ذَلِكَ لَمَّا التَزَمَهَا ، وَأَيْضًا فَلَا زِمَ الْمَذْهَبَ لَيْسَ بِمَذْهَبٍ ، وَإِنْ كَانَ لَزِمَ النَّصَّ حَقًّا ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّنَاقُضُ ، فَلَا زِمَ قَوْلِهِ حَقٌّ ، وَأَمَّا مَنْ عَدَاهُ فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ الشَّيْءَ وَيَخْفَى عَلَيْهِ لَزِمُهُ ، وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ هَذَا لَزِمُهُ لَمَّا قَالَهُ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : هَذَا مَذْهَبُهُ ، وَيَقُولُ مَا لَمْ يَقُلْهُ ، وَكُلُّ مَنْ لَهُ عِلْمٌ بِالشَّرِيعَةِ وَقَدَرُهَا وَفِضْلُ الْأَئِمَّةِ وَمَقَادِيرِهِمْ وَعِلْمِهِمْ وَوَرَعِهِمْ وَنَصِيحَتِهِمْ لِلدِّينِ تَيَقَّنَ أَنََّّهُمْ لَوْ شَاهَدُوا أَمْرَ هَذِهِ الْحِيلِ وَمَا أَفْضَتْ إِلَيْهِ مِنَ التَّلَاعِبِ بِالدِّينِ لَقَطَعُوا بِتَحْرِيمِهَا ) <sup>(١)</sup> .

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (٢٨٦/٣)

وأما النصوص الواضحة والصريحة في الكفر والضلال فإن الناس فيها بين أهل زيغ وضلال ، وأهل جفاء وتسرع ، وأهل توسط واقتصاد .

فأما أهل الزيغ والضلال فهم يقبلون هذه الأقوال الصريحة في الكفر لأن أقوال العلماء عندهم بمثابة الوحي وإن لم يصرحوا بذلك ، فواقع حالهم ينطق بذلك أفصح من اللسان ، ولولا الحياء لأنكروا آيات الله عز وجل وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما يخالف هذه الأقوال الصريحة في الكفر المنسوبة للعلماء زوراً وبهتاناً .

وأما أهل الجفاء والتسرع فيتسرعون لتكفير العلماء بمقتضى هذه الأقوال الصريحة في الكفر ، ولا يبحثون في حقيقة نسبة هذه الأقوال إليهم ، ولا فيما إذا كان لهم قول مخالف لذلك القول في كتبهم الأخرى .

وأما أهل التوسط والاقتصاد فيعرفون للعلماء قدرهم ومكانتهم ، ويعترفون بفضلهم وعلمهم ، ولا يغفلون في عالم لأهم يعرفون أنهم بشر يصيبون ويخطئون ، فإذا بلغهم مقالة صريحة في الكفر منسوبة إليهم ، فهم بداية يحاولون فهم النص وإيجاد تأويل مستساغ لذلك القول ، لكن إن كان القول صريحاً في الكفر ولا يحتمل أي تأويل فعندها يحكمون على النص بما يقتضيه ، لكن لا يتسرعون في نسبة هذا القول إلى قائله ، ويعتبرون الأمر شبهة يترثون في حلها ، ولهم منهج واضح في كشف هذه الشبهة ، ولكن قبل بيان كيفية كشف مثل هذه الشبهات يجب علينا أن ندافع عن العلماء المعتبرين فقط .

ومعرفة العالم المعبر من غيره يتم بالتدقيق في شهادات أهل العلم له وثناؤهم عليه ممن قد عايشوه أو ممن قد قرؤوا كتبه ، وكذلك يتم في التدقيق في مصنفات ذلك العالم في الجملة ، ومعرفة شيوخه وتلاميذه . فبعد ذلك يمكن الخروج بقرار يغلب على الظن إذا ما كان ذلك العالم من العلماء المسلمين الموحدين المشهود لهم بالخير ، أم أنه من العلماء الذين نشروا الشرك والبدع ودافعوا عنه أمثال ابن عربي والحلاج وغيره من أئمة الشرك المنتسبين للإسلام زوراً وبهتاناً ، فهؤلاء لا نتعب أنفسنا في عناء الدفاع عنهم لأنه لم يثبت عنهم ابتداء أنهم من علماء الإسلام .

فإذا وصلتنا مقالة صريحة في الكفر ، نحكم على القول بما يستحقه ، ونحذر من ذلك القول . وأما عن قائله فإن كان من علماء الشرك فلا نتعب أنفسنا في الدفاع عنه ، لكن إن كان من علماء الإسلام المشهود لهم بالخير فإننا نحاول تبرئته من ذلك القول بما لا يردده العقل ولا يأباه الفهم .

قال الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) : ( وحاصله أن الذي يجب علينا عند الوقوف على شيء مما فيه ما لا يجوز اعتقاده من مؤلفات المتقدمين أو أشعارهم أو خطبهم أو رسائلهم أن نحكم على ذلك

الموجود بما يستحقه ويقتضيه ، ونوضح للناس ما فيه ونحذرهم عن العمل به والركون إليه ، ونكل أمر قائله إلى الله مع التأويل له بما يمكن وإبداء المعاذير له بما لا يردده الفهم ويأباه العقل )<sup>(١)</sup> .

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (١١٩٦-١٢٨٥هـ) : ( وأما قوله : ( ولو أن عبارات أهل العلم مثل البيضاوي وأبي السعود والقسطلاني وأمثالهم تجدي إليكم شيئاً لذكرناها لكنها تمحى بلفظة واحدة وهي أنهم كلهم كفار فلا نقبل منهم أحداً ومن هذه حاله فلا حيلة به ) ، فالجواب : أنه ليس للبيضاوي ومن ذكر عبارات تخالف ما قاله السلف والعلماء في معنى الآيات ومعاذ الله أن يقول المجيب إن هؤلاء كفار ولا يوجد عن أحد من علماء المسلمين أنه كفر أحداً قد مات من هذه الأمة ممن ظاهره الإسلام ، فلو وجد في كلامه زلة من شرك أو بدعة فالواجب التنبيه على ذلك ، والسكوت عن الشخص لما تقدم من أنا لا ندري ما خاتمته )<sup>(٢)</sup> .

ومن هذا الكلام نستنتج أننا قد نجد في كلام العلماء ما هو شرك أو بدعة أو ضلالة ، فالواجب أن ننبه عليه إذ لا معصوم إلا الرسول صلى الله عليه وسلم ، ورحم الله الإمام مالك حينما قال : ( ما من أحد إلا مأخوذ من قوله ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر ) يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وعن علي كرم الله تعالى وجهه : ( لا تنظر إلى من قال و انظر إلى ما قال )<sup>(٣)</sup> .

واعلم يا طالب الحق أن هناك أصولاً يمكن اتباعها للدفاع عن هؤلاء العلماء ، وهذه الأصول قسمين ، وهما كجناحي الطائر يطير بهما ، وإلا لما استطاع الطيران .  
فالقسم الأول : هي الأصول الإيمانية : وهي تقوى الله عز وجل ، وإخلاص النية له ، وطلب الهداية منه ، والمجاهدة في سبيله ، والانقياد للحق متى ما بان للإنسان .

قال الله عز وجل : [ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيَعْلَمَكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ] (البقرة: ٢٨٢) ، وقال سبحانه : [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ] (الأنفال: ٢٩) ، وقال سبحانه : [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ قُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ] (الأحزاب: ٧٠-٧١) ، [ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ۚ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ] (النساء: ١٧٤-١٧٥) ، وقال سبحانه : [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

(١) رسالة في وجوب توحيد الله عز وجل ، ص ١٠٥ .

(٢) رسالة بيان المحجة في الرد على صاحب اللجة من كتاب مجموعة التوحيد ، ص ٣٢٦ .

(٣) تفسير الألوسي (١١/١٨٨) .

وَأَمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ [ (الحديد: ٢٨) ، وقال سبحانه : [ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ] (الطلاق: ٢) ، وقال سبحانه : [ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ] (الطلاق: ٤) ، وقال سبحانه : [ وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ ] (محمد: ١٧) ، وقال سبحانه : [ وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى ] (مريم: ٧٦) ، وقال سبحانه : [ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ] (العنكبوت: ٦٩) ، وقال سبحانه : [ سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِنْ يَرَوْا كُلَّ آيَةٍ لَا يُؤْمِنُوا بِهَا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الْغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ] (الأعراف: ١٤٦) ، وقال سبحانه : [ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نَقِيضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُهْتَدُونَ ] (الزخرف: ٣٦-٣٧) ، وقال سبحانه :

أما القسم الثاني : فهي الأصول العلمية ، وهذه أهمها :

#### أولاً : الفهم الصحيح لنصوص أهل العلم .

وذلك أن حسن الفهم مفتاح العلم ، فأهل الزيغ والضلال قد يستدلون بكلام لا غبار عليه بفهم فاسد ، أو كلام محتمل يلوونه على ما يشتهون . لذلك فالفهم الصحيح للكلام وحمله بعيداً عن المعنى الكفري هو ما يجب فعله قبل كل شيء .

كما أن سوء الفهم أحياناً أدى بالبعض إلى التسرع في فهم نصوص أهل العلم فحكموا على أهل العلم بالضلال تارة وبالكفر تارة أخرى . فيجب التأني في فهم نصوص أهل العلم . فإن أشكل عليك فهم الكلام وجب عليك التوقف في فهم معنى ذلك الكلام حتى يتبين لك المعنى بشكل واضح ، وإن وجدته محتملاً وجب عليك حمله على الحمل الحسن .

فَكَمْ مِنْ غَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَآفَتْهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ

أما إذا كان الكلام كلاماً صريحاً واضحاً جلياً لا يحتمل التأويل فحينها نشرع في محاولة الدفاع عن ذلك العالم ، وبالله التوفيق .

#### ثانياً : النظر في نفس النص المشكل وفي موضعه .

وذلك أن الحمقى من أعداء الإسلام لا يعرفون أحياناً كيف يدسون في كتب العلماء ، فيكون النص نفسه متهافتاً جداً لا يقول به أبسط طالب علم فكيف بالعلماء .

وقد يكون أحياناً النص المدسوس موضوع في مكان غير ملائم ، فلا يتلاءم مع ما قبله وما بعده ، فيظهر ظهور الشمس أنه مدسوس .

**ثالثاً : البحث في ثانيا مصنفات وكتب ذلك العالم عن أقواله الأخرى في تلك المسألة .**

وذلك أنه قد ينسب إلى عالم معين قولاً كفرياً فتجد له قولاً يناهض ذلك القول في مصنف آخر . وعلى هذا درج العلماء في رد كثير مما ينسب إلى العلماء ، ومثال على ذلك ما فعله الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ) في رد الافتراء عن الحسن البصري رضي الله عنه حيث قال : (اعلموا - رحمنا الله وإياكم - أن من القدريّة صنفاً إذا قيل لبعضهم : من إمامكم في مذهبكم هذا ؟ فيقولون : الحسن ، وكذبوا على الحسن ، قد أجل الله الكريم الحسن عن مذهب القدريّة . ونحن نذكر عن الحسن خلاف ما ادعوا عليه .

أخبرنا الفريابي قال : حدثنا قتيبة بن سعيد قال : حدثنا حماد بن زيد ، عن خالد الحذاء قال : قدم علينا رجل من أهل الكوفة ، فكان مجانباً للحسن ، لما كان يبلغه عنه في القدر ، حتى لقيه ، فسأله الرجل ، أو سئل الحسن عن هذه الآية : [ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ] (هود: ١١٨-١١٩) ، قال : لا يختلف أهل رحمة الله ، قال : [ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ ] ، قال : خلق أهل الجنة للجنة ، وأهل النار للنار ، فكان الرجل بعد ذلك : يذب عن الحسن (١) .

وعلى هذا نهج ابن السبكي وابن الصلاح في رد نسبة كتاب بأكمله إلى أبي حامد الغزالي حيث قال صاحب كتاب كشف الظنون عن (كتاب المضمون على غير أهله) : (قال ابن السبكي في (طبقاته) : (ذكر ابن الصلاح أنه منسوب إلى أبي حامد الغزالي ، وقال : معاذ الله أن يكون له ، ويُنسب سبب كونه مختلقاً موضوعاً عليه والأمر كما قال ، وقد اشتملت على التصريح بقدّم العالم ونفي علم القديم بالجزئيات ونفي الصفات ، وكل واحدة من هذه يكفر الغزالي قائلها هو وأهل السنة أجمعون فكيف يتصور أنه يقولها ؟ ) انتهى (٢) .

وقد تجد العالم نفسه تراجع عن كلامه المعين في كتاب آخر مثل الإمام سيد قطب تجد له مصنفات قبل إسلامه مليئة بالكفر ، ومصنفات بعد إسلامه .

(١) الشريعة للآجري ، ص ١٥٢ .

(٢) كشف الظنون (١٧١٣/٢) .

#### رابعاً : البحث عن أقوال تلامذة ذلك العالم في تلك المسألة .

فإنه من المعروف أن هناك علماء لهم تلامذة نشروا علومهم ، مثل الإمام أبو حنيفة وتلميذه القاضي أبي يوسف ، ومثل شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه الإمام ابن القيم . فأمثال هؤلاء من التلامذة لا يخرجون عن أقوال شيوخهم إلا نادراً .

#### خامساً : البحث عن علماء هذبوا أو شرحوا أو اختصروا الكتاب الذي فيه النص الكفري المنسوب لذلك العالم

وهذه من الأمور المهمة ، فإنك قد تجد في كتاب ما نصاً كفرياً صريحاً منسوباً إلى أحد العلماء ، فمتى ما رجعت إلى عالم آخر شرح ذلك الكتاب ، أو هذبه أو اختصره فلا تجد لذلك النص أثراً . ومن الأمثلة على ذلك ما حصل معنا في كتاب التمهيد على ما سيأتي فإننا لما رجعنا إلى كتاب التقريب للتمهيد للإمام القرطبي وهو اختصار التمهيد لم نجد لذلك النص المنسوب إلى الإمام ابن عبد البر في كتاب التمهيد أثراً ، وبالله التوفيق .

#### سادساً : الرجوع إلى الأصل المخطوط للكتاب المطبوع .

وذلك أن كثيراً من الكتب يحققها المشركون وأعداء الدين من المستشرقين ، وهناك كتب تحقق بإشراف وتمويل الطواغيت ، فلا غرابة أن تجد المنكر في مثل هذه الطبعات ، لذا وجب الرجوع إلى الأصل المخطوط لذلك الكتاب المطبوع .

وأحياناً تجد اختلافات في النسخ المخطوطة نفسها ، وذلك يرجع إلى تصحيقات النساخ تارة ، وتحريفاتهم تارة أخرى ، وأحياناً تجد نصوصاً مدسوسة من قبل الناسخ لذلك المخطوط ، لذلك يجب اعتماد النسخ المخطوطة الموثقة والتي يكون تاريخ نسخها واسم ناسخها معروفاً وتكون مكتوبة قريباً من عهد المؤلف ، وكذلك يجب النظر في نسخ كثيرة لأنه أحياناً قد يكون التحريف في المخطوط نفسه ولو بدا موثقاً لمن ليس لديه خبرة في الأمر ، والله المستعان .

وتجدر الإشارة إلى صعوبة هذا المجال ، فإن كثيراً من كتب العلماء لا تجد لها النسخ الكثيرة ، بل وكثيراً من الكتب المهمة جداً تعد الآن من باب الضائع والمفقود . وما ذاك إلا لبعث الزمان ، وتتابع الغارات على أهل الإسلام على مر العصور ، فتتابع النكبات على هذا الإرث العظيم ، فلقد أحرق أعداء الإسلام الملايين بل مئات الملايين من المخطوطات النفيسة النادرة ، وسرقوا الملايين وهي الآن قابعة في شتى مكباتهم في الغرب ، واشتروا كميات كبيرة منها بأزهد الأثمان ، وقسم كبير ضاع عبر الزمان مع تهاون الناس في دينهم فتهاونوا في تراثهم فضاع .

ولو قرأت بعضاً من هذه النكبات لعرفت أن ما بقي من الكتب التي ألفها المسلمون بين أيدينا اليوم ليس إلا نقطة من بحر ممّا أحرقه الصليبيون والتتار والإسبان . ولقد أجمع الباحثون على أن الذي فُقد من كتب المسلمين أكثر بكثير ممّا وجد أو حُفظ مجرد اسمه . فمن مكتبة دار الحكمة أكبر مكتبة في تاريخ البشرية والتي ألفها التتار في النهر بالكامل حتى اسود ، مروراً بدار العلم في طرابلس والتي كانت تحوي ثلاثة ملايين مخطوطة أحرقتها الصليبيون بالكامل ، مروراً بإرث الأندلس من العلم الذي أحرق جله الإسبان حتى أنه في غرناطة وحدها حرقوا في يوم واحد ثمانين ألف كتاب وحتى أنهم كانوا يقتلون كل من وجد معه مخطوطة عربية فاضطر الناس إلى حرق ما بأيديهم ، مروراً بالخزانة السعدية المملوكية التي نهبها الإسبان ووضعوها في دير الأسكوريال والتي كانت تحوي ثلاثة آلاف مخطوطة معظمها بخط مؤلفيها ، هناك حكاية مريّة مبكية على مر التاريخ .

ولكي تعرف كمية الإرث الذي بقي الآن بين أيدينا يكفيك أن تعرف ما يُروى عن بعض الملوك أنّه أرسل إلى صاحب ابن عبّاد يسأله القدوم عليه فقال صاحب له : ( ت ٣٨٥ هـ ) : أحتاج إلى ستين جملاً أنقل عليها كتب اللغة التي عندي ، ويُعلق الحافظ السيوطي على هذه الحادثة بقوله : ( وقد ذهبت جلّ كتب اللغة في الفتن الكائنة من التتار وغيرهم بحيث أن الكتب الموجودة الآن في اللغة من تصانيف المتقدمين والمتأخرين لا تجي حمل جمل واحد !! )<sup>(١)</sup> .

قال تقي الدين المقرئ ( ٧٦٦-٨٤٥ هـ ) : ( ويُقال إنه لم يكن في جميع بلاد الإسلام دار كتب أعظم من التي كانت بالقاهرة في القصر ، ومن عجائبها أنه كان فيها ألف ومائتا نسخة من تاريخ الطبري إلى غير ذلك . ويُقال إنّها كانت تحتوي على ألف ألف وست مائة كتاب )<sup>(٢)</sup> . وقال أيضاً : ( وقع بها الحريق يوم الجمعة رابع صفر سنة إحدى وتسعين وست مائة ، فتلف بها من الكتب ، في الفقه ، والحديث ، والتاريخ ، وعامة العلوم شيء كثير جداً كان من ذخائر الملوك ، فانتهبها الغلمان ، وبيعت أوراقاً مُحترقة ظفر الناس منها بنفائس غريبة ما بين ملاحم وغيرها ، وأخذوها بأبخس الأثمان )<sup>(٣)</sup> .

أقول بحول الله تعالى : فإذا كانت مكتبة واحدة تحوي على ١٢٠٠ نسخة من تاريخ الطبري لوحده فلك أن تتخيل الكم الهائل الذي ضاع من هذا الإرث الهائل ، فله الأمر من قبل ومن بعد ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

ولكن رغم هذه النكبات فإن المكتبة الإسلامية لا تزال أكبر تراث بشري في يومنا هذا ، ومع عجزنا في أحيان كثيرة في الحصول على مبتغانا من مخطوطات أهل العلم إلا أنه قد وفقنا الله عز وجل

(١) المزهر للسيوطي ، ص ٩٧-١ .

(٢) المواعظ والاعتبار للمقرئ ( ٣٥٨/٢ ) .

(٣) المواعظ والاعتبار للمقرئ ( ٦٨٣/٣ ) .



في الحصول على نسخ مهمة جداً استطعنا الذب بها عن بعض أهل العلم ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

### سابعاً : البحث عن أقوال علماء مدحوا عقيدة ذلك العالم .

وهذا آخر شيء يمكن للمرء عمله ، وذلك إذا وجدت نصاً كفرياً منسوباً إلى عالم ما ، ولم تنفع الطرق السابقة فأضعف الإيمان أن تبحث عن عقيدة علماء مدحوا عقيدة ذلك العالم حتى تستطيع إحسان الظن بالعالم المفترى عليه وتجد له مخرجاً .  
وليس بعيب أبداً أن تبحث لعالم ما عن مخرج تنجيه من نسبة النص الكفري الواضح له ، فإحسان الظن مطلوب حتى بالمسلم فكيف بالعالم .

وهناك سؤال وجيه وهو : ما العمل إذا لم نجد أي مخرج لعالم منسوب إليه قول كفري زوراً وبهتاناً؟

فالجواب : إننا نعلم قطعاً كيد أعداء الإسلام قديماً وحديثاً من نسبة الروايات التي لا تصح إلى العلماء ، ومحاولتهم تحريف كتب العلماء والدس على كتبهم ، فإذا كان ذلك العالم ممن شهد له علماء آخرون بالخير والصلاح فهذا وحده يكفي في رد ذلك النص الكفري المنسوب إليه ، والله أعلم وأحكم .

قال الإمام ابن الجوزي (٥٠٨-٥٩٧هـ) : ( فلا ينبغي أن تسمع من معظم في النفوس شيئاً في الأصول فتقلده فيه ، ولو سمعت عن أحدهم ما لا يوافق الأصول الصحيحة فقل : هذا من الراوي <sup>(١)</sup> ) ، لأنه قد ثبت عن ذلك الإمام أنه لا يقول بشيء من رأيه <sup>(٢)</sup> .

وقد سار على ذلك العلماء في رد ما نسب من نصوص كفرية إلى أهل العلم المعترين ، فكانوا يردون أقوالاً منسوبة إليهم بمجرد بيان أنها كفر وأنها لا تصدر من مثل هذا العالم .

قال الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي القرطبي (٣٨٤-٤٥٦هـ) : ( وأما الذي ذكره عن ابن القاسم من قوله : ( كفى بقول مالك حجة ) ، فما هذا يصح عنه البتة ؛ لأنه ضلالة عظيمة ، وقول شنيع ، وإذا قال الله عز وجل : [ لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ] (النساء:

(١) فكثيراً ما تجد روايات متعددة عن علماء المذاهب الفقهية وغيرهم ، وتجد أن كل رواية تخالف الأخرى ، فلا مفر إلا أن تكون إحدى الروايات أو بعضها مكذوبة أو أن ذلك العالم كان على رأي ورجع عنه بعد مدة فنقلت عنه الروايتان ، فتأمل .

(٢) صيد الخاطر لابن الجوزي ، ص ٩٣-٩٤ .

(١٦٥)، فكيف يقول مسلم له مسكة عقل : إن قول أحد بعد النبي حجة ؟ وكذلك قوله : ( لو رأيت مالكا لاستعظمت مخالفته ) .

قال أبو محمد رحمه الله : فيا ليت شعري ! لو رأى هذا المخاطب مالكا ماذا كان يرى فيه مما يستعظم مخالفته ؟ أترأه كان يرى في يده عصا يقلبها حية ؟ أو يراه يبرئ الأكمه والأبرص أو يحيي الموتى ؟ أو يراه يطعم النفر الكثير من الطعام اليسير ؟ أو يراه ينيع الماء من بين أصابعه ؟ أو يراه يشق القمر ؟ أو يراه يأتي بكلام معجز ؟

هذه الأمور التي يستعظم من رآها مخالفة من رآها منه ، لا رؤية إنسان كسائر الناس ، ولا فرق ، يفتي برأيه وحسب ما أداه إليه اجتهاده ، فيخطئ ويصيب كما فعل كل مفتٍ سواء وسواء .

وما أرى هذا القول يصح عن ابن القاسم أيضاً ، فإنه قول في غاية الغثاثة والسقوط ، ولعمري لقد رأى مالكا سفيان الثوري ، وسفيان بن عيينة ، وحماد بن زيد ، والأوزاعي ، والليث ، وابن جريح ، وابن أبي ذئب ، وعبد العزيز بن أبي سلمة ، ثم رآه أيضاً وكيع بن الجراح ، وعبد الله بن المبارك ، والوليد بن مسلم ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، والشافعي ، وهؤلاء أئمة المسلمين في عصرهم ، فما منهم أحد استعظم مخالفته ، بل ما استحلوا متابعتة ، ولا رضوا لأنفسهم تقليده ، ولا الانتماء إلى مذهبه ، ولا وقع لهم هذا الأمر الجهول الذي يحكونه عن ابن القاسم ، ولعلمهم كذبوا عليه .

ثم قد رأى مالكا أبو يوسف القاضي وناظره وجالسه ، وكذلك محمد بن الحسن ، فما استعظما مخالفته ، بل مالا عنه إلى غيره ، وكذلك ما يشك في رؤية يحيى بن سليمان الجعفي ، والحسن بن زياد ، ونوح بن دراج ، ومحمد بن عبد الله الأنصاري له ، فما استعظموا مخالفته ، بل مالوا إلى زفر بن الهذيل تلميذ أبي حنيفة ، وهو فتى من أصحابه لم يبلغ الخمسين عاماً ، وكذلك أيضاً قد رأى مالكا أسد بن الفرات ، وهشام بن عبد الله الرازي ، وروبا عنه ، ثم لم يستعظما مخالفته ، بل تركا قوله ، ومالا إلى أبي يوسف ومحمد بن الحسن تلميذي أبي حنيفة .

وكذلك ما يمتري في رؤية أبي إسحاق الفزاري له ، وكذلك أيضاً مخلد بن الحسن ، وبشر بن الوليد ، ومحمد بن سماعة ، ويحيى بن هلال ، فما استعظموا مخالفته ، بل مالوا عنه إلى الأوزاعي وإلى أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وكذلك رآه وأخذ عنه الوليد بن مسلم ، ثم لم يستعظم مخالفته بل مال عنه إلى الأوزاعي .

ثم دع هؤلاء ، فقد رآه أصحابه : ابن أبي حازم ، والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي ، وابن نافع ، ومطرف ، وابن الماجشون ، وابن كنانة ، وابن وهب ، وأشهب ، وجالسوه سنين ، وكتبوا علمه ، ولم يستعظموا مخالفته ، بل خالفوه الخلاف الكثير العظيم ، ولا وقع لهم هذا الأمر الذي يحكونه هؤلاء عن ابن القاسم وحده ، على أنه قد روي عنه أنه خالفه في نيف وثلاثين مسألة ، وإن كانوا يروون أنه

قال : ما خلفت مالكا إلا بمالك ، وهذا أيضاً فاسد من القول جداً ، لأن المسائل التي خالفه فيها لولا أنه استحق الخلاف عنده ما خالفه ؛ لأنه لا يجوز لمسلم خلاف مالا يحل عنده خلافه ، فعلى كل حال ، قد استجاز ابن القاسم مخالفة مالك ، ولم يستعظمها كما يحكي هؤلاء عنه ، ويحكون أيضاً عن ابن وهب أنه قال : الحديث مضلة إلا للفقهاء ، ولولا مالك والليث لضللنا !

قال أبو محمد رحمه الله : وهذا بعيد جداً عن ابن وهب أن يقول مثل هذا الكلام الباطل القبيح الجامع للبلاء ، الناقض لعري الإسلام . وليت شعري ! إذا كان الحديث الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مضلة ، فأين المهداة ؟ أفي الاستحسان والرأي يحرم بها في دين الله تعالى ويحلل ، وتفرض بها الفرائض ، وتسقط بهما الشرائع ، وتحدث بها الديانة ، ويحكم بها على الله عز وجل ؟! إن هذا هو الضلال المبين (١) .

(١) الرسالة الباهرة لابن حزم ، ص ١٨-٢٠ .

## الباب الثاني

الذب عن علماء الإسلام  
فيما نسب إليهم من البهتان



## الفصل الأول : الذب عن شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) وتلميذه الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) — رحمهما الله تعالى

عاش هذين العالمين الجليلين رحمهما الله تعالى في زمان انتشر فيه الشرك والبدع ، فقاما بالدعوة إلى التوحيد ، ومحاربة البدع ، والذب عن سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ودعوا إلى التمسك بما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصحابته ومن تبع هداهم من التابعين وتابعيهم . ولقد أحببنا أن نذب عنهما معا لأنهما كالشخص الواحد فيما هو مشهور حتى غلب تسميتهما بالشيخ وتلميذه .

أما الشيخ فهو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن الخضر بن محمد بن تيمية الحراي ثم الدمشقي . علم من علماء الأمة وترجمته ومكانته العلمية وجهاده باللسان والسنان في حياته أشهر من أن يعرف بها . وقد ألف الإمام ابن ناصر الدين الدمشقي كتاباً أسماه الرد الوافر جمع فيه أقوال جمع كبير جداً من العلماء ممن سمو ابن تيمية بشيخ الإسلام . وقد ترجم له واعترف له بالفضل والإمامة في الدين ما لا يحصى عددهم من العلماء .

وأما تلميذه فهو شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن حريز الزرعي ثم الدمشقي المشهور بابن قيم الجوزية . وقد لازم الإمام ابن القيم شيخه ابن تيمية في حياته ، وقد أوديا معاً ، وسجنا معاً حتى توفي شيخه رحمه الله تعالى . ويعد الإمام ابن القيم من حفظ الله به كثيراً من تراث شيخ الإسلام ابن تيمية فإنه هذب كتب شيخه رحمه الله تعالى ونشر علمه وانتصر له في غالب أقواله . ولذلك فإذا أردت أن تعرف عقيدة شيخ الإسلام ابن تيمية في موضوع ما ولم تسعفك كتبه فعليك بكتب تلميذه ابن القيم رحمه الله تعالى .

وقد قال أهل الزيغ والضلال عن هؤلاء العلمين : أنهما يعذران من شك في كمال قدرة الله وفي كمال علمه بالجهل والتأويل ، ويعدانه من المسلمين الموحدين ، حتى يحسنوا عقيدتهم الشركية . ونحن نرد عليهم بحول الله تعالى وقوته من وجوه :

**الوجه الأول : بيان عقيدة شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم في حكم من شك في كمال صفات الله عز وجل .**

لقد استأنسنا كثيراً في الجزء الأول من هذه الرسالة بأقوال هذين الإمامين مما يوضح بجلاء أنهما لا يعتبران الإنسان موحداً دون أن يثبت لله الكمال في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله . فقد جعلنا إثبات الكمال لله عز وجل في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله من التوحيد العلمي الاعتقادي .

قال الإمام الجليل شمس الدين ابن قيم الجوزية رحمه الله مبيناً نوعي التوحيد وأنهما متلازمان وأنه لا يتم أحدهما دون الآخر :

(وملاك السعادة والنجاة والفوز بتحقيق التوحيدين اللذين عليهما مدار كتاب الله تعالى وبحقيقتهما بعث الله سبحانه وتعالى رسوله وإليهما دعت الرسل صلوات الله وسلامه عليهم من أولهم إلى آخرهم .

أحدهما : التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي المتضمن لإثبات صفات الكمال لله تعالى وتزبيحه فيها عن التشبيه والتمثيل وتزبيحه عن صفات النقص .

والتوحيد الثاني : عبادته وحده لا شريك له وتجريد محبته والإخلاص له وخوفه ورجاؤه والتوكل عليه والرضى به رباً وإلهاً وولياً وأن لا يجعل له عدلاً في شيء من الأشياء<sup>(١)</sup> .  
وذكرنا بجلاء أن من لم يؤمن بكمال الله عز وجل في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله أنه مشرك معطل خارق للتوحيد .

قال الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) : ( فالتوحيد العلمي الخبري له ضدان : التعطيل ، والتشبيه ، والتمثيل . فمن نفى صفات الرب عز وجل وعطلها كذب تعطيله توحيده ، ومن شبهه بخلقه ومثله بهم كذب تشبيهه وتمثيله توحيده .

والتوحيد الإرادي العملي له ضدان : الإعراض عن محبته ، والإنابة إليه ، والتوكل عليه ، والإشراك به في ذلك ، واتخاذ أوليائه شفعاء من دونه )<sup>(٢)</sup> .

وكذلك بينا أن التعطيل ليس فقط هو التعطيل المحض للذات ، بل الغالب على المعطلة إثبات الذات وتعطيل كمال الله في صفاته وفي أفعاله ، وأن هذا التعطيل مستلزم لتعطيل الذات .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) : ( وأصل الشرك إما التعطيل مثل تعطيل فرعون موسى ، والذي حاج إبراهيم في ربه خصم إبراهيم ، والدجال مسيح الضلال خصم مسيح الهدى عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم ، وإما الإشراك وهو كثير في الأمم أكثر من التعطيل وأهله خصوم جمهور الأنبياء ، وفي خصوم إبراهيم ومحمد صلى الله عليه وسلم معطلة ومشركة ، لكن التعطيل المحض للذات قليل ، وأما الكثير فهو تعطيل صفات الكمال ، وهو مستلزم لتعطيل الذات )<sup>(٣)</sup> .

وبينوا أن الإيمان بأن الله هو الخالق يكفي كدليل على الإيمان بكمال الخالق عز وجل في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) : ( وذاتاً لا تتصف بصفات الكمال ليست خالق المخلوقات )<sup>(٤)</sup> . وقال في موضع آخر : ( فلا بد للعبد أن يثبت لله ما يجب إثباته له من صفات

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ، ص ٤٣ .

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم ، ص ٤٣ .

(٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية (٢٩٢/٣) .

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (١٥٦/١٠-١٥٧) .

الكمال ، وينفي عنه ما يجب نفيه عنه مما يضاد هذه الحال ، ولا بد له في أحكامه من أن يثبت خلقه وأمره فيؤمن بخلقهِ المتضمن كمال قدرته وعموم مشيئته ، ويثبت أمره المتضمن بيان ما يحبه ويرضاه من القول والعمل ويؤمن بشرعه وقدره إيماناً خالياً من الزلل . وهذا يتضمن التوحيد في عبادته وحده لا شريك له وهو التوحيد في القصد والإرادة والعمل ، والأول يتضمن التوحيد في العلم والقول كما دل على ذلك سورة ( قل هو الله أحد ) ، ودل على الآخر سورة ( قل يا أيها الكافرون ) ، وهما سورتا الإخلاص وبهما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ بعد الفاتحة في ركعتي الفجر وركعتي الطواف وغير ذلك (١) .

قال الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) في تفسير قوله الله عز وجل : [ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا ] (آل عمران: ١٩١) :

( فلا ريب أن خلق السموات والأرض من أعظم الأدلة على وجود فاطرهما وكمال قدرته وعلمه وحكمته وانفراده بالربوبية والوحدانية ) (٢) . وقال في موضع آخر : ( ولو أردنا نستوعب ما في آيات الله المشهورة من العجائب والدلالات الشاهدة لله بأن الله الذي لا إله إلا ، هو الذي ليس كمثل شيء ، وإنه الذي لا أعظم منه ولا أكمل منه ولا أبر ولا ألطف لعجزنا نحن والأولون والآخرين عن معرفة أدنى عشر معشار ذلك ) (٣) .

وجعلا المعطل الذي لم يؤمن بكمال الله عز وجل في ذاته وفي صفاته وفي أفعاله شراً من المشرك المقر بكمال الله عز وجل .

قال الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) : ( فإن المشرك المقر بصفات الرب خير من المعطل الجاحد لصفات كماله ، كما أن من أقر الملك بالملك ولم يجحد ملكه ولا الصفات التي استحق بها الملك لكن جعل معه شريكاً في بعض الأمور تقرباً إليه خير ممن جحد صفات الملك وما يكون به الملك ملكاً ، هذا أمر مستقر في سائر الفطر والعقول . فأين القدح في صفات الكمال والجحد لها من عبادة واسطة بين المعبود الحق وبين العابد يتقرب إليه بعبادة تلك الواسطة إعظاماً له وإجلالاً !؟ ) (٤) .

وقال في موضع آخر : ( فالمعطل شر من المشرك ، فإنه لا يستوي جحد صفات الملك وحقيقة ملكه والظن في أوصافه هو والتشريك بينه وبين غيره في الملك ، فالمعطلون أعداء الرسل بالذات ، بل كل شرك في العالم فأصله التعطيل ، فإنه لولا تعطيل كماله أو بعضه ، وظن السوء به لما أشرك به ،

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣-٢/٣) .

(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٥١٩/٢) .

(٣) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٢١٢/١) .

(٤) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم ، ص ١٥٥ .



كما قال إمام الحنفاء وأهل التوحيد لقومه : [ أَفْنَكَا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ] فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ [١] (الصفات: ٨٦-٨٧) أي فما ظنكم به أن يجازيكم وقد عبدتم معه غيره ، وما الذي ظننتم به حتى جعلتم معه شركاء أظننتم أنه محتاج إلى الشركاء والأعوان ، أم ظننتم أنه يخفى عليه شيء من أحوال عبادته حتى يحتاج إلى شركاء تعرفه بها كالمملوك ، أم ظننتم أنه لا يقدر وحده على استقلاله بتدبيرهم وقضاء حوائجهم ، أم هو قاس فيحتاج إلى شفعاء يستعطفونه على عبادته ، أم ذليل فيحتاج إلى ولي يتكثر به من القلة ويتعزز به من الذلة ، أم يحتاج إلى الولد فيتخذ صاحبة يكون الولد منها ومنه ، تعالى الله عن ذلك كله علواً كبيراً ، والمقصود أن التعطيل مبدأ الشرك وأساسه فلا تجد معطلاً إلا وشركه على حسب تعطيله فمستقل ومستكثر (١) .

وذكرنا أمثلة على المعطلين وبيننا حكمهم بجلاء .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) : ( من قال أن الله لا يقدر على مثل إماتة الخلق وإحيائهم من قبورهم وعلى تسيير الجبال وتبديل الأرض غير الأرض فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل ) (٢) .

الوجه الثاني : بيان الافتراء على شيخ الإسلام ابن تيمية في حياته وبعد مماته .

إن أعداء شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى هم أهل البدع من غلاة الرافضة وغلاة الصوفية . وهؤلاء ليس لهم ورع في أن يفتروا على من خالفهم ، فقد افتروا على شيخ الإسلام ابن تيمية في حياته حتى حرضوا أمير الدولة وجعلوه يجمع علماء المذاهب الأربعة وجعلوا شيخ الإسلام ابن تيمية يكتب عقيدته ووقع عليها الشهود من أعيان علماء المذاهب الأربعة .

قال الإمام ابن قدامة المقدسي (٧٠٥-٧٤٤هـ) : ( وذكر الشيخ البرزالي وغيره أن في شهر شوال من سنة سبع وسبعمائة شكوا شيخ الصوفية بالقاهرة كريم الدين الأبلبي وابن عطاء وجماعة نحو الخمسمائة من الشيخ تقي الدين وكلامه في ابن عربي وغيره إلى الدولة ، فرد الأمر في ذلك إلى القاضي الشافعي ، وعقد له مجلس وادعى عليه ابن عطاء بأشياء لم يثبت شيء منها ، لكنه قال إنه لا يستغاث إلا بالله ) (٣) .

وهؤلاء لا زالوا حتى اليوم يفترون على شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بأنهما يقولان كلاماً لا يليق في حق الله عز وجل ولا في حق نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ولا في حق صحابته

(١) مدارج السالكين لابن القيم (٤٨٦/٢) .

(٢) مجموعة الرسائل والمسائل (٣٨٣-٣٨٢/٤) .

(٣) العقود الدرية لابن قدامة المقدسي ، ص ٢٨٦ .

الكرام ، وما ذلك إلا لأن شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وطلابه فضحوا شرك هؤلاء ودعوا إلى توحيد الله عز وجل .

### الوجه الثالث : بيان الداهية الكبرى في تحريف تراث شيخ الإسلام ابن تيمية

إن أعداء الإسلام لما لم يستطيعوا تحريف الكتاب والسنة لفظاً فحاولوا تحريفها معنى وذلك بالعبث في كتب العلماء . فإن تراث شيخ الإسلام ابن تيمية والإمام ابن القيم جرى عليه تحريفاً عجيباً . وسنكشف عن هذا التحريف فيما يلي لكن وجب التنبيه على أمور مهمة تبعث على الشك في النسخ المطبوعة من تراث هذين العالمين الجليلين ، ووجوب الحذر عند قراءة هذا التراث . فمن ذلك كتاب مجموع الفتاوى المنسوب لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله . فهذا السفر الكبير أصبح للأسف كياسق جنكيزخان بالنسبة لمدعي السلفية وللأسف بالنسبة لكثير من مدعي التوحيد والكفر بالطاغوت حيث يقدمونه على كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم . فإليك معلومات هامة عن هذا السفر الكبير ، حيث أننا إذا نظرنا في غلاف النسخة المطبوعة سنرى أنه مكتوب عليه :

( جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن قاسم بمساعدة ابنه محمد )

طبع بأمر من خادماً الحرمين الشريفين خالد بن عبد العزيز آل سعود وعلى نفقته الخاصة

أشرف على الطباعة والإخراج : المكتب التعليمي السعودي بالمغرب ، بوزع بجانا

مكتبة المعارف ، الرباط - المغرب ) .

ومن هنا نذكر القارئ الكريم بأن أي محقق بسيط لكي يعتبر تحقيقه تحقيقاً علمياً لا بد وأن يذكر النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها في تحقيقه ، بيد أنك لما تفتح مقدمة الكتاب لترى معلومات النسخ المخطوطة التي اعتمد عليها هذا المحقق تجد قصة بطولة ( عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ) ورحلته الشاقة التي عانى منها في جمع المخطوطات وسفره الكثير رغم مرضه بمساعدة ابنه محمد ، وأنه الرجل العالم الرباني الذي عفا عن أخذ أجره على عمله ، وبعد هذا حتى يخضع جهلة الناس ذكر عدداً يسيراً من بعض أرقام المخطوطات دون ربطها بموضوعها ، ومن ثم اعتذر من أبسط عمل يجب على المحقق عمله فقال في صفحة (ل+م) : ( وإنا لنعتذر إلى القراء - لضيق ظروفنا - عن عدم التنبيه على بعض ما قد يستشكله القراء ، وترك تخريج بعض الأحاديث ، وذكر التراجم ، وأرقام الفتاوى المخطوطة والمطبوعة في مجاميعها وكتبها على صفحات هذه الطبعة ) .

لكن لا تعجب إذا رأيت ما هو مكتوب في صفحة (ك) : ( وفي سنة (١٣٨٠) أمر جلالة الملك المعظم (!) حفظه الله (!) وأثابه (!) بطبع هذه الفتاوى ، وأمر أيضاً أن يدفع من المبالغ ما تحتاج إليه هذه المجموعة لتجهيزها للطبع ، وما يحتاج إليه التصحيح ) .

إذا عليك أيها الموحد أن تعرف أنه في سنة ١٣٨٠هـ أمر الطاغوت خالد بن عبد العزيز آل سعود بطبع هذه الفتاوى ، وأمر أيضاً أن يدفع ما تحتاج إليه هذه المجموعة لطبعها وما يحتاج إلى التحريف والدس والتبديل ، واعتذر جامع هذه الفتاوى عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد عن عدم ذكر أرقام الفتاوى المخطوطة وذلك لضيق ظروفهم (!) ، واكتفوا بذكر بعض أرقام المخطوطات دون بيان ما فيها وما تحتوي .

فما أصدق ما قاله الإمام عبد الله بن المبارك :

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا

ومن العجيب أن هذه النسخة من الفتاوى غير المحققة تحقيقاً علمياً اعتمد عليها المحققين فيما بعد بجعلها أصلاً !!! فإننا لله وإنا إليه راجعون . وسنبين بحول الله تعالى الدس الواضح والجلي في هذه النسخة من الفتاوى فيما يلي قريباً إن شاء الله .

وهناك رجل آخر اشتهر بتحقيقه لكتب شيخ الإسلام وكذلك لكتب أئمة الدعوة النجدية ، هو الشيخ محمد رشيد رضا ، وقد كفانا فضحه رجل من المعاصرين من أهل ملته وهو عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم الذي له تحقیقات لبعض كتب علماء نجد حيث قال في مقدمة تحقيقه لكتاب مناهج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع<sup>(١)</sup> لسليمان بن سحمان ، ص ٩ : ( طبع الكتاب بمطبعة المنار على نفقة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ، سنة ١٣٤٠هـ . وقد علق على هذه الطبعة الشيخ محمد رشيد رضا ، إلا أنه تعقب ابن سحمان في مواضع ، بل تجرأ على حذف بعض كلامه مشيراً إلى هذا التصرف في الهامش . وقد أثبت ما حذفه رشيد رضا من مخطوطة للشيخ سليمان بن سحمان في الرد على صاحب المنار فيما حشاه على كتب علماء الدعوة ) اهـ .

قلت بحول الله تعالى : إذا فقد تجرأ صاحب المنار محمد رشيد رضا على حذف الكلام في تحقيقه للكتب وأشار إلى ذلك ، ومن يفعل هذا لا يبعد أن يحذف دونما إشارة ، أو يضيف دونما إشارة خصوصاً إذا علمت فيما سيأتي نوع النص الذي يحذفه ونوع الموضوع الذي ينقم عليه . فقد أشار عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم في تحقيقه للكتاب السابق على الموضوع الذي حذفه محمد رشيد رضا في تحقيقه لذلك الكتاب .

(١) وجب الحذر من هذا الكتاب ، بل الحذر عند قراءة جميع كتب أئمة الدعوة النجدية لما يحيطها من الأعياب شيطانية في تحريفها ، حيث خلطوا علم سلفهم الموحدين بالباطل ، فأصبح لا يفرق بينهما إلا من وفقه الله عز وجل .

فقد جاء في ٧٩ من كتاب سليمان بن سحمان بتحقيق عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم ما نصه :

( إن من في جزيرة العرب لا نعلم ما هم عليه جميعهم ، بل الظاهر أن غالبهم وأكثرهم ليسوا على الإسلام ، فلا نحكم على جميعهم بالكفر لاحتمال أن يكون فيهم مسلم . وأما من كان في ولاية إمام المسلمين فالغالب على أكثرهم الإسلام ، لقيامهم بشرائع الإسلام الظاهرة . ومن قام به من نواقض الإسلام ما يكونون به كفاراً فلا نحكم على جميعهم بالإسلام ولا على جميعهم بالكفر ، لما ذكرنا . وأما من لم يكن في ولاية إمام المسلمين ( فلا ندري بجميع أحوالهم وما هم عليه ، لكن الغالب على أكثرهم ما ذكرناه أولاً من عدم الإسلام ) فمن كان ظاهره الإسلام منهم فيعامل بما يعامل به المسلم في جميع الأحكام ) . اهـ

ما سبق هو كلام ابن سحمان الكامل ، وقد أشار عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم على الجزء الذي حذفه محمد رشيد رضا في تحقيقه لذلك الكتاب حيث وضع عبد السلام بن برجس علامة لما بين القوسين فقال في الحاشية في نفس الصفحة : ( ما بين القوسين أسقطه عمداً صاحب "المنار" محمد رشيد رضا . فقال في حاشيته ص ٦١ من طبعته : ( حذفنا هنا مثل ما قبله من الحكم على أكثرهم بغير علم... ) إلخ . وقد بحث كثيراً لإثبات ما أسقطه صاحب "المنار" حتى وقفت على رسالة مخطوطة بديعة للشيخ ابن سحمان رد بها على تعليقات محمد رشيد رضا على كتب علماء الدعوة التي وضعها بغير رضى من أصحابها ؛ فوجدت فيها المحذوف هنا ، فأثبتته بين القوسين ) . اهـ

وأما ما يجري حديثاً من محاولة جمع تراث شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وطبعها في سفر واحد وذلك بتمويل الراجحي صاحب البنوك الربوية فينبغي الحذر من كل هذا ، فإن المؤمن الموحد كئس فطن ، ومن لم يجعل الله له نوراً فما له من نور .

#### الوجه الرابع : ذكر النصوص المنسوبة إليهما وبيان بطلانها .

لقد نسب إليهما أنهما يقولان عن الرجل الموحد من بني إسرائيل الذي أوصى أولاده أن يحرقوه بعد موته خشية من الله وخوفاً أنه إنما شك في قدرة الله عز وجل على إعادته بعدما يصبح رماداً مبثوثاً في الهواء والبحر ، وأن هذا الشك في قدرة الله تعالى لم يخرج من دائرة التوحيد بسبب جهله أو تأويله .

أما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد نسب هذا الاعتقاد إليه في غير ما موضع ، فقد جاء في مجموع الفتاوى (٤٩١/١٢) المنسوب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن ذكر حديث الرجل الذي أوصى أولاده أن يحرقوه بعد موته خشية من الله وخوفاً ما نصه :

( وهذا الحديث متواتر عن النبي ، رواه أصحاب الحديث والأسانيد من حديث أبي سعيد وحذيفة وعقبة بن عمرو وغيرهم عن النبي من وجوه متعددة يعلم أهل الحديث أنها تفيدهم العلم اليقيني وإن لم يحصل ذلك لغيرهم ممن لم يشركهم في أسباب العلم ، فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم بعد ما أحرق وذري ، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك ، وهذان أصلان عظيمان :

أحدهما : متعلق بالله تعالى وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير

والثاني : متعلق باليوم الآخر وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ويجزيه على أعماله ، ومع هذا فلما كان مؤمناً بالله في الجملة ، ومؤمناً باليوم الآخر في الجملة ، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت وقد عمل عملاً صالحاً ، وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه غفر الله له بما كان منه من الإيمان بالله واليوم الآخر والعمل الصالح . وأيضاً فقد ثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الله يخرج من النار من كان في قلبه مثقال دينار من إيمان ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : هذا ما جاء في طبعة عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، وقد ورد هذا النص بشكل مختلف في تحقيق محمد رشيد رضا من طبعة دار الكتب العلمية في بيروت وهو ما يلي :

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ( ٦٦١-٧٢٨هـ ) بعد أن ذكر الحديث : ( فهذا الرجل قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة من يصل إلى الحالة التي أمر أهلها أن يفعلوها به ، وإن من أحرق وذري لا يقدر الله أن يعيده ويحشره إذا فعل به ذلك ، وأنه ظن ذلك ظناً ولم يجزم به . وهذا أصلان عظيمان :

أحدهما : متعلق بالله وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير .

والثاني : متعلق باليوم الآخر ، وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ولو صار إلى ما يقدر صيرورته إليه مهما كان فلا بد أن الله يجزيه بأعماله .

فهذا الرجل لما كان مؤمناً بالله في الجملة ، ومؤمناً باليوم الآخر في الجملة ، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت ، فهذا عمل صالح ، وهو خوفه من الله أن يعاقبه على تفريطه ، غفر له بما كان من الإيمان بالله واليوم الآخر ، وإنما أخطأ من شدة خوفه ، كما أن الذي وجد راحلته بعد إياسه منها أخطأ من شدة فرحه ) <sup>(١)</sup> .

ومما يدل على صحة نسبة الكلام السابق لشيخ الإسلام أنه ذهب إلى هذا الرأي الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله حيث قال : ( فهذا الرجل لما كان مؤمناً بالله في الجملة وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت فهذا عمل صالح ، فغفر الله بما معه من الإيمان بالله واليوم الآخر ، وإنما أخطأ

(١) مجموع الرسائل والمسائل ( ٣/ ٣٤٦ ) .

من شدة خوفه ، وقد وقع الخطأ في كثير من الخلق من هذه الأمة واتفقوا على عدم تكفير من أخطأ )  
(١)

أقول بحول الله تعالى : إذا ها هو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية حول هذا الرجل من بني إسرائيل الذي أوصى أولاده أن يحرقوا جسده بعد موته . أي أنه يرى أن ( قدر ) في قول الرجل ( لئن قدر الله علي ) من القدرة ، وأن عذره أنه أخطأ في قول ذلك من شدة خوفه التي أذهبت عقله ، كما أن الذي وجد راحلته بعد إياسه أخطأ من شدة فرحه .

وهناك نص آخر مطول وفيه حق يتخلله تلبيس وخلط وتحريف وتبديل واضح لكلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، فإليك النص الكامل كما ورد في النسخة المطبوعة لمجموع الفتاوى مع التعليق عليه :  
مجموع الفتاوى (٤٠١/١١-٤٠٢) : ( سئل الشيخ رحمه الله عن قوم داوموا على الرياضة مرة فرأوا أنهم قد تجوهروا فقالوا لا نبالي الآن ما عملنا ، وإنما الأوامر والنواهي رسوم العوام ولو تجوهروا لسقطت عنهم . وحاصل النبوة يرجع إلى الحكمة والمصلحة والمراد منها ضبط العوام ولسنا نحن من العوام فندخل في حجر التكليف لأننا قد تجوهرنا وعرفنا الحكمة . فهل هذا القول كفر من قائله أم يبدع من غير تكفير وهل يصير ذلك عمن في قلبه خضوع للنبي ؟

فأجاب : لا ريب عند أهل العلم والإيمان أن هذا القول من أعظم الكفر وأغلظه وهو شر من قول اليهود والنصارى فإن اليهودي والنصراني آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض ، وأولئك هم الكافرون حقاً ، كما ذكر أنهم يقرون بأن لله أمراً ونهياً ووعداً ووعيداً ، وأن ذلك متناول لهم إلى حين الموت ، هذا إن كانوا متمسكين باليهودية والنصرانية المبدلة المنسوخة .

وأما إن كانوا من منافقي أهل ملتهم كما هو الغالب على متكلميهم ومتفلسفيهم كانوا شراً من منافقي هذه الأمة حيث كانوا مظهرين للكفر ومبطنين للنفاق فهم شر ممن يظهر إيماناً ويطن نفاقاً .  
والمقصود أن المتمسكين بجملة منسوخة فيها تبديل خير من هؤلاء الذين يزعمون سقوط الأمر والنهي عنهم بالكلية . فان هؤلاء خارجون في هذه الحال عن جميع الكتب والشرائع والملل لا يلتزمون لله أمراً ولا نهياً بحال ، بل هؤلاء شر من المشركين المستمسكين ببقايا من الملل كمشركي العرب الذين كانوا مستمسكين ببقايا من دين إبراهيم عليه السلام ، فإن أولئك معهم نوع من الحق يلتزمون به ، وإن كانوا مع ذلك مشركين ، وهؤلاء خارجون عن التزام شيء من الحق بحيث يظنون أنهم قد صاروا سدى لا أمر عليهم ولا نهي .

فمن كان من قوله هو أنه أو طائفة غيره قد خرجت عن كل أمر ونهي بحيث لا يجب عليها شيء ولا يحرم عليها شيء فهؤلاء أكفر أهل الأرض وهم من جنس فرعون وذويه ، وهم مع هذا لا

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢٤٦/١) .

بد أن يلتزموا بشيء يعيشون به إذ لا يمكن النوع الإنساني أن يعيش إلا بنوع أمر ونهي فيخرجون عن طاعة الرحمن وعبادته إلى طاعة الشيطان وعبادته . ففرعون هو الذي قال لموسى : [ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ] (الشعراء: ٢٣) ، ثم كانت له آلهة يعبدها كما قال له قومه : [ وَيَذَرَكْ وَآلِهَتَكَ ] (الأعراف: ١٢٧) اهـ .

أقول بحول الله تعالى : انظر إلى الوضوح السابق في الحكم على هؤلاء وأنهم أكفر أهل الأرض وأنهم مثل فرعون ، ومن ثم لاحظ الفقرات الآتية جيداً لتعرف أين يبدأ تغيير الموضوع والدس .

مجموع الفتاوى (٤٠٣/١١) : ( ولكن كثير من هؤلاء لا يطلقون السلب العام ويخرجون عن رتبة العبودية مطلقاً بل يزعمون سقوط بعض الواجبات عنهم أو حل بعض المحرمات لهم ، فمنهم من يزعم أنه سقطت عنه الصلوات الخمس لوصوله إلى المقصود ، وربما قد يزعم سقوطها عنه إذا كان في حال مشاهدة وحضور ، وقد يزعمون سقوط الجماعات عنهم استغناء عنها بما هو فيه من التوجه والحضور ، ومنهم من يزعم سقوط الحج عنه مع قدرته عليه لأن الكعبة تطوف به أو لغير هذا من الحالات الشيطانية ، ومنهم من يستحل الفطر في رمضان لغير عذر شرعي زعماً منه استغناؤه عن الصيام ، ومنهم من يستحل الخمر زعماً منه أنها إنما تحرم على العامة الذين إذا شربوها تخاصموا وتضاربوا دون الخاصة العقلاء ، ويزعمون أنها تحرم على العامة الذين ليس لهم أعمال صالحة فأما أهل النفوس الزكية والأعمال الصالحة فتباح لهم دون العامة )<sup>(١)</sup> .

أقول بحول الله تعالى : من هنا سيبدأ دس السم حيث يأتي بقضية تشبه ما سبق في مجرد تحليل الخمر مع اختلاف كيفية التحليل .

مجموع الفتاوى (٤٠٣/١١-٤١٣) : ( وهذه الشبهة<sup>(٢)</sup> كانت قد وقعت لبعض الأولين فاتفق الصحابة على قتلهم إن لم يتوبوا من ذلك فإن قدامة بن عبد الله شرها هو وطائفة وتأولوا قوله تعالى :

(١) انظر إلى هذه الفقرة لترى يبدأ تغيير الموضوع ، حيث يأتي بموضوع لا يشبه ما قبله إلا بكلمة التحليل ، فهو دس خبيث لكن لا ينطلي على من جعل الله له نوراً بإذن الله تعالى .

(٢) يقصد أن ما وقع للصحابي الجليل قدامة بن مظعون هو نفس أو مثل ما وقع لغلاء الصوفية الذين استحلوا الخمر زعماً منهم أنها إنما تحرم على العامة الذين إذا شربوها تخاصموا وتضاربوا دون الخاصة العقلاء ويزعمون أنها تحرم على العامة الذين ليس لهم أعمال صالحة فأما أهل النفوس الزكية والأعمال الصالحة فتباح لهم دون العامة . ومن شبه ما وقع للصحابي الجليل قدامة بن مظعون هؤلاء الذين هم أشبه بفرعون وأكفر من اليهود والنصارى فقد ضل سواء السبيل . فقدامة رضي الله عنه كما هو معروف إنما استحل لنفسه متأولاً قوله تعالى : [ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ] (المائدة: ٩٣) فأخطأ في اجتهاده كما بين له الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ففرق شاسع بين الشبهة التي وقعت له وهي شبهة فهم خاطئ لآية من كتاب الله عز وجل وبين الشبهة الشيطانية التي وقعت لغلاء الصوفية من القول على الله بغير علم اعتماداً على عقولهم المنتنة . فانظر إلى هذا الخبث في الدس والتلبيس على خلق الله عز وجل .

## **[ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا**

**الصَّالِحَاتِ ] (المائدة: ٩٣) ،** فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب اتفق هو وعلي بن أبي طالب وسائر الصحابة على أنهم إن اعترفوا بالتحريم جلدوا وإن أصروا على استحلالها قتلوا ، وقال عمر لقدامة : ( أخطأت إستك الحفرة ، أما أنك لو اتقيت وآمنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر ) ، وذلك أن هذه الآية نزلت بسبب أن الله سبحانه لما حرم الخمر وكان تحريمها بعد وقعة أحد قال بعض الصحابة فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر فأنزل الله هذه الآية يبين فيها أن من طعم الشيء في الحال التي لم تحرم فيها فلا جناح عليه إذا كان من المؤمنين المتقين المصلحين .

وهذا كما أنه لما صرف القبلة وأمرهم باستقبال الكعبة بعد أن كانوا مأمورين باستقبال بيت المقدس فقال الله تعالى : **[ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ] (البقرة: ١٤٣) ،** أي صلاتكم إلى بيت المقدس ، فبين سبحانه أن من عمل بطاعة الله أثابه الله على ذلك وإن نهي عن ذلك في وقت آخر ، ومن استحل ما لم يحرمه لم يكن عليه جناح إذا كان من المؤمنين المتقين وإن حرم الله ذلك في وقت آخر ، فأما بعد أن حرم الخمر فاستحلالها بمثلة الصلاة إلى الصخرة بعد تحريم ذلك ، وبمثلة التعبد بالسبت واستحلال الزنا وغير ذلك مما استقرت الشريعة على خلاف ما كان وإلا فليس لأحد أن يستمسك من شرع منسوخ بأمر ، ومن فعل ذلك كان بمثلة المستمسك بما نسخ من الشرائع ، فلهذا اتفق الصحابة على أن من استحل الخمر قتلوه ، ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا أنهم اخطئوا وأيسوا من التوبة فكتب عمر إلى قدامة يقول له : **( [ حم ] تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ] (غافر: ١-٣) ،** ما أدري أي ذنبك أعظم استحلالك المحرم أولاً أم يأسك من رحمة الله ثانياً ) .

وهذا الذي اتفق عليه الصحابة هو متفق عليه بين أئمة الإسلام لا يتنازعون في ذلك ومن جحد وجوب بعض الواجبات الظاهرة المتواترة كالصلوات الخمس وصيام شهر رمضان وحج البيت العتيق أو جحد تحريم بعض المحرمات الظاهرة المتواترة كالفواحش والظلم والخمر والميسر والزنا وغير ذلك أو جحد حل بعض المباحات الظاهرة المتواترة كالخبز واللحم والنكاح فهو كافر مرتد يستتاب فإن تاب وإلا قتل وإن أضمر ذلك كان زنديقاً منافقاً لا يستتاب عند أكثر العلماء بل يقتل بلا استتابة إذا ظهر ذلك منه .



ومن هؤلاء من يستحل بعض الفواحش كاستحلال مؤاخاة النساء الأجانب والخلو بهن زعماً منه أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن وإن كان محرماً في الشريعة<sup>(١)</sup> ، وكذلك من يستحل ذلك من المردان ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم ومباشرتهم هو طريق لبعض السالكين حتى يترقى من محبة المخلوق إلى محبة الخالق ، ويأمرون بمقدمات الفاحشة الكبرى ، وقد يستحلون الفاحشة الكبرى كما يستحلها من يقول أن التلوط مباح بملك اليمين ، فهؤلاء كلهم كفار باتفاق المسلمين ، وهم بمنزلة من يستحل قتل المسلمين بغير حق<sup>(٢)</sup> ويسبي حريمهم ويغنم أموالهم وغير ذلك من المحرمات التي يعلم أنها من المحرمات تحريماً ظاهراً متواتراً<sup>(٣)</sup> .

<sup>(٣)</sup> لكن من الناس من يكون جاهلاً ببعض هذه الأحكام جهلاً يعذر به فلا يحكم بكفر أحد حتى تقوم عليه الحجة من جهة بلاغ الرسالة<sup>(٤)</sup> كما قال تعالى : [ لَنَلَّا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ] (النساء: ١٦٥) ، وقال تعالى : [ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً ]<sup>(٥)</sup> (الإسراء: ١٥) ، ولهذا لو أسلم رجل ولم يعلم أن الصلاة واجبة عليه أو يعلم أن الخمر يحرم لم يكفر بعدم اعتقاد إيجاب هذا وتحريم هذا بل ولم يعاقب حتى تبلغه الحجة النبوية . بل قد اختلف العلماء فيمن أسلم بدار الحرب ، ولم يعلم أن الصلاة واجبة ثم علم هل يجب عليه قضاء ما تركه في حال الجهل على قولين في مذهب الإمام أحمد وغيره . أحدهما : لا يجب عليه القضاء وهو مذهب أبي حنيفة .

(١) فهل يكون لمثل هؤلاء الذين يقولون على الله بغير علم عذر ، بل يقولون على الله مع علمهم أنه محرم في الشريعة ويستحلون ذلك ويستثنون أنفسهم من ذلك كذباً على الله عز وجل . فكيف تشبه حالة هؤلاء بجاذبة قدامة بن مظعون رضي الله عنه ، سبحانه ربي هذا بهتان عظيم .

(٢) انظر إلى هذه الفقرة بأكملها ولاحظ أنها تختلف عن حال الصحابي قدامة بن مظعون الذي استحل الخمر متأولاً نصاً من كتاب الله عز وجل مخطئاً في اجتهاده . واختلاف هذه الفقرة عما قبلها واضح جداً ، وأغلب الظن أنها تكملة للفتوى خلافاً لما قبلها مما لونه باللون الأزرق . ولاحظ هنا أنه قال : ( فهؤلاء كلهم كفار باتفاق المسلمين ، وهم بمنزلة من يستحل قتل المسلمين بغير حق ) ، فهل من استحل الخمر لنفسه متأولاً آية من كتاب الله عز وجل ، كمن استحل قتل المسلمين بغير حق ؟!! فتأمل .

(٣) وهنا يبدأ التلبيس ، وخلط الحق بالباطل من جديد ، فانتبه .

(٤) بل يحكم بكفر من نقض التوحيد وإن لم تقم عليه الحجة من جهلة بلاغ الرسالة .

(٥) هذه الآية تتحدث عن التعذيب وليس عن الحكم بالكفر من عدمه فتأمل .

(٦) انظر كيف تغير الموضوع هنا عن الذي قبله حتى يلبس على الناس . فما علاقة موضوع من علم محرماً من الشريعة فاستحله اتباعاً لهواه وعقله فقط ، وبين من لم يعلم بعض أحكام الشريعة ؟! وأما قوله فلا يحكم على أحد بكفر إلا بعد بلاغ الرسالة فإطلاقه هكذا خطأ فاحش ، واستدلاله بما بعده من الآيات استدلال فاسد ، فقد يحكم على واحد بالكفر ولا يحكم بعذابه . ففرق بين الموضوعين .

و الثاني: يجب عليه القضاء وهو المشهور عند أصحاب الشافعي . بل النزاع بين العلماء في كل من ترك واجبا قبل بلوغ الحجة مثل ترك الصلاة عند عدم الماء يحسب أن الصلاة لا تصح بتيمم أو من أكل حتى تبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود ويحسب أن ذلك هو المراد بالآية كما جرى ذلك لبعض الصحابة أو مس ذكره أو أكل لحم الإبل ولم يتوضأ ثم تبين له وجوب ذلك وأمثال هذه المسائل هل يجب عليه القضاء على قولين في مذهب أحمد وغيره .

وأصل ذلك هل يثبت حكم الخطاب في حق المكلف قبل التمكن من سماعه على ثلاثة أقوال في مذهب أحمد وغيره قيل : يثبت مطلقاً ، وقيل : لا يثبت مطلقاً ، وقيل : يفرق بين الخطاب الناسخ ، والخطاب المبتدأ كأهل القبلة ، والصحيح الذي تدل عليه الأدلة الشرعية أن الخطاب لا يثبت في حق أحد قبل التمكن من سماعه فان القضاء لا يجب عليه في الصور المذكورة ونظائرها مع اتفاقهم على انتفاء الإثم لأن الله عفا لهذه الأمة عن الخطأ والنسيان ، فإذا كان هذا في التأثيم فكيف في التكفير<sup>(١)</sup>

وكثير من الناس قد ينشأ في الأمكنة والأزمدة الذي يندرس<sup>(٢)</sup> فيها كثير من علوم النبوات حتى لا يبقى من يبلغ ما بعث الله به رسوله من الكتاب والحكمة ، فلا يعلم كثيراً مما يبعث الله به رسوله ، ولا يكون هناك من يبلغه ذلك ، ومثل هذا لا يكفر<sup>(٣)</sup> . ولهذا اتفق الأئمة على أن من نشأ ببادية بعيدة عن أهل العلم والإيمان وكان حديث العهد بالإسلام<sup>(٤)</sup> فأنكر شيئاً من هذه الأحكام الظاهرة المتواترة<sup>(٥)</sup>

(١) هنا الداهية ، فبدية أتى بكلام صحيح أن خطاب الأحكام الشرعية لا يثبت في حق المكلف إلا بسماعه لهذا الخطاب ، والإثم منفي عمن لم يسمع الخطاب ، ويقارن هذا بأنه لا يكفر من ينقض التوحيد كما سيأتي وتراه ، فشتان ما بين الأمرين .  
(٢) الصحيح لغة أن يقال ( التي تدرس ) وهذا من دلائل الدس ، إذ أن شيخ الإسلام ابن تيمية من أعلم العلماء باللغة العربية .  
(٣) لا يكفر إذا كان محققاً للتوحيد .

(٤) حديث العهد بالإسلام ، أي دخل في الإسلام حديثاً ، أي حقق الإسلام والتوحيد فهو قد وحده الله عز وجل وتبرأ من الشرك وأهله .

(٥) من أنكر بعض الأحكام التي لا تنقض أصل التوحيد جاهلاً لعدم بلوغ الشرع إليه صحيح أنه يعذر بجهله لأن جهله بهذه الأمور التي لا تعد ناقضا لأصل التوحيد ، وهذا واضح من قوله حديث عهد بالإسلام ، لكن ، ما علاقة هذا بسؤال الفتوى ، وهو كان حول من استحل بعض المحرمات مع علمه بحرمتها استناداً إلى شبهات وتأويلات شيطانية؟! فهذا هو الخلط والتبليس ! فهنا عدة مواضع :

الموضوع الأول : وهو موضوع السؤال ، فالسؤال يتحدث عمن أحل المحرمات التي عرف أنها محرمات استناداً إلى شبهات شيطانية وتأويلات عقلية .

الموضوع الثاني : وهي ما حاوله الداس أن يقحمه في الموضوع ، وهو موضوع من أحل محرماً استناداً إلى تأويله لآية من كتاب الله عز وجل فأخطأ في تأويله . وحاول ربط هذا الموضوع بالذي قبله مع أنهما متغايران .

الموضوع الثالث : وهو موضوع من لم يعرف بعض أحكام الشريعة كالصلاة والصوم لعدم بلوغ ذلك إليه فأنكره لأنه لم يعرف بذلك أصلاً فهو لا يكفر ما دام محققاً للتوحيد . وهذا الموضوع مغاير لما قبلهما أصلاً ، ولا يمت إلى الفتوى بصلة .

فإنه لا يحكم بكفره حتى يعرف ما جاء به الرسول ولهذا جاء في الحديث <sup>(١)</sup> : ( يأتي على الناس زمان لا يعرفون فيه صلاة ولا زكاة ولا صوماً ولا حجاً إلا الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة يقول أدركنا آباءنا وهم يقولون لا إله إلا الله وهم لا يدرون صلاة ولا زكاة ولا حجاً فقال ولا صوم ينجيهم من النار ) <sup>(٢)</sup> ، وقد دل على هذا الأصل ما أخرجه في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله قال : ( قَالَ رَجُلٌ لَمْ يَعْمَلْ حَسَنَةً قَطُّ لَأَهْلِهِ : إِذَا مَاتَ فَحَرَّقُوهُ ثُمَّ اذْرُوا نَصْفَهُ فِي الْبَرِّ وَنَصْفَهُ فِي الْبَحْرِ ، فَوَاللَّهِ لَنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ لِيُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا لَا يُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ ، فَلَمَّا مَاتَ الرَّجُلُ فَعَلُوا مَا أَمَرَهُمْ ، فَأَمَرَ اللَّهُ الْبَرَّ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ، وَأَمَرَ الْبَحْرَ فَجَمَعَ مَا فِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : لِمَ فَعَلْتَ هَذَا ؟ قَالَ : مِنْ خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ وَأَنْتَ أَعْلَمُ ، فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ ) <sup>(٣)</sup> ، وفي لفظ آخر : ( أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَى نَفْسِهِ فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَى بَنِيهِ فَقَالَ : إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ اذْرُونِي فِي الرِّيحِ فِي الْبَحْرِ ، فَوَاللَّهِ لَنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لِيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ بِهِ أَحَدًا ) قَالَ : ( فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ ، فَقَالَ لِلْأَرْضِ : أَذِي مَا أَخَذْتَ ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ ، فَقَالَ لَهُ : مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ ؟ فَقَالَ : خَشْيَتِكَ يَا رَبِّ أَوْ قَالَ مَخَافَتِكَ ، فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ ) <sup>(٤)</sup> ، وفي طريق آخر : ( فَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِكُلِّ شَيْءٍ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا : أَذٍّ مَا أَخَذْتَ مِنْهُ ) <sup>(٥)</sup> .

<sup>(١)</sup> وهذا الحديث دليل على أن من عرف التوحيد ، ولكن جهل الصلاة والزكاة والصوم أنه يعذر بذلك ، ولا يدل على أن جهل أصل التوحيد يعذر به ، كما سيأتي بعد قليل ليعتذر عن من جهل قدرة الله على كل شيء بهذا استدلالاً بهذا الحديث ، فهذا الحديث ليس فيه دلالة على ذلك بوجه ، بل فيه دلالة على عكسه إذ أن هؤلاء حققوا « لا إله إلا الله » كما ذكر ذلك في الحديث ، فتأمل .

<sup>(٢)</sup> لم أجده بهذا اللفظ وإنما أخرجه الحاكم في مستدركه بلفظ : ( عن ربعي عن حذيفة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يدرس الإسلام كما يدرس وشي الثوب لا يدرى ما صيام ولا صدقة ولا نسك ، ويسرى على كتاب الله عز وجل في ليلة فلا يبقى في الأرض منه آية ، ويبقى طوائف من الناس الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة يقولون : أدركنا آباءنا على هذه الكلمة لا إله إلا الله فنحن نقولها » فقال صلة : فما تعني عنهم لا إله إلا الله لا يدرون ما صيام ولا صدقة ولا نسك ؟ ، فأعرض عنه حذيفة رضي الله عنه فردد عليه ثلاثاً كل ذلك يعرض عنه ، ثم أقبل عليه في الثالثة فقال : ( يا صلة تنجيهم من النار ، تنجيهم من النار ، تنجيهم من النار ) . قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ( المستدرك للحاكم ، كتاب الفتن والملاحم ، حديث رقم ٧٨٠١ ، ص (٦/٥) ) .

<sup>(٣)</sup> صحيح مسلم ، ط. المطبعة العامرة (٩٧/٨) ، طبعة المكثر (١١٥٩/٢) أو (ص ١٤١٥ ، حديث رقم ٧١٥٦) ، ط. دار إحياء التراث العربي (٩م/ج ١٧/ص ٧٠-٧١) .

<sup>(٤)</sup> صحيح مسلم ، ط. المطبعة العامرة (٩٧/٨-٩٨) ، طبعة المكثر (١١٥٩/٢) أو (ص ١٤١٥ ، حديث رقم ٧١٥٧) ، ط. دار إحياء التراث العربي (٩م/ج ١٧/ص ٧١-٧٢) .

<sup>(٥)</sup> صحيح مسلم ، ط. المطبعة العامرة (٩٨/٨) ، طبعة المكثر (١١٦٠-١١٥٩/٢) أو (ص ١٤١٥ ، حديث رقم ٧١٥٩) ، ط. دار إحياء التراث العربي (٩م/ج ١٧/ص ٧٢-٧٣) .

وقد أخرج البخاري هذه القصة من حديث حذيفة وعقبة بن عمرو أيضاً عن حذيفة عن النبي قال : ( كَانَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يُسِيءُ الظَّنَّ بِعَمَلِهِ ، فَقَالَ لِأَهْلِهِ : إِذَا أَنَا مِتُّ فَخُذُونِي فَذَرُونِي فِي الْبَحْرِ فِي يَوْمٍ صَائِفٍ ، فَفَعَلُوا بِهِ ، فَجَمَعَهُ اللَّهُ ، ثُمَّ قَالَ : مَا حَمَلَكَ عَلَى الَّذِي صَنَعْتَ ؟ قَالَ : مَا حَمَلَنِي إِلَّا مَخَافَتُكَ ، فَغَفَرَ لَهُ )<sup>(١)</sup> .

وفي طريق آخر : ( إِنَّ رَجُلًا حَضَرَهُ الْمَوْتُ فَلَمَّا أَيْسَ مِنَ الْحَيَاةِ أَوْصَى أَهْلَهُ : إِذَا أَنَا مِتُّ فَاجْمَعُوا لِي حَطَبًا كَثِيرًا جَزَلًا ، ثُمَّ أَوْقِدُوا فِيهِ نَارًا ، حَتَّى إِذَا أَكَلْتُ لَحْمِي وَخَلَصَ إِلَيَّ عَظْمِي فَأَمْتَحِشْتُ<sup>(٢)</sup> فَخُذُوهَا فَادْفَرُوهَا فِي الْيَمِّ ، فَفَعَلُوا ، فَجَمَعَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ ، وَقَالَ لَهُ : لِمَ فَعَلْتَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : خَشِيتُكَ<sup>(٣)</sup> ) قَالَ : ( فَغَفَرَ اللَّهُ لَهُ ) قَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَمْرٍو : أَنَا سَمِعْتُهُ يَقُولُ ذَلِكَ ، وَكَانَ نَبَاشًا .<sup>(٤)</sup>

فهذا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرق هذا التفرق فظن أنه لا يعيده إذا صار كذلك . وكل واحد من إنكار قدرة الله تعالى وإنكار معاد الأبدان وإن تفرقت كفر ، لكنه كان مع إيمانه بالله وإيمانه بأمره وخشيته منه جاهلاً بذلك ضالاً في هذا الظن مخطئاً فغفر الله له ذلك ، والحديث صريح في أن الرجل طمع أن لا يعيده إذا فعل ذلك وأدى هذا أن يكون شاكاً في المعاد وذلك كفر إذا قامت حجة النبوة على منكره حكم بكفره وهو بين في عدم إيمانه بالله تعالى<sup>(٥)</sup> .

ومن تأول قوله « لَنْ قَدَرَ اللَّهُ عَلَيَّ » بمعنى قضى أو بمعنى ضيق فقد أبعد النجعة ، وحرف الكلم عن مواضعه فإنه إنما أمر بتحريقه وتفريقه لئلا يجمع ويعاد ، وقال : ( إِذَا أَنَا مِتُّ فَأَحْرِقُونِي ثُمَّ اسْحَقُونِي ثُمَّ ذَرُونِي فِي الرِّيحِ فِي الْبَحْرِ ، فَوَاللَّهِ لَنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيَعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا )

(١) صحيح البخاري ، الطبعة السلطانية (١٠١/٨) ، طبعة المکتز (١٣١٤/٣) أو ( ص ١٧٤٩ ، حديث رقم ٦٤٨٠ ) ، ط . دار إحياء التراث العربي (٣م/٨ج/ص ١٢٦) .

(٢) كذا بلفظ (فَامْتَحِشْتُ) في تحقيق المسند لعبد الله محمد الدرويش ، وقد وردت تلك الكلمة في رواية البخاري بلفظ (فَامْتَحِشْتُ) ، والمحش : إحراق النار الجلد .

(٣) كذا وردت في ط . دار الحديث بتحقيق حمزة أحمد الزين ، ووردت بلفظ ( مِنْ خَشِيتِكَ ) في ط . دار الفكر بتحقيق عبد الله محمد الدرويش .

(٤) المسند للإمام أحمد بن حنبل ، ط . حمزة أحمد الزين : (٦٠١/١٦-٦٠٢) حديث رقم ٢٣٢٤٦ ، وقال : ( إسناده صحيح ) ، ط . عبد الله محمد الدرويش : (٩٨/٩) حديث رقم ٢٣٤١٣ .

(٥) لقد سبق ونقلنا رأي شيخ الإسلام الصحيح حول الحديث ، فانظر هنا إلى هذا الكفر الواضح الذي يتزده عنه شيخ الإسلام ، وهذه الفقرة من دس السم في العسل ، حيث أن الداس أخذ تعبير شيخ الإسلام حول هذا الرجل والذي ذكرناه سابقاً ، ولعب فيه كيفما شاء ، فالله المستعان .

(١) فذكر هذه الجملة الثانية بحرف الفاء عقيب الأولى يدل على أنه سبب لها ، وأنه فعل ذلك لئلا يقدر الله عليه إذا فعل ذلك (٢) ، فلو كان مقراً بقدرة الله عليه إذا فعل ذلك كقدرته عليه إذا لم يفعل لم يكن في ذلك فائدة له (٣) ، ولأن التقدير عليه والتضييق موافقان للتعذيب (٤) ، وهو قد جعل تفريقه مغايراً لأن يقدر الرب ، قال : ( فَوَاللَّهِ لَنَ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبَنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا ) ، فلا يكون الشرط هو الجزاء ، ولأنه لو كان مراده ذلك لقال : ( فوالله لئن جازاني ربي أو لئن عاقبني ربي ليعذبني عذاباً ) ، كما هو الخطاب المعروف في مثل ذلك ، ولأن لفظ قدر بمعنى ضيق لا أصل له في اللغة (٥) .

(١) سنن ابن ماجه ، ط. المكثر ( ص ٧٤٧ ، حديث رقم ٤٢٥٥ ) ، سنن ابن ماجه ، ط. محمد مصطفى الأعظمي : (٤٣٨-٤٣٩) ، حديث رقم ٤٣٠٩ ، كتاب صحيح سنن ابن ماجه للألباني : (٤١٩/٢) .

(٢) ذكر الجملة الثانية بحرف الفاء بعد الأولى صحيح أنه يدل على أنه سبب لها ، لكن لا يدل على أنه فعل ذلك ليعجز الله عن إعادته ، فقد يكون فعل ذلك لئلا يعاد وإن كان الله قادراً على إعادته لكن لئلا يبالي الله بإعادته حسب جهله ، أو لئلا يضيق عليه في العفو والحساب كما أشرنا لذلك عند شرح الحديث وبالله التوفيق .

(٣) بل هناك فائدة فيه ، وهو فعل ما يمكنه من أسباب لاستحلاب رحمة الله عز وجل وعليه ، هو نفسه أجاب الله عز وجل ولم يكذبه أنه إنما فعل ذلك من خشية الله عز وجل كما أجمعت الروايات .

(٤) التضييق عليه ليس موافق للتعذيب ، فقد يراد من التضييق تضيق عفو وحسابه وطرق الخلاص ، وقد يراد بالتقدير تقدير الإعادة وهو غير موافق للتعذيب .

(٥) قد ذكرنا في الجزء الأول خلال شرح هذا الحديث الرد على هذه الادعاءات فراجع . فمما يدل على الدس هنا قوله أن ذلك لا أصل له في اللغة مع أن أئمة اللغة قد قالوا ذلك ، وشيخ الإسلام واحد من أئمة اللغة ولا يستطيع مخالفة سلفه في اللغة في شيء واضح لا غبار عليه ، بل أبسط طالب علم لا يقول أن ( قدر ) بمعنى ( ضيق ) أنه لا أصل له في اللغة ، فهذا من أقوى ما يبين الدس .

ومن اعترض على أن ( قَدَرَ ) بمعنى ( ضَيَّقَ ) لا أصل له في اللغة ، فإنما هو جاهل بكلام العرب ، فإن هذا المعنى مروي عن حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وعن سعيد بن جبير والحسن البصري من التابعين ، وجمال الدين ابن منظور الأنصاري (٦٣٠-٧١١هـ) ، والفيروز أبادي ، ومرتضى الزبيدي وغيرهم من أئمة اللغة ، واعتمده من العلماء الإمام ابن جرير الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) ، والإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، والإمام المفسر أبو عبد الله بن فرح القرطبي الأنصاري (ت: ٦٧١هـ) ، والحافظ عماد الدين ابن كثير (٧٧٤-٧٠٠هـ) ، والشيخ بدر الدين الكناني الحموي (٦٣٩-٧٣٣هـ) ، وعضد الدين الإيجي (ت: ٧٥٦هـ) . وقد سبق ذكر أقوالهم في الجزء الأول في الباب الثالث في فصل تنزيه نبي الله يونس عليه الصلاة والسلام فراجع .

وكذا أشار إلى هذا المعنى كثير من العلماء في معرض شرحهم لهذا الحديث منهم الإمام المازري (٤٥٣-٥٣٦هـ) ، والحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي الأندلسي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، والقاضي أبو الوليد الباجي الأندلسي المالكي (٤٠٣-٤٩٤هـ) ، والإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي (٦٣١-٦٧٦هـ) ، والإمام شمس الدين الكرماني (٧١٧-٧٨٦هـ) ، والإمام عبد اللطيف الحنفي المشهور بابن المَلَك (ت: ٨٠١هـ) ، والقاضي أبو زرعة العراقي (٧٦٢-٨٢٦هـ) ، والإمام بدر الدين العيني (٧٦٢-٨٥٥هـ) وغيرهم ، ولا يقول أن ( قدر ) بمعنى ( ضَيَّقَ ) لا أصل له في اللغة إلا الجاهل بكلام العرب كما أشار لذلك الإمام اللغوي ابن منظور الأنصاري (٦٣٠-٧١١هـ) ، وبالله تعالى التوفيق .



ومن استشهد على ذلك بقوله : [ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ ] (سبأ: ١١) ، وقوله : [ وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ] (الطلاق: ٧) ، فقد استشهد بما لا يشهد له فإن اللفظ كان بقوله [ وَقَدَّرَ فِي السَّرْدِ ] أي اجعل ذلك بقدر ولا تزد ولا تنقص ، وقوله : [ وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ] أي جعل رزقه قدر ما يغنيه ، من غير فضل إذ لو ينقص الرزق عن ذلك لم يعيش .

وأما قدر بمعنى ( قَدَّرَ ) أي أراد تقدير الخير والشر فهو لم يقل إن قَدَّرَ علي رب العذاب بل قال لئن قدر علي ربّي ، والتقدير يتناول النوعين فلا يصح أن يقال لئن قضى الله علي لأنه قد مضى وتقرر عليه ما ينفعه وما يضره <sup>(١)</sup> ، ولأنه لو كان المراد التقدير أو التضيق لم يكن ما فعله مانعاً من ذلك في ظنه <sup>(٢)</sup> . ودلائل فساد هذا التحريف كثيرة <sup>(٣)</sup> ليس هذا موضع بسطها . فغاية ما في هذا أنه كان رجلاً لم يكن عالماً بجميع ما يستحقه الله من الصفات ، وبتفصيل أنه القادر <sup>(٤)</sup> ، وكثير من المؤمنين قد يجهل مثل ذلك فلا يكون كافراً <sup>(٥)</sup> .

<sup>(٦)</sup> ومن تتبع الأحاديث الصحيحة وجد فيها من هذا الجنس ما يوافقه كما روى مسلم <sup>(٧)</sup> في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت : ( أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ) . قُلْنَا : ( بَلَى ) . قَالَ : قَالَتْ : ( لَمَّا كَانَتْ لَيْلِي الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا عِنْدِي انْقَلَبَ فَوَضَعَ رِدَاءَهُ ، وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَوَضَعَهُمَا عِنْدَ رِجْلَيْهِ ، وَبَسَطَ طَرَفَ إِزَارِهِ عَلَى فِرَاشِهِ فَاضْطَجَعَ ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثَمًا ظَنُّ أَنْ قَدْ رَقَدْتُ ، فَأَخَذَ رِدَاءَهُ رُوَيْدًا ، وَانْتَعَلَ رُوَيْدًا ، وَفَتَحَ الْبَابَ ، فَخَرَجَ ، ثُمَّ أَجَافَهُ <sup>(٨)</sup> رُوَيْدًا ، فَجَعَلْتُ دِرْعِي فِي رَأْسِي ، وَاخْتَمَرْتُ ، وَتَقَنَّنْتُ إِزَارِي <sup>(٩)</sup> ، ثُمَّ انْطَلَقْتُ عَلَى إِثَرِهِ

(١) صحيح أنه قد مضى عليه وتقرر ما يضره وما ينفعه ، لكن هو لا يعلم ذلك القضاء ، فهذا الاعتراض مردود .

(٢) بل ما فعله ظنه مانعاً من التعذيب ، فهو ظن ذلك سبباً للرحمة على قول فريق من العلماء ، أو ظن ذلك سبباً لعدم الإعادة على قول الفريق الثاني من أهل العلم .

(٣) بل دلائل فساد الدس على شيخ الإسلام ابن تيمية كثيرة جداً ، والحمد لله على ذلك .

(٤) جهل كمال صفة القدرة بل وكمال أي صفة من صفات الله عز وجل لا يمكن أن يجهله موحد إذ هو من شروط تحقق توحيده .

(٥) هذا القول كفر صريح شنيع ، ومعناه أن كثيراً من المؤمنين قد يجهل مثل ذلك ، أي قد يجهل كمال صفة العلم أو كمال صفة أخرى ولا أدري هل من يقولون بذلك يعذرون من يجهل كمال صفة الخلق . والدليل على هذا أنه بعد ذلك سيستدل بحادثة أخرى تفيد جهل كمال صفة العلم .

(٦) وهذه الفقرة التالية من أشنع ما دس على شيخ الإسلام ، ومن أبين ما يبين أن كلامه السابق مدسوس عليه ، فتأمل .

(٧) لفظ الحديث الذي ذكره هنا يختلف عن لفظ مسلم في كثير من الألفاظ ، لذا صححت هذا اللفظ حسب ما ورد عند الإمام مسلم في صحيحه لكي لا أثقل الحواشي بالفروق ، إلا جملتين اضطررت أن أنقلهما كما في المطبوع وأشرت إلى اللفظ الصحيح عند مسلم ، لأنه سيستدل بهذين اللفظين بعد ذكره للحديث .

(٨) أجافه أي أغلقه .

(٩) تقنعت إزاري أي لبسته .

حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ ، فَقَامَ فَأَطَالَ الْقِيَامَ ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، ثُمَّ انْحَرَفَ فَانْحَرَفْتُ ، فَأَسْرَعَ فَأَسْرَعْتُ ، فَهَرُولَ فَهَرُولْتُ <sup>(١)</sup> ، فَأَحْضَرَ فَأَحْضَرْتُ <sup>(٢)</sup> ، فَسَبَقْتُهُ فَدَخَلْتُ ، فَلَيْسَ إِلَّا أَنْ اضْطَجَعْتُ فَدَخَلَ فَقَالَ : « مَا لَكَ يَا عَائِشُ حَشِيًّا رَابِيَةً » <sup>(٣)</sup> . قَالَتْ : ( قُلْتُ : لَا شَيْءَ ) . قَالَ : « لَتُخْبِرَنِي أَوْ لِيُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ » . قَالَتْ : ( قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي ، فَأَخْبَرْتُهُ ) ، قَالَ : « فَأَنْتِ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتُ أَمَامِي ؟ » . قُلْتُ : نَعَمْ . فَلَهَزَنِي فِي صَدْرِي لَهْزَةً أَوْجَعَنِي <sup>(٤)</sup> ، ثُمَّ قَالَ : « أَظَنْنْتَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ ! » <sup>(٥)</sup> . قَالَتْ : قُلْتُ : مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ قَالَ : نَعَمْ <sup>(٦)</sup> . قَالَ : « فَإِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي حِينَ رَأَيْتُ فَنَادَانِي فَأَخْفَاهُ مِنْكَ فَأَجَبْتُهُ فَأَخْفَيْتُهُ مِنْكَ ، وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ وَقَدْ وَضَعْتَ ثِيَابَكَ ، وَظَنْنْتُ أَنْ قَدْ رَقَدْتَ ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَكَ ، وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتَوْحِشِي ، فَقَالَ : إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَ الْبَقِيعِ فَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ » . قَالَتْ : ( قُلْتُ : كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ ) ، قَالَ : « قُولِي : السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لِلْآحِقُونَ » <sup>(٧)</sup> .

فهذه عائشة أم المؤمنين سألت النبي هل يعلم الله كل ما يكتُم الناس <sup>(٨)</sup> فقال لها النبي نعم ، وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم ذلك <sup>(٩)</sup> ، ولم تكن قبل معرفتها بأن الله عالم بكل شيء يكتُمه الناس

(١) الهرولة هي المشي السريع دون العدو .

(٢) الإحضار هو العدو ، أي زاد في الإسراع أشد من الذي قبله فازدادت أنا فيه .

(٣) ( حَشِيًّا ) أي مرتفعة النفس كما يحصل للمسرّع في المشي ، ( رَابِيَةً ) مرتفعة البطن ، وذلك نتيجة أن هرولت وأحضرت في المشي رضي الله عنها وأرضاها .

(٤) لفظ مسلم : ( فَلَهَزَنِي فِي صَدْرِي لَهْزَةً أَوْجَعَنِي ) ، لهدني أي دفعني ، أما لفظة ( لهزني ) فهي عند النسائي في سننه بهذا اللفظ ( انظر سنن النسائي ، ط . المكثر ( حديث رقم : ٢٠٣٧ ، ص ٤٠٠-٤٠١ ) كتاب الجنائز / باب الأمر بالاستغفار للمسلمين ) .

(٥) الحيف هو الظلم والجور ، وأما الظلم المنفي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أن يذهب في نوبتها إلى زوجة أخرى ، وأما الظلم المنفي عن الله عز وجل فهو أن يأذن لرسوله بذلك أو يقره عليه ، والاستفهام هنا استنكاري . بمعنى التوبيخ .

(٦) الذي تحته خط ليس لفظ مسلم ، بل لفظ مسلم : ( قَالَتْ : مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ، نَعَمْ ) بدون ( قُلْتُ ) وبدون ( قَالَ ) ، أي أن ( نعم ) هو من تنمة كلام أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .

(٧) صحيح مسلم ، كتاب الجنائز / باب مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالِدُعَاءِ لِأَهْلِهَا ، ط . المكثر ( حديث رقم : ٢٣٠٠ ، ص ٤٥٤-٤٥٥ ) ، الطبعة السلطانية ( ٦٤٠-٦٣٠/٣ )

(٨) هي قالت مهما يكتُم الناس يعلمه الله ، وهذا ليس معناه هل يعلم الله ما يكتُم الناس ، فهذا الفهم لا يصدر إلا من أحق لا يعرف اللغة ، وليس من شيخ الإسلام أحد أئمة اللغة .

(٩) اللفظة التي ذكرها وجعلها دليلاً ليست من رواية الإمام مسلم في صحيحه كما أسلفنا ورواية مسلم ( نعم ) فيها من تنمة كلام أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها . وحتى لو كان ( نعم ) من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فهذا لا يقلب الجملة التقريرية التي قالتها أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها إلى جملة استفهامية . وحتى لو فرضنا أن الجملة التي قالتها أم المؤمنين

كافرة وإن كان الإقرار بذلك بعد قيام الحجة من أصول الإيمان <sup>(١)</sup> ، وإنكار علمه بكل شيء كإنكار قدرته على كل شيء <sup>(٢)</sup> . هذا مع أنها كانت ممن يستحق اللوم على الذنب ولهذا لهنها النبي <sup>(٣)</sup> ، وقال : ( أتخافين أن يخيف الله عليك ورسوله ) <sup>(٤)</sup> . وهذا الأصل مبسوط في غير هذا الموضع .

فقد تبين أن هذا القول كفر ، ولكن تكفير قائله لا يحكم به حتى يكون قد بلغه من العلم ما تقوم به عليه الحجة التي يكفر تاركها <sup>(٥)</sup> . ودلائل فساد هذا القول كثيرة في الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة وأئمتها ومشائخها لا يحتاج إلى بسطها بل قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الأمر والنهي ثابت في حق العباد إلى الموت .

وأما قول القائل هل يصدر ذلك عمن في قلبه خضوع للنبي . فيقال : هذا لا يصدر عمن هو مقر بالنبوات مطلقا بل قائل ذلك كافر بجميع الأنبياء والمرسلين لأنهم جميعا أتوا بالأمر والنهي للعباد إلى حين الموت ، بل لا يصدر هذا القول ممن في قلبه خضوع لله ، وإقرار بأنه إله العالم ، فإن هذا الإقرار يستلزم أن يكون الإنسان عبداً لله خاضعاً له ومن سوغ لإنسان أن يفعل ما يشاء من غير تعبد بعبادة الله فقد أنكر أن يكون الله إلهه <sup>(٦)</sup> ) اهـ .

قلت بحول الله تعالى : وأريد هنا كتابة الفتوى والجواب مع حذف النص المدسوس ، فمواضع الدس واضحة ولله الحمد والمنة ، وبعدها فتأمل وانظر الفرق بين الفتوى مع النص المدسوس ، والفتوى بعد حذف النص المدسوس .

عائشة رضي الله عنها استفهامية فليس كل سؤال معناه جهل وقد بسطنا هذا بتوفيق الله عز وجل في الجزء الأول من هذه الرسالة فراجع له لتري الحجج القاطعة والاستدلالات الجلية الواضحة بتوفيق الله عز وجل .

<sup>(١)</sup> بل من أصل التوحيد الذي لا يتحقق معرفة العبد بربه إلا به .

<sup>(٢)</sup> هذه الجملة صحيحة ، وعجبا لمن فرق بين الإثنين ، فقال أن ما ورد هنا بشأن حديث الرجل حق لا غبار عليه وأن ما ورد حول حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فمدسوس ، مع أن العلة في الإثنين نفس الشيء .

<sup>(٣)</sup> أبي الله إلا أن يكشف سوءة هذا الداس الأخرق ، وهذا دليل على عمى البصائر والأبصار ، فراجع الحديث لتري أن لهن النبي صلى الله عليه وسلم لها وقوله لها : ( أتخافين أن يخيف الله عليك ورسوله ) إنما حصل قبل قولها ( مهما يكتم الناس يعلمه الله ) . فهذا الداس الأخرق يبحث في أي شيء ليغير معالم الدين ، ولقد أعمى الله بصره كما أعمى بصيرته حيث لم ينتبه لما يقوم به ، ولا أدري على من أبكي على هذا الرجل المفضوح أم على من يصدق هذه الكذبة وهذا الدس ؟! فإننا لله وإنا إليه راجعون .

<sup>(٤)</sup> لفظ الحديث عند مسلم « أَطْنَنْتِ أَنْ يَخِيفَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ » ، وهو نفسه ذكر هذا اللفظ في الرواية وكررها هنا بالمعنى فتنبه .

<sup>(٥)</sup> الله أعلم أن الدس ينتهي هنا ، فراجع الفتوى من بدايته دون قراءة القسم المدسوس لتري العجب .

<sup>(٦)</sup> هذا هو تكملة الإجابة على الفتوى ، فانظر كيف تغيرت اللهجة هنا ، والله المستعان .



( سئل الشيخ رحمه الله عن قوم داوموا على الرياضة مرة فرأوا أنهم قد تجوهروا فقالوا لا نبالي الآن ما علمنا وإنما الأوامر والنواهي رسوم العوام ولو تجوهروا لسقطت عنهم . وحاصل النبوة يرجع إلى الحكمة والمصلحة والمراد منها ضبط العوام ولسنا نحن من العوام فندخل في حجر التكليف لأننا قد تجوهرنا وعرفنا الحكمة . فهل هذا القول كفر من قائله أم يبدع من غير تكفير وهل يصير ذلك عمن في قلبه خضوع للنبي ؟

فأجاب : لا ريب عند أهل العلم والإيمان أن هذا القول من أعظم الكفر وأغلظه وهو شر من قول اليهود والنصارى فإن اليهودي والنصراني آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض ، وأولئك هم الكافرون حقاً ، كما ذكر أنهم يقرون بأن لله أمراً ونهياً ووعداً ووعداً ، وأن ذلك متناول لهم إلى حين الموت ، هذا إن كانوا متمسكين باليهودية والنصرانية المبدلة المنسوخة .

وأما إن كانوا من منافقي أهل ملتهم كما هو الغالب على متكلمهم ومتفلسفهم كانوا شراً من منافقي هذه الأمة حيث كانوا مظهرين للكفر ومبطنين للنفاق فهم شر ممن يظهر إيماناً ويطن نفاقاً . والمقصود أن المتمسكين بجملة منسوخة فيها تبديل خير من هؤلاء الذين يزعمون سقوط الأمر والنهي عنهم بالكلية . فان هؤلاء خارجون في هذه الحال عن جميع الكتب والشرائع والمثل لا يلتزمون لله أمراً ولا نهياً بحال ، بل هؤلاء شر من المشركين المستمسكين ببقايا من المثل كمشركي العرب الذين كانوا مستمسكين ببقايا من دين إبراهيم عليه السلام ، فإن أولئك معهم نوع من الحق يلتزمون به ، وإن كانوا مع ذلك مشركين ، وهؤلاء خارجون عن التزام شيء من الحق بحيث يظنون أنهم قد صاروا سدى لا أمر عليهم ولا نهي .

فمن كان من قوله هو أنه أو طائفة غيره قد خرجت عن كل أمر ونهي بحيث لا يجب عليها شيء ولا يحرم عليها شيء فهؤلاء أكفر أهل الأرض وهم من جنس فرعون وذويه ، وهم مع هذا لا بد أن يلتزموا بشيء يعيشون به إذ لا يمكن النوع الإنساني أن يعيش إلا بنوع أمر ونهي فيخرجون عن طاعة الرحمن وعبادته إلى طاعة الشيطان وعبادته . وفرعون هو الذي قال لموسى : [ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ] (الشعراء: ٢٣) ، ثم كانت له آلهة يعبدونها كما قال له قومه : [ وَيَذَرَكْ آلِهَتَكَ ] (الأعراف: ١٢٧)

ولكن كثير من هؤلاء لا يطلقون السلب العام ويخرجون عن ربة العبودية مطلقاً بل يزعمون سقوط بعض الواجبات عنهم أو حل بعض المحرمات لهم ، فمنهم من يزعم أنه سقطت عنه الصلوات الخمس لوصوله إلى المقصود ، وربما قد يزعم سقوطها عنه إذا كان في حال مشاهدة وحضور ، وقد يزعمون سقوط الجماعات عنهم استغناء عنها بما هو فيه من التوجه والحضور ، ومنهم من يزعم سقوط الحج عنه مع قدرته عليه لأن الكعبة تطوف به أو لغير هذا من الحالات الشيطانية ، ومنهم من يستحل الفطر في رمضان لغير عذر شرعي زعماً منه استغناؤه عن الصيام ، ومنهم من يستحل الخمر زعماً منه

أفما إنما تحرم على العامة الذين إذا شربوها تخاصموا وتضاربوا دون الخاصة العقلاء ، ويزعمون أنها تحرم على العامة الذين ليس لهم أعمال صالحة فأما أهل النفوس الزكية والأعمال الصالحة فتباح لهم دون العامة .

ومن هؤلاء من يستحل بعض الفواحش كاستحلال مؤاخاة النساء الأجانب والخلو بهن زعماً منه أنه يحصل لهن البركة بما يفعله معهن وإن كان محرماً في الشريعة ، وكذلك من يستحل ذلك من المردان ويزعم أن التمتع بالنظر إليهم ومباشرتهم هو طريق لبعض السالكين حتى يترقى من محبة المخلوق إلى محبة الخالق ، ويأمرون بمقدمات الفاحشة الكبرى ، وقد يستحلون الفاحشة الكبرى كما يستحلها من يقول أن التلوط مباح بملك اليمين ، فهؤلاء كلهم كفار باتفاق المسلمين ، وهم بمنزلة من يستحل قتل المسلمين بغير حق ، ويسبي حريمهم ويغنم أموالهم وغير ذلك من المحرمات التي يعلم أنها من المحرمات تحريماً ظاهراً متواتراً .

ودلائل فساد هذا القول كثيرة في الكتاب والسنة واتفاق سلف الأمة وأئمتها ومشايعها لا يحتاج إلى بسطها بل قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن الأمر والنهي ثابت في حق العباد إلى الموت . وأما قول القائل هل يصدر ذلك عمن في قلبه خضوع للنبي . فيقال : هذا لا يصدر عمن هو مقرر بالنبوات مطلقاً بل قائل ذلك كافر بجميع الأنبياء والمرسلين لأنهم جميعاً أتوا بالأمر والنهي للعباد إلى حين الموت بل لا يصدر هذا القول ممن في قلبه خضوع لله وإقرار بأنه إله العالم فإن هذا الإقرار يستلزم أن يكون الإنسان عبداً لله خاضعاً له ومن سوغ لإنسان أن يفعل ما يشاء من غير تعبد بعبادة الله فقد أنكر أن يكون الله إلهه ) . اهـ

فإن قال قائل : أنه قد ورد ضمن كتابين من كتب أخص تلاميذ شيخ الإسلام ما يدل على هذا الكلام الذي تقول أنه مدسوس .

حيث ورد في إعلام الموقعين (٢٦٧/٤) لابن القيم ما نصه : ( وصح عنه صلى الله عليه وسلم أنه سئل عما يكتمه الناس في ضمائرهم هل يعلمه الله فقال نعم ذكره مسلم ) اهـ .

وورد في الفروع لشمس الدين محمد بن مفلح بن محمد المقدسي ثم الصالحي الراميني (٧١٠هـ- ٧٦٣هـ) نقلاً عن شيخه أي شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال : ( قَالَ شَيْخُنَا : وَلِهَذَا لَمْ يُكْفَرْ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ الشَّاكُّ فِي قُدْرَةِ اللَّهِ وَإِعَادَتِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ بَلَاغِ الرِّسَالَةِ ، وَأَنَّ مِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ : ( يَا رَسُولَ اللَّهِ مَهْمَا يَكْتُمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي الْجَنَائِزِ وَفِي أُصُولِ مُسْلِمٍ بِحَذْفٍ " قَالَ " ، قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ كَأَنَّهَا لَمَّا قَالَتْ ذَلِكَ صَدَقَتْ نَفْسُهَا فَقَالَتْ : نَعَمْ . وَحَمَلَ فِي الْفُتُونِ الْخَبَرَ الْأَوَّلَ عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَبْلُغْهُ الدَّعْوَةُ ) (١) .

(١) الفروع لابن مفلح (١٦٤/٦) .

أقول بحول الله تعالى : هذا لكي يبرهنوا على صحة دسهم ، وهذا يدل على أياد طويلة تعبت بكتب العلماء بعد غياب حماة الدين وأهل العلم المتقين ، فلقد برهننا على أن القول المنسوب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه منه براء وأنه مدسوس عليه بتوفيق الله عز وجل ، ولقد أثبتنا بحول الله تعالى رأي ابن تيمية الصحيح في هذه المسألة من قوله هو في أحد كتبه الأخرى .

أما ما نقلوه عن ابن مفلح المقدسي فليس الدس في المطبوع فقط ، لأنني راجعت نسخة مخطوطة لكتاب الفروع لابن مفلح فرأيت فيه النص كما هو ، ولكن لم يتسنى لنا الوقوف على أصول كثيرة لهذا الكتاب .

وإنما هذا من كيد أعداء الإسلام لكي يبرهنوا على صحة إفكهم جعلوا ابن القيم يقول بنفس قول ابن تيمية المدسوس عليه ، وجعلوا ابن مفلح أخص تلاميذ ابن تيمية كأنه ينقل عن شيخه رأيته ويتعقبه ، والله المستعان .

أقول بحول الله تعالى : وأما النص المنسوب إلى الإمام ابن القيم رحمه الله زوراً وبهتاناً ، والذي عظم ذلك القول بعض المنتسبين إلى أهل التوحيد زوراً وبهتاناً فجعلوه أصلاً من أصول أهل السنة والجماعة ، فهو ما ورد في مدارج السالكين ، ونحن نذكر النص كاملاً ونعلق عليه بحول الله تعالى .  
ورد في كتاب مدارج السالكين (١/٢٨٤-٢٨٦) :

( فصل وأما الكفر الأكبر فخمسة أنواع : كفر تكذيب ، وكفر استكبار وإباء مع التصديق ، وكفر إعراض ، وكفر شك ، وكفر نفاق .

فأما كفر التكذيب : فهو اعتقاد كذب الرسل ، وهذا القسم قليل في الكفار فإن الله تعالى أيد رسله وأعطاهم من البراهين والآيات على صدقهم ما أقام به الحجة وأزال به المعضلة قال الله تعالى عن فرعون وقومه : [ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ] (النمل: ١٤) ، وقال لرسوله : [ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بَايَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ] (الأنعام: ٣٣) ، وإن سمي هذا كفر تكذيب أيضاً فصحيح ، إذ هو تكذيب باللسان .

وأما كفر الإباء والاستكبار : فنحو كفر إبليس ، فإنه لم يجحد أمر الله ، ولا قابله بالإنكار وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار ، ومن هذا كفر من عرف صدق الرسول وأنه جاء بالحق من عند الله ولم ينقد له إباءً واستكباراً ، وهو الغالب على كفر أعداء الرسل كما حكا الله تعالى عن فرعون وقومه : [ نُوْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ] (المؤمنون: ٤٧) ، وقول الأمم لرسولهم : [ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا ] (إبراهيم: ١٠) ، وقوله [ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ] (الشمس: ١١) ، وهو كفر اليهود كما قال تعالى : [ فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ ] (البقرة: ٨٩) ، وقال : [ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ

**أَبْنَاءَهُمْ** [ (البقرة: ١٤٦) ، وهو كفر أبي طالب أيضاً فإنه صدقه ولم يشك في صدقه ولكن أخذته الحمية وتعظيم آبائه أن يرغب عن ملتهم ويشهد عليهم بالكفر .

وأما كفر الإعراض : فأن يعرض بسمعه وقلبه عن الرسول لا يصدقه ولا يكذبه ولا يواليه ولا يعاديه ولا يصغي إلى ما جاء به البتة كما قال أحد بني عبد ياليل للنبي : ( والله لا أقول لك كلمة ، إن كنت صادقاً فأنت أجل في عيني من أن أرد عليك ، وإن كنت كاذباً فأنت أحقر من أن أكلمك ) .

وأما **كفر الشك** : فإنه لا يجزم بصدقه ولا بكذبه بل يشك في أمره ، وهذا لا يستمر شكه إلا إذا ألزم نفسه الإعراض عن النظر في آيات صدق الرسول جملة ن فلا يسمعها ولا يلتفت إليها ، وأما مع التفاته إليها ونظره فيها فإنه لا يبقى معه شك لأنها مستلزمة للصدق ولا سيما بمجموعها فإن دلالتها على الصدق كدلالة الشمس على النهار .

وأما **كفر النفاق** : فهو أن يظهر بلسانه الإيمان وينطوي بقلبه على التكذيب فهذا هو النفاق الأكبر ، وسيأتي بيان أقسامه إن شاء الله تعالى .

### **فصل : وكفر الجحود نوعان : كفر مطلق عام وكفر مقيد خاص .**

**فالمطلق** : أن يجحد جملة ما أنزله الله وإرساله الرسول ، والخاص المقيد : أن يجحد فرضاً من فروض الإسلام أو تحريم محرم من محرماته أو صفة وصف الله بها نفسه أو خبراً أخبر الله به عمداً أو تقديماً لقول من خالفه عليه لغرض من الأغراض .

**وأما جحد ذلك جهلاً أو تأويلاً يعذر فيه صاحبه ، فلا يكفر صاحبه به كحديث الذي جحد قدرة الله عليه وأمر أهله أن يحرقوه ويذروه في الريح ، ومع هذا فقد غفر الله له ورحمه لجهله إذ كان ذلك الذي فعله مبلغ علمه ولم يجحد قدرة الله على إعادته عناداً أو تكديباً** . اهـ

قلت بحول الله تعالى : الفصل الذي بدأ به هو أنواع الكفر ، وبدأ بذكر أسماء أنواعها الخمسة ، ومن ثم أعاد تلك الأسماء ففصل كل قسم وانتهى كلامه . فكيف يأتي بعد ذلك فصل يقول فيه كفر الجحود مع أنه :

أولاً : لم يذكر هذا النوع عند عرضه أسماء أنواع الكفر ولا عند تفصيله لهذه الأنواع .

وثانياً : هب أنه يقصد كفر التكذيب ، فهذا الداس الأخرق لم يدرج هذا الشرح المدسوس في مكانه المناسب وهو في معرض شرحه كل نوع من أنواع الكفر بل وضعه بعد انتهاء شرح جميع أنواع الكفر الخمسة .

لا شك أن النص الذي كتبناه بالخط الغامق ووضعنا تحته خطأ نص كفري صريح واضح جلي لا يشك فيه أدنى موحد ، ولا مدخل لتأويله إلا بتحريف ألفاظه عن مواضعه .

والنص واضح المناقضة لعقيدة الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى . وكفى بهذا إثباتاً في أن ذلك مدسوس عليه . فكيف إذا علمت أن الله عز وجل من علينا بأن وجدنا نسختين قديمتين للمدارج لا توجد فيهما تلك الفقرة نهائياً . وإليك بيان ذلك .

### النسخة رقم (١) :

موجودة في مكتبة السليمانية في مدينة إستانبول في تركيا تحت رقم : قارا شليي زادة ٢١٤ ، مكتوبة بخط نسخي واضح ، عدد أسطرها ٢١ سطراً ، وعدد أوراقها ٢٩٩ ورقة ، وعنوانها كما ورد في الصفحة الأولى ( إرشاد السالكين إلى شرح منازل السائرين ) ، وتبدأ من بداية المدارج حتى متلة الإيثار .

يوجد في بداية المخطوط وفي نهايته ختم مكتوب فيه ( وقف حسين الشهير بقرة جليي زادة ) . وكاتبها هو أبو بكر بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمود بن عمر بن أبي بكر بن عترة المعروف بابن الششتري البعلبكي الحنبلي الصوفي ، وفرغ من كتابتها ضحى نهار الأحد ٦ ربيع الآخر سنة ٧٨٠ هـ . أي بعد وفاة ابن القيم بـ ٢٩ سنة فقط ، لذا فهي نسخة مهمة جداً .

### النسخة رقم (٢) :

موجودة في مكتبة بايزيد في مدينة إستانبول في تركيا تحت رقم ولي الدين أفندي ١٧٣٠ ، مكتوبة بخط نسخي واضح ، عدد أسطرها ٢١ سطراً ، وعدد أوراقها ٢٧٩ ورقة ، وعنوانها كما ورد في الصفحة الأولى ( إرشاد السالكين في شرح منازل السائرين ) ، وتبدأ من بداية المدارج حتى متلة الإيثار .

عليها تملك بتاريخ ٩٨١ هـ في ورقة رقم (ب) : (من فضل الله على فقيره علي أحمد سنة ٩٨١) ، وفي ورقة رقم (أ) يوجد كتابة وختم بأنه وقف جاوش زادة أحمد أفندي بتاريخ ١٠٧٣ هـ ، وفي نهاية المخطوط يوجد نفس الختم .

وكاتبها هو أحمد بن محمد بن محمود بماني الوطن مكّي النسب ، وفرغ من كتابتها ١١ رمضان سنة ٧٨٤ هـ ، أي بعد وفاة ابن القيم بـ ٣٣ سنة فقط ، ولذا فهي نسخة مهمة أيضاً . وهاتين النسختين لم نجد ههما في ثبث مخطوطات ابن القيم المطبوع ، فلعل مؤلف ثبت مخطوطات ابن القيم لم يعثر على هذين النسختين لاختلاف الاسم والله أعلم .

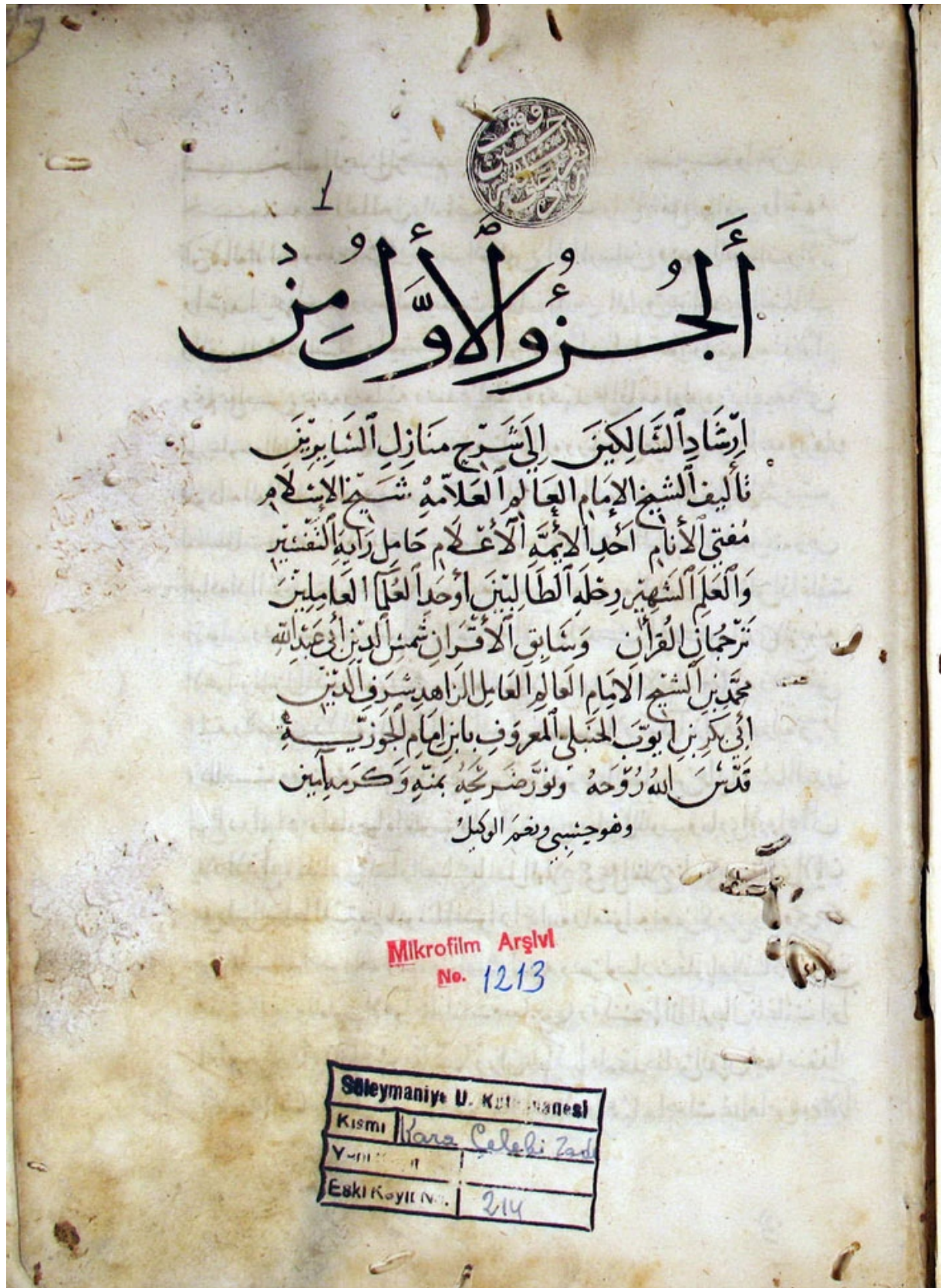
ولقد وجدنا نسخاً أخرى للمدارج فيها النص المدسوس وإليك بيان تفاصيل تلك النسخ .

- نسخ عديدة موجودة في مصر .

- نسخة موجودة في مكتبة متحف قويون أوغلوا في مدينة قونيا في تركيا تحت رقم ١١٣٣٤ في ٢٣٢ ورقة ، والنص المدسوس موجود في ورقة ٩٥ أ و ٩٥ ب . علماً بأن هذه النسخة لا يوجد عليها لا اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ وإنما يذكر في بداية المخطوط أنه وقف ، ولقد قُدِّر تاريخ كتابتها تقديراً وتخميناً بالقرن الثامن الهجري . علماً بأن هذه المكتبة كلها أنشأت حديثاً فهي عبارة عن مكتبة شخصية لعزت قويون أوغلو وهبها كلها لبلدية قونيا بتاريخ ١٩٧٤م وذلك قبيل وفاته بسنة واحدة . فلا يتلفت إلى هذه النسخة .
- نسخة موجودة في مكتبة جامعة الإمام محمد في مدينة الرياض في السعودية ، وهي نسخة كثيرة العلل ، وفيها تحريفات وتصحيفات مضحكة . ومجموع النسخة عبارة عن جزئين .
- الجزء الأول موجود تحت رقم ٨٧٨٧ ، مجموعه ٤٣٤ ورقة ، ناقص الآخر ، ومكتوب في بداية المخطوط:
- ( المجلد الأول وهو وقف لوجه الله تعالى على طلبة العلم ولا يمنع من أراد الانتفاع به من طلبة العلم الذي لا يهجره عن غيره على شرط الصيانة وأمن الضرر وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين ) .
- أما الجزء الثاني موجود تحت رقم ٨٧٨٨ ، مجموعه ١٩٥ ورقة .
- ويبدوا أن كاتب النسخة لغته العربية ركيكة إلى حد بعيد ، انظر في مخطوطة المدارج نسخة رقم (٣) . وهذه النسخة لها علل كثيرة ، منها :
- أنه في الجزء الثاني من المخطوط مكتوب : ( المجلد الثالث وهو الأخير ) . مع أن المخطوط عبارة عن جزئين فقط .
- في المجلد الثاني مكتوب في بداية المخطوط أنه المجلد الثالث ، وفي نهاية المخطوط أنه المجلد الثاني .
- في المجلد الثاني مكتوب في بداية المخطوط أنه تاريخ نسخه شهر ذي الحجة ١٣٣٣هـ ، ومكتوب في نهاية ذلك الجزء أنه تم الفراغ من كتابته في شهر صفر سنة ١٣٣٣هـ .
- تاريخ نسخ المجلد الأول ١٣٣٥ هـ ، وتاريخ نسخ المجلد الثاني ١٣٣٣هـ .
- الناسخ هو عبد الله بن عيسى بن زيد الزير ، وقد ذكر اسمه على بداية المجلد الأول والثاني ، وفي نهاية المجلد الثاني تواضع من ذكر اسمه (!) فقال : ( وقع الفراغ من كتابة الجزء الثاني من المدارج أول نهار يوم الجمعة من شهر صفر أحد شهور سنة ١٣٣٣ على يد أفقر عباد الله إلى رحمته وعفوه من لم يكن فيه أهلية لمعرفة اسمه (!) ... ) . انظر مخطوطة رقم (٣) من المدارج .
- قلت بحول الله تعالى : وهذه النسخة لا يتلفت إليها أيضاً خصوصاً أنها كتبت بعد المؤلف بستة قرون مع ما فيها من العلل والتصحيفات المضحكة ، وبالله تعالى التوفيق .

واعلم يقيناً أننا حتى ولو وجدنا أن جميع النسخ المخطوطة تجمع على إثبات ذلك النص المدسوس ،  
فلن نشك طرفة عين أن ذلك من عمل النساخ ، لأن الإمام ابن القيم رحمه الله عقيدته الواضحة والجليلة  
فيما يخص جاهل كمال صفات الله عز وجل مبثوثة في ثنايا كتبه في مواضع كثيرة والله الحمد .





مدارج السالكين لابن القيم (نسخة ١) - صفحة البداية للجزء الأول

المصدر : مكتبة السليمانية ، رقم : قارا شلي زادة ٢١٤ ، ورقة رقم : ١٩



١٢٥  
 جميع اذ هو تكذيب باللسان واما كفر الاباء والاستحسان فيقولون ليس فانه لم يحيد الله ولا  
 قابله بل انكار وانما نلقاه بآباء والاستحسان ومن هذا كفر من عرف صدق الرسول فانه جال الحق  
 من عنده ولم ينقله اباء واستحسانا وهو الغالب على كفر اعداء الرسول صلى الله تعالى عن  
 فرعون وقومه انهم ليس من مثلنا وقومهم لنا عابدون وقول الامم لمسلم ان انتم الالبست  
 مثلنا وقوله لذبت ثمود بطغواها وهو كفر اليهود فلما قال الله تعالى فلما حام ما عرفوا  
 به وقال يعبرونه لا يعبرون انهم وهو كفر لطلال ايضا فانه صدقه ولو شك في صدق  
 ولئن اخذته الحية وتعظيم ابائه ان يرغب عن ملتهم ولشهادتهم بالكفر واما كفر الاعراض  
 فانه يعرض قلبه وسمعه عن الرسول فلا يصدق ولا يكذب ولا يواليه ولا يعاديه ولا يصغي  
 الى ما جاء به البتة قال اصابني عبد ياليل للنبي صلى الله عليه وسلم والله لا اقول لك دله  
 ان كنت صادقا فاستطعت عيني ان ارد عليك وان كنت كاذبا فاستحققت من ان املك  
 واما كفر الشك فان لا يجزم صدقه ولا يكذب بل شك امره وهذا لا يستمر شك الا اذا الزم  
 نفسه الاعراض عن النظر في آيات صدقه جملا ولا يسمعها ولا يلتفت اليها واما مع الثقات  
 اليه ونظيره فانه لا سفيحه شك لانها مستكرمة للصدق ولا سيما بمجموعها فان كل الثقات  
 على الصدق كدلالة الشمس على النهار **والفريق الثاني** فان طهر بلسانه الايمان ونطوى  
 قلبه على التكذيب فهذا هو النفاق الا البر وسيا في اقسامه ان شاء الله تعالى **فصل**  
 واما الشرك فهو نوعان ابر واصغر فالابر لا يغفره الله الا بالتوبة وهو ان يتدبر دون الله  
 نداجبه لمحبه الله وهو الشرك الذي تضمن تسويه الهه المشردين رب العالمين وهذا  
 قالوا الله انما في صلال امير ان تسويكم رب العالمين مع افرارهم بان الله وحده خالق  
 كل شي وربهم مليكه وان الهتهم لا خلق ولا نرزق ولا يميت ولا يحيى وانما هات هه التسويه  
 المحبه والتعظيم والعباده وهو حال الاكثر مشركي العالم بل كلهم يحبون معبوداتهم  
 ويعطونها ويوالونها من دون الله منهم بل الزعم بحون الهتهم اعظم من محبه الله ويستبشرون



289

الى شرح منازل السالكون في السلوك في المجلد الثاني ان  
 سأل الله تعالى فضله ومن منازل اياك عبدي  
 واماك نستعين منزلة للإشارة والحمد لله رب العالمين

بحمدك على يد العبد العجزى الى ربه الفديز المعترف بالزلل والنقص المستعين  
 بربه ان يحججه من عذاب السعير انه على ما يشاء فديز الراحم توبه ربه عليه قبل الفذر  
 عليه افرغ عباد الله تعالى واحوجهم الى حبه ومغفرته المعترف سفيطه في يومه و  
 اني نكرن احمد بن محمد بن احمد بن محمد بن عمر بن ابي بكر بن عترة المعروف بابن الششتري  
 البعلبي الحنبلي الصوفي عفي الله له ولوالديه ولمن نظر في هذا الكتاب ولمصنفه ومالكه  
 ولمن دعا لهم بالمعزة والرحمة وكان القراغ منه صحي فصار الاطلسا دس شهر ربيع  
 الاخر من شهر سنة ثمان مائة سبع مائة راجع النبوية احسن الله نقضيه  
 حبه وعافيه منه وكرمه

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد بن النوبة وبني الرحمة طاهر الدين وعلمه واصحابه  
 وازواجه والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين وسلم سلماً دائماً الى يوم الدين

محمد بن عمر الوكيل  
 الحمد لله رب العالمين



مدارج السالكين لابن القيم (نسخة ١)

المصدر : مكتبة السليمانية ، رقم : قارا شلي زيادة ٢١٤ ، ورقة رقم : ٢٩٩







# الجزء الأول من إرشاد السالكين في شرح منازل السائرين

تأليف الشيخ الإمام العالم العلامة الأوحى  
الحافظ المجتهد العابد القدوة الإمام الأئمة  
قدوة الأمة علامه العلماء وارث الأئمة  
أجل المجتهدين بركة الأشلام حجة الأعلام  
برهان المتكلمين قاصع المبتدئين ذي  
العلوم الرفيعة والفنون البديعة  
محى السنة ومن عظمت بركته علينا  
المنة وقامت بركته على أعدائه الخ  
والشباب ببركته وهدية الحج  
شمس الدين أبي عبد الله محمد بن إمام  
الجوهر الزرعي قدس الله روحه واثابه الجنة  
أمين يا رب العالمين

مدارج السالكين لابن القيم (نسخة ٢)

المصدر : مكتبة بايزيد ، رقم : ولي الدين أفندي ١٧٣٠ ، ورقة رقم : ب







تعالى عن فرعون وقومه أنؤمن لبشر مثلكا وقومنا لنا عابدون وقول الامم  
 انتم الالبشر مثلكا وقوله كذبت ثمود بطغواها وهو كفر اليهود فلما قال تعالى فلما  
 جاءهم ما وعوا لربهم وقال يرفونه كما يعرفون ايمانهم وهو كفر اي طال بال ايضا فانه صدقه  
 ولم يشك في صدقه ولكن اخذته الحمية وتوطين ابايه ان يرغب عن ملتهم ويشهد عليهم  
 بالكفر **واما** كفر الاعراض فانه يجوز تعلقه وسعه عن الرسول فلا يصدق ولا يكذبه  
 ولا يواليه ولا يعاديه ولا يصغي لاي ما جاءه البتة كما قال اجدني عبدا بالليل للنبي صلي  
 الله عليه وسلم والله لا أقول لك كلمة ان كنت صادقا فانت اجل في عيني من ان ارد عليك  
 وان كنت كاذبا فانت احقر من ان احكمك **واما** كفر الشاك فان لا يحزم بصدق ولا يكذبه  
 بل يشك في امره وهذا لا يستمر شكه الا اذا التزم نفسه الاعراض عن النظر في ايات  
 صدقه جملة فلا يسمعها ولا يلتفت اليها وامام مع التفاته اليه ونظم فيها فانه لا يبقى معه شك  
 لانه مستلزمه للصدق ولا سيما بمجموع فان دلالة الاعراض على الصدق كدلالة الشمس على النهار  
**واما** كفر النفاق فانه يظهر على ما به الايمان وينطوي بقلبه على التكذيب فهذا هو النفاق  
 الاكبر وسياتي قسمه ان شاء الله تعالى **فصل** **واما** الشرك فهو نوعان اكبر واصغر  
 فالاكبر لا يعظم الله الا بالتوبة منه وهو ان تحذف من دون الله نداجبه كما يجب الله وهو  
 وهو الشرك الذي تضمن تشويه الهة المشركين برب العالمين ولهذا قالوا ان الله انما  
 لي فضلا من ان نسوكم برب العالمين مع اقرارهم بان الله وحده خالق كل شيء وربهم ولكم  
 وان الهتهم لا تخلق ولا ترزق ولا تعيت ولا تحيي وانما كانت لتشويه في المحبة والتعظيم والعبادة  
 كما هو حال اكثر مشركي العالم بل كلهم يحبون معبوداتهم ويعظمونها ويوالونها من دون الله  
 منهم من اكثرهم يحبون الهتهم اعظم من محبة الله ويستبشرون بذكرهم اكثر من تبشيرهم  
 اذا ذكر الله ويغضبون لشقص معبودهم والهتهم من المشايخ اعظم مما يغضبون اذا انتقص  
 احد رب العالمين واذا انتقصت حرمة من حرمت الهتهم ومعبوداتهم غضبوا غضبا ليلت

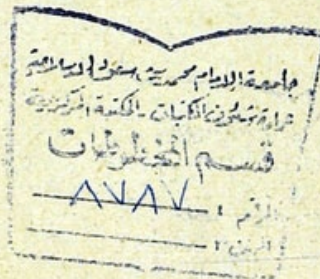






المجلد الأول وهو وقف لوجه الله تعالى على طلبه العلم  
ولا يمنع من اسداد الانتفاع به من طلبه العلم الذي  
لا يهجر عن غيره على شرط الصيانة وأمن الضرر  
ر صلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

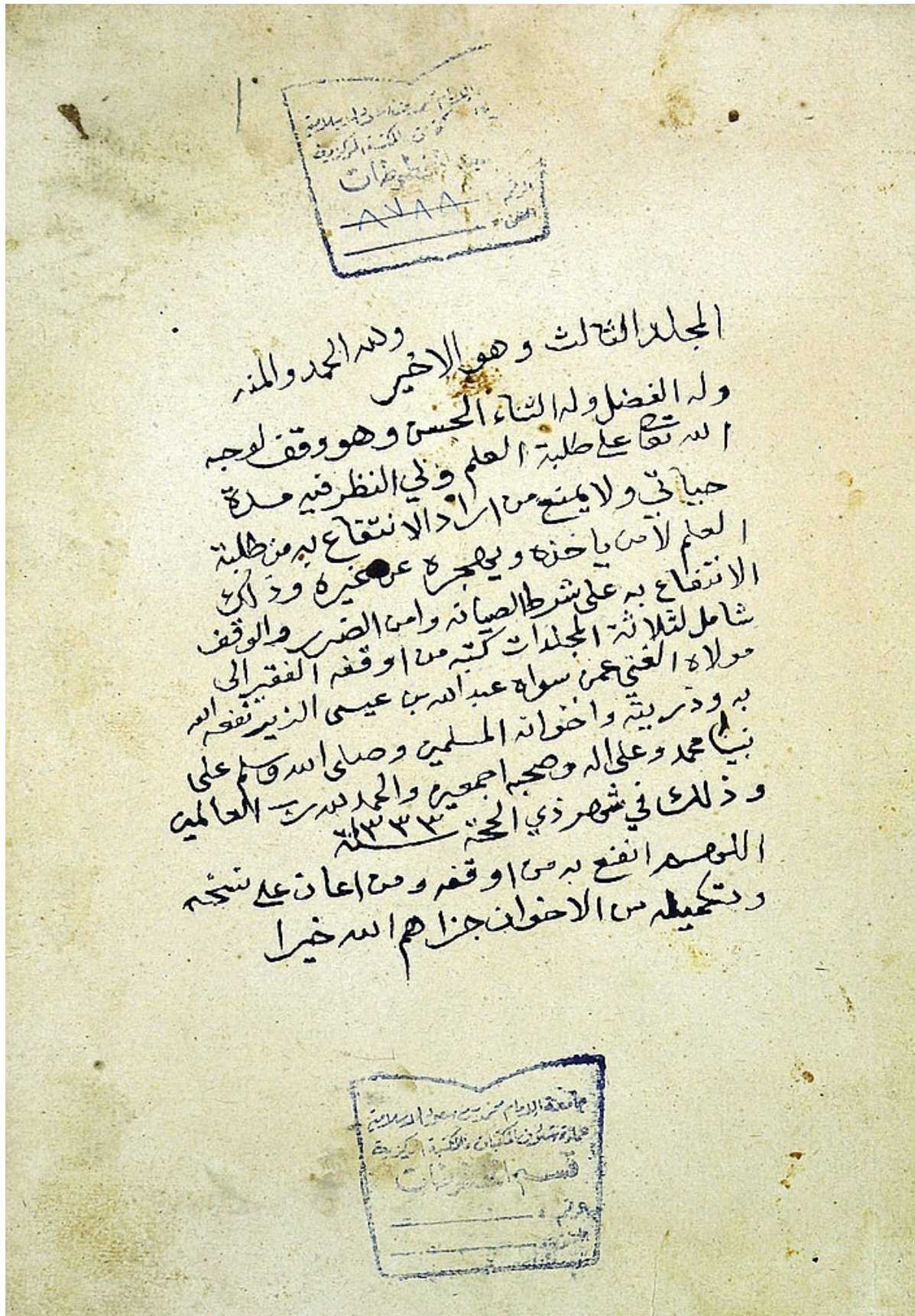
حسب الله حقه وقفه وأعان عليه خير في الدنيا والآخرة  
واللهظر عليه لمن وقفه مدة حياته وهو الفقير إلى الله عبد الله  
بن عيسى بن زيد الزبير نفعه الله به وذرته وأخوانه  
المسلمين وكذلك بقية الكتاب المذكور النظم الموقوف  
مدة حياته وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين  
وذلك سنة ١٣٣٥



مدارج السالكين لابن القيم (نسخة ٣) - الصفحة الأولى للجزء الأول

المصدر : مكتبة جامعة الإمام محمد ، رقم : ٨٧٨٧ ، ورقة رقم : ١٩





مدارج السالكين لابن القيم (نسخة ٣) - الصفحة الأولى للجزء الثاني

المصدر : مكتبة جامعة الإمام محمد ، رقم : ٨٧٨٨ ، ورقة رقم : ١٩



وكيف يعصم من الخطأ من خلق ظلوما جهولا ولكن من عدت  
غلطاته اقرب الى الصواب من عدت اصاباته وعلى المتكلم في  
هذا الباب وغيره ان يكون مصدرا طامعا عن العلم بالحق وغاية  
النصيحة لله وكتابه ورسوله ولا خوانه من المسلمين واذا  
كان الحق تبعا للهوى فسد القلب والعمل والحال والظن يبق  
قال الله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والارض  
ومن فيهن وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احدكم حتى يكون  
هواه تبعا لما جئت به قال العلم والعدل اصل كل خير والجهل  
والظلم اصل كل شر والله تعالى ارسل رسوله بالهدى ودين الحق و  
امر ان يعدل بين الطوائف ولا يتبع أهواء احد منهم فقال تعالى  
فلذلك فادع واستقم كما امرت ولا تتبع أهواءهم وقل امنت بما  
انزل الله من كتاب وامرت لاعدل بينكم الله ربنا وربكم لنا  
اعمالنا ولكم اعمالكم لا حجة بيننا وبينكم الله يجمع بيننا واليه  
المصير **اخبر الكتاب** والحمد لله رب العالمين وصلواته  
وسلامه على سيدنا محمد وعلى سائر النبيين والكل وسائر  
الصالحين صلاة بالغة دائمة الى يوم الدين ورضي الله  
عن اصحاب رسول الله اجمعين وغفر الله لولفته وكاتبه  
وقارئه ومنتهجه بخير والديهم اجمعين برحمته وهو اعلم

كل

وقع الفراغ من اتمام كتابة الجزء الثاني من المدايح  
اول نهار يوم الجمعة من شهر صفر سنة ١٢٨٣  
على يد الفقير عبد الله الى رحمة وعونه من لم  
يكن قتيلا هلكة لموتة اسمه قال الله على  
البعد والتمام ووفى من ربي قتيلا  
لاصلاح الشئة ولخلاص النفس

لوجه الله الكريم  
وصلى الله وسلم على العالمين سيدنا محمد وال وصحبه



## الفصل الثاني : الذب عن شيخ الإسلام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي رحمه الله (٣٦٨-٤٦٣هـ)

قال الحافظ الذهبي : ( ابن عبد البر الإمام العلامة ، حافظ المغرب ، شيخ الإسلام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري الأندلسي القرطبي المالكي صاحب التصانيف الفائقة )<sup>(١)</sup> .

هذا أقل ما يقال عن هذا العالم الجليل ، فهو حافظ المغرب والأندلس في زمانه شيخ الإسلام صاحب التصانيف الفائقة ، وقد مدحه كثير من العلماء وأثنوا عليه ، وقد عدَّ الإمام ابن حزم مصنفاته من فضائل الأندلس حيث قال :

( ومنها كتاب " التمهيد " لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبد البر ، وهو الآن بعد في الحياة لم يبلغ سن الشيخوخة ، وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً فكيف أحسن منه ، ومنها كتاب " الاستذكار " وهو اختصار التمهيد المذكور ، ولصاحبنا أبي عمر بن عبد البر المذكور كتب لا مثيل لها : منها كتابه المسمى بالكافي في الفقه على مذهب مالك وأصحابه خمسة عشر كتاباً اقتصر فيه على ما بالمفتي الحاجة إليه وبوبه وقربه فصار مغنياً عن التصنيفات الطوال في معناه ، ومنها كتابه في الصحابة ليس لأحد من المتقدمين مثله على كثرة ما صنفوا في ذلك ، ومنها كتاب " الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو ابن العلاء ، والحجة لكل واحد منهما " ، ومنها كتاب " بهجة المجالس وأنس المجالس ، مما يجري في المذاكرات من غرر الأبيات ونوادر الحكايات " ، ومنها كتاب " جامع بيان العلم وفضله ، وما ينبغي في روايته " )<sup>(٢)</sup> .

ومع علو صيت كتابي التمهيد والاستذكار وعلو شأنهما ، إلا أنه لم تصلنا ولا نسخة مكتملة واحدة من هذين الكتابين بسبب النكبات المتتالية على أهل الإسلام .

فإن قلت : فكيف يحصل ما حصل لمثل هذا الكتاب ؟

أقول بحول الله تعالى : لقد حصل ما هو أشنع لكتاب أجل من هذا ، وهو تفسير الإمام بقي بن مخلد ومسنده وهما أعظم تأليف في الإسلام .

قال الإمام ابن حزم في معرض ذكره فضائل الأندلس : ( كتاب أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد فهو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا أستثني فيه أنه لم يؤلف في الإسلام تفسير مثله ، ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره . ومنها في الحديث مصنفه الكبير الذي رتبته على أسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيف ، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب

(١) سير أعلام النبلاء (١٥٣/١٨) .

(٢) نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب (١٦٩/٣-١٧٠) .

الأحكام ، فهو مصنف ومسند ، وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ، مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله في الحديث وجودة شيوخه ، فإنه روى عن مائتي رجل وأربعة وثمانين رجلاً ليس فيهم عشرة ضعفاء ، وسائرهم أعلام مشاهير . ومنها مصنفه في فضل الصحابة والتابعين ومن دونهم الذي أربى فيه على مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق بن همام ومصنف سعيد بن منصور وغيرها وانتظم علماً عظيماً لم يقع في شيء من هذه ، فصارت تأليف هذا الإمام العلي قواعد للإسلام ، لا نظير لها ، وكان متخيراً لا يقلد أحداً ، وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه <sup>(١)</sup> .

وهذين الكتابين بل وكل كتب شيخ الإسلام بقي بن مخلد يعدان الآن من الكتب الضائعة المفقودة . فلا عجب إذا ما حصل لكتاب التمهيد والاستذكار للإمام ابن عبد البر القرطبي . ولقد كنا ذكرنا ضمن مقدمات هذا الجزء نبذة يسيرة من النكبات التي توالى على كتب علماء الإسلام . فكانت مكتبة واحدة تحتوي على ١٢٠٠ نسخة من تاريخ الإمام الطبري وحده ، والآن لا توجد ولا مكتبة واحدة في العالم تحتوي على نسخة كاملة من كتاب التمهيد والاستذكار بل وتفسير الإمام بقي ومسنده في حكم الضائع ، فله الأمر من قبل ومن بعد .

### لِمَثَلِ هَذَا يَذُوبُ الْقَلْبُ مِنْ كَمَدٍ إِنَّ كَانَ فِي الْقَلْبِ إِسْلَامٌ وَإِيمَانٌ

فلما كان الأمر كذلك سهل على أعداء الدين دس ما يريدونه في مصنف هو في حكم النادر ، بل لا عجب لو استحدثوا نسخة جديدة يدسون فيها سمومهم ومن ثم يزفونها إلى الحمقى من جهلة الناس تحت بشرى أنهم وجدوا مخطوطة جديدة لكتاب ندرت نسخه .

ما يهمنا في هذا المقام كتاب التمهيد الذي جرى عليه التحريف والدس في غير ما موضع منه سندكره بأدلتة قريباً إن شاء الله تعالى . فأول نسخة طبعت من التمهيد هي الطبعة المغربية التي طبعت سنة ١٣٨٧هـ الموافق ١٩٦٧م تواظب في العمل عليها عدة محققين ، وهذه هي النسخة الوحيدة المحققة لكتاب التمهيد ، ولم نجد طبعة حجرية قديمة لهذا الكتاب .

جاء في مقدمة الجزء الأول من هذه الطبعة : ( وقد مضى على تأليفه ما يقرب من ألف عام ، ورغم كثرة المتحدثين عنه والمقتبسين منه في كتب الفقه ، لا سيما فقهاء المالكية ، فإنه لا تكاد توجد منه نسخة كاملة في أية مكتبة حسبما نعلم ، وإنما هي أجزاء متفرقة هنا وهناك .

وعندما صح العزم على إخراج الكتاب طبقاً لتعليمات جلالة الملك (زعموا) أيده الله (زعموا) ، استوردت الوزارة مصوراً على أشرطة لتسعة أجزاء من نسخة موجودة بمكتبة إستانبول بتركيا ينقصها جزآن ، وهي نسخة مكتوبة بخط مغربي واضح ) . التمهيد ، ج ١ ، ص (د) .

(١) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب (١٦٨/٣-١٦٩) .

قلت بحول الله تعالى : فإن أهل المغرب والأندلس منذ معركة العقاب إلى يومنا هذا تتوالى عليهم النكبات تلو النكبات في دينهم وديناهم . ألا ترى أن محققوا كتاب التمهيد لم يجدوا ولا نسخة كاملة في مكتباتهم وإنما هي نسخ قليلة جداً متناثرة هنا وهناك ، حتى أنهم اضطروا لاستيراد نسخة مكتوبة بخط مغربي من القسطنطينية ؟!

ويكمل محقق الكتاب حول تفاصيل النسخة التي استوردوها من تركيا وهي تسعة أجزاء ، علماً أنه لا توجد تسعة أجزاء مجتمعة في أي مكتبة معروفة في العالم ، فيقول :

(١) فالأول منها يتدئ بالمقدمة التي أولها بعد البسملة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : قال أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الحافظ رضي الله عنه : الحمد لله الأول والآخر الخ .

(٢) والثاني يتدئ بالحديث السابع لجعفر بن محمد بن علي ابن حسين ) .

(٣) وجزء آخر يتدئ بالحديث السابع لأبي النضر سالم مولى عمر ابن عبيد الله ) .

(٤) وجزء آخر يتدئ بالحديث الخامس والعشرين لعبد الله بن دينار ) .

(٥) وآخر يتدئ بالحديث الرابع لعبد الله بن يزيد ) .

(٦) وآخر يتدئ بالحديث الثالث لمحمد ابن شهاب الزهري ) .

(٧) وآخر يتدئ بالحديث الثاني لمحمد بن المنكدر عن أميمة ) .

(٨) وآخر يتدئ بالحديث الخامس والأربعين لنافع عن ابن عمر ) .

(٩) وأما الأخير فيتدئ بالحديث الثاني والعشرين ليحيى بن سعيد الأنصاري وينتهي بقوله رحمه الله قد أتينا على ما قصدنا والحمد لله ) .

وقد اتخذنا هاته النسخة أساساً لإخراج الكتاب وإعداده للطبع ، رغم أنها غير كاملة ، اعتماداً على ظن قوي في أن ما بها من نقص يوجد في الأجزاء المتفرقة الموجودة بالمكتبة العامة بالرباط والمكتبة الملكية العامة ) . التمهيد ، ج ١ ، ص (د+هـ)

قلت بحول الله تعالى : أما هذه النسخة التركية فليست كلها بنفس الخط ونفس نوع الورق ، ولا يوجد اسم الكاتب ولا تاريخ النسخ إلا في آخر جزء منها ، فتأمل .

ويكمل محقق الكتاب حول نسخ التمهيد الأخرى ، فيقول :

( وقد بحثنا في المكتبتين <sup>(١)</sup> فوجدنا بهما الأجزاء التالية .

الأول : يحمل رقم (جـ ٣١) ويتدئ بالمقدمة تليها ترجمة الإمام مالك وينتهي بالحديث الرابع لحميد بن قيس الأعرج المكي .

(١) يقصد المكتبة العامة بالرباط والمكتبة الملكية العامة .

وثان يحمل رقم (جـ ٣) أيضاً ويتدئ بالحديث السادس والثلاثين لزيد بن أسلم مولى عمر بن الخطاب.

وثالث يحمل رقم (ق ٥٩) ويتدئ بالحديث الثالث والستين لمحمد ابن شهاب الزهري .

ورابع يحمل رقم (ق ١٤٤) ويتدئ بأحاديث محمد بن يحيى بن حبان الأنصاري .

وخامس يحمل رقم (ق ١٦) ويتدئ بالحديث الثامن والعشرين ليحيى ابن سعيد الأنصاري وينتهي بآخر البلاغات فهو الأخير .

وسادس يحمل رقم (ق ١٤) يتدئ بحديث يونس بن حماس وهو الآخر أيضاً .

ويوجد بالخزانة الملكية العامرة سفر ضخمة مسجل تحت عدد (٩٢٧) يتدئ بالحديث السادس للعلاء بن عبد الرحمن وينتهي بالحديث الثاني والخمسين من أحاديث هشام بن عروة .

وعند فحص هاته الأجزاء وترتيبها وجد أنها تكاد تكون نسخة فيها بتر بين الأول والثاني ، وفيما قبل الأخير .

ولدينا شريط هام يتدئ من الأول مصور من إحدى مكتبات العراق أهدها للوزارة صديقنا الأستاذ السيد (زعموا) عبد الهادي التازي السفير السابق بالعراق جزاه الله خيراً (زعموا).

كما توجد بخزانة جامعة القرويين العامرة بفاس مجموعة أوراق من التمهيد غير مرتبة يمكن الاستفادة منها عند الحاجة ) . التمهيد ، ج ١ ، ص (هـ+و).

أقول بحول الله تعالى : أما قوله أن خزانة القرويين توجد فيها مجموعة أوراق غير مرتبة ، فغير صحيح .

- فالجزء الأول من التمهيد من تحبيس السلطان أبي الربيع سنة ١٢١٧هـ موجود في خزانة القرويين في مدينة فاس بالمغرب تحت رقم ٧٧٤ ، يبدأ من بداية الكتاب وينتهي بحديث خامس لحמיד بن قيس المكي ، ولكن لا توجد الأجزاء الأخرى في يومنا هذا رغم قرب العهد ، لكن من العجيب أن الناسخ وهو فضيل بن الفاطمي ذكر في نهاية الكتاب أنه نسخه في ٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٣هـ (١) مع أن الكتاب مذكور أنه من تحبيس السلطان أبي الربيع سنة ١٢١٧هـ ! (٢)

- وتوجد في نفس المكتبة نسخة عتيقة هي الجزء السابع من التمهيد بخط أندلسي كتب سنة خمس وخمسمائة أي بعد وفاة المؤلف باثنين وأربعين سنة ، موجودة في الخزانة تحت رقم ٩٩١ ، ميكروفيلم رقم ٤٧٠ ، يبدأ من حديث أول لابن شهاب عن عروة وينتهي بحديث ثان لابن شهاب عن أبي بكر

(١) هكذا ذكر في فهرس المكتبة ، ولعله خطأ مطبعي والصحيح أنه ١٢١٢ هـ ، فعندها يستقيم الأمر .

(٢) التمهيد لابن عبد البر ، مكتبة خزانة القرويين ، مخطوط رقم ٧٧٤ ، ميكروفيلم رقم ٣٩٦ ، فاس - المغرب ، وانظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين لمحمد العابد الفاسي (٤٠٩/٢) .



بن عبد الرحمن ، مكتوبة بخط الحسن بن يوسف الأزدي ، وهي نسخة مهمة لقرب عهد المؤلف ولوجود سماع على أحد الأشياخ في آخره . ولكن لا توجد الأجزاء الأخرى لتلك النسخة <sup>(١)</sup> .

- ويوجد الجزء السادس من التمهيد في نفس المكتبة تحت رقم ١٧٧ ، أوله حديث سابع وأربعين لنافع عن ابن عمر ، وينتهي بالحديث السادس والعشرون عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح ، وهي نسخة لا يلتفت إليها كثيراً لأن الناسخ قال في آخرها : ( تم الجزء الموفي ثلاثين وهو سادس جزء بحمد الله وعونه ، وكتبه محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبيدا المغاري المالكي لطف الله به في الدارين وختم له بخير ، وقد اشترت نسخة ناقصة لهذا الجزء وللجزء الأول وقد كملتهما وكتبتهما رجاء ثواب الله سبحانه فكملت والحمد لله على ذلك وحسبنا الله ونعم الوكيل ) ولم يذكر تاريخ النسخ <sup>(٢)</sup> .

وتوجد في خزنة ابن يوسف بمراكش في المغرب نسختين من التمهيد ، وهما :

- الجزء الرابع من التمهيد مسجلة تحت رقم ١/٤٦٠ ، أوله حديث سادس لابن شهاب عن عبيد الله ، وآخره حديث رابع لأبي الزبير .

- الجزء الثامن والأخير من التمهيد مسجلة تحت رقم ٢/٤٦٠ ، انتسخ في ٢٠ جمادى الأولى عام ٦٠٧هـ ، وهي من تحبیس أبي الحسن المربني عام ٧٥٢هـ .

أقول بحول الله تعالى : ولا أدري كيف لم يلتفت إلى هذه النسخ محققوا الكتاب .

وتوجد في مكتبة حاجي سليم آغا بإستانبول في تركيا نسخة من التمهيد تحت رقم كمانكش ٥٣ ، يبدأ من قوله : ( حديث ثامن وثلاثون لزيد بن أسلم ) وينتهي بقوله : ( تم السفر الثالث من كتاب التمهيد بحمد الله وعونه يتلوه إن شاء الله حديث ثالث لابن شهاب عن حميد يستمر من وجوه ، والله المعين من رحمته ) وهو بخط مغربي وعدد أوراقه ١٧٨ ورقة ، لكن للأسف لا يوجد عليه اسم ناسخه ولا تاريخ النسخ ، ولكن في بداية المخطوط عليه تملك بنص : ( من كتب الفقراء أبو البركات محمد ابن الكيال الشافعي سنة ٨٨٩ هـ ) ، وكذلك مكتوب في بدايته أن السيد الحاج عبد القادر المعروف بأمير خولجة كمانكش الأسكداري أوقفه من ملكه الخاص . وتوجد نسخ أخرى متفرقة في ربوع الأرض لم يتيسر لنا معرفة تفاصيلها .

ولقد من الله عز وجل على عباده بالعثور على سفرين نفيسين من كتاب التمهيد ، بخط الحسن بن علي بن الحسن بن حمزة الشريف الحسيني ، وهو أخو العلامة شمس الدين جمال المحدثين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن ابن حمزة الشريف الحسيني . والسفرين موجودين في مكتبة ملّت بإستانبول في

<sup>(١)</sup> التمهيد لابن عبد البر ، مكتبة خزنة القرويين ، مخطوط رقم ٩٩١ ، ميكروفيلم رقم ٤٧٠ ، فاس - المغرب ، وانظر فهرس مخطوطات خزنة القرويين لمحمد العابد الفاسي (١٠٢/٣) .

<sup>(٢)</sup> التمهيد لابن عبد البر ، ورقة رقم ١٣٧ ، مكتبة خزنة القرويين ، مخطوط رقم ١٧٧ ، ميكروفيلم رقم ١٦٠ ، فاس - المغرب ، وانظر فهرس مخطوطات خزنة القرويين لمحمد العابد الفاسي (١٨٣-١٨٢/١) .

تركيا تحت رقم فيض الله أفندي ٢٩٥ ، وفيض الله أفندي ٤٦٨ . وفيض الله أفندي هو المفتي بالسلطنة العثمانية . وإليك تفاصيل كل مخطوطة .

**نسخة رقم (١) من التمهيد : نسخة مكتبة ملّتْ باستانبول تحت رقم فيض الله أفندي ٢٩٥ .**  
تقع هذه النسخة في ٢٧٤ ورقة ، وكل ورقة فيها ٢٣ سطراً ، مكتوبة بخط نسخي واضح جداً ، وتبدأ من حديث ثالث لعبد الله بن دينار عن ابن عمر وتنتهي بحديث سادس لعبد الرحمن بن القاسم . في بداية النسخة أي في ورقة رقم ١١ ، وفي نهايتها أي في ورقة رقم ٢٧٤ ب يوجد ختم ونصه :  
(وقف شيخ الإسلام فيض الله أفندي غفر الله له ولوالديه بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بالقسطنطينية سنة ١١١٣هـ) .

وكذلك مكتوب في ورقة رقم ١١ : ( من كتب الفقير السيد فيض الله المفتي في السلطنة العلية العثمانية عفى عنه سنة ١١١٣ ) .

رقم السفر غير مذكور لكنه يبدو أنه السفر السادس بالنظر إلى أن هذه النسخة مكتوبة في ثمانية أسفار كما سيأتي بيانه ، وأظن سبب عدم ذكر رقم السفر في هذا الجزء مع أنه مذكور في الجزء الآخر أنه في هذه النسخة قد تم تجديد ورقة الغلاف بسبب تلف أو ما شابه ، وهذا التجديد يغلب الظن عليه أنه إنما كان في زمن فيض الله أفندي لأنه مكتوب عليه أنه من كتبه ، وظاهر على الورقة قدمها .  
وأما اسم الناسخ فمذكور في النسخة الأخرى التي هي بنفس خط وبنفس ورق وبنفس حجم هذا السفر مما لا يعطي أدنى شك في أن ناسخ الجزئين رجل واحد وهو ابن حمزة الشريف الحسيني رحمه الله . وهذه النسخة مذكور فيها تاريخ النسخ حيث ورد في ورقة رقم ٢٧٤ ب ما نصه : ( ووافق الفراغ من نسخه صبيحة نهار الثلاثاء منتصف شهر شوال سبع وثلاثين وسبعمائة ) . وبعد هذا النص فإن باقي الورقة ملصق عليها ورقة جديدة بهدف الترميم ، فلعله بعد أن ذكر تاريخ النسخ ذكر اسم الناسخ ولكن لم يظهر لنا ، ولعله أرجى ذكر اسم الناسخ للسفر الأخير والذي سيأتي بيان تفاصيله ، والله تعالى أعلم وأحكم .

**نسخة رقم (٢) من التمهيد : نسخة مكتبة ملّتْ باستانبول تحت رقم فيض الله أفندي ٤٦٨ .**  
هذا هو السفر الثامن والأخير من التمهيد كما هو مذكور في ورقة رقم ١١ ، وكذلك مكتوب في ظهر الكتاب ( الثامن من التمهيد شرح الموطأ ) ، وتقع هذه النسخة في ٢٤٥ ورقة ، وكل ورقة فيها ٢٣ سطراً ، مكتوبة بخط نسخي واضح جداً ، وتبدأ من حديث موف خمسين لهشام بن عروة حتى آخر التمهيد .

في بداية النسخة أي في ورقة رقم ١١ ، وفي نهايتها أي في ورقة رقم ٢٤٥ ب يوجد ثلاثة أختام :



- ختم دائري صغير بلون بني غامق وهو نفس الحبر المكتوب به نص المخطوط ، ونص هذا الختم غير واضح وغير مقروء ، ويبدو أنه ختم الخزانة التي كتبت هذه النسخة بأمرها كما سيأتي بيانه .
- ختم كبير بلون أسود داكن ونصه : ( وقف شيخ الإسلام فيض الله أفندي غفر الله له ولوالديه بشرط أن لا يخرج من المدرسة التي أنشأها بالقسطنطينية سنة ١١١٣هـ ) .
- ختم أزرق وهو ختم حديث فيه شعار الدولة التركية الحديثة .
- وجاء في ورقة رقم ٢٤٣ ب ما نصه : ( هذا آخر كتاب التمهيد نقل من نسخة دار الحديث الأشرافية بدمشق من أصل أربعة وعشرين سفيراً فكتبته في ثمان أسفار هذا آخرها والحمد لله رب العالمين وصلوته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ) .
- وفي ورقة رقم ٢٤٥ ب جاء ما نصه : ( في الأصل المستنسخ منها النسخة التي نسخت منها هذه النسخة نسخت من مسودة المؤلف أبي عمر بن عبد البر بخط يده أنشد ابن عبد البر عند فراغ قراءة هذا الكتاب عليه

سمير فوادي مذ ثلاثين حجة  
بسطت لكم فيه كلام نبيكم  
وصيقل ذهني والمفرج عن همي  
بما في معانيه من الفقه والعلم  
وفيه من الآداب ما يهتدى به  
إلى البر والتقوى وينهى عن الظلم

ووافق الفراغ من نسخته عشية الإثنين ليلة الثلاثاء السابع والعشرين من شهر جمادى الآخرة من شهور سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة بمدينة دمشق الحروسة بسفح جبل قاسيون على يد أفقر عباد الله إلى الله الراجي عفو ربه الحسن بن علي بن الحسن بن حمزة الشريف الحسيني يرسم الخزانة العالية المولوية المالكية المحذومية العزية عز الدين حمزة بن شيخ السلامة غفر الله له ولوالديه ونفعه بما علم ولجميع المسلمين يا رب العالمين .

يا خالق الخلق طوراً بعد أطواري وغافر الذنب من سر وإجهاري  
اغفر لمالكه أيضاً وناظره والمستعير له إن رد والقاري ) اهـ .

وتأتي أهمية هذين السفرين لأسباب :

- أنهما منسوختان من نسخة دار الحديث الأشرافية بدمشق ، ونسخة دار الحديث الأشرافية هي نسخة منسوخة من مسودة المؤلف كما سبق وبيننا ، ويدل على أن نسخة دار الحديث الأشرافية منقولة فعلاً من نسخة المؤلف أنها في أربعة وعشرين سفيراً وقد نقلها الناسخ في ثمانية أسفار .
- أن أخو الناسخ عالم مشهور ، ودفن في سفح جبل قاسيون حيث كتبت هذه النسخة من مخطوطة التمهيد ، ومشهور أنه كتب بخطه كثيراً خصوصاً فيما يتعلق بعلم الحديث ، والعجيب أنه ذكر أن خطه كان معروفاً حلواً وأنه كان سريع الكتابة فلا عجب أن يكون أخوه حلواً أيضاً مما هو

واضح من نسخة التمهيد ، وكذلك كان أخوه مهتماً بالحديث فلا عجب أن يكتب أخوه كتاب التمهيد .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ) : ( وله تعليق على الميزان بين فيه كثيراً من الأوهام ، واستدرك عليه عدة أسماء وقفت على قدر يسير منه قد احترقت أطرافه لما دخلت دمشق سنة ست وثلاثين وقرأت بخط شيخنا العراقي أنه شرع في شرح سنن النسائي ، وقرأت بخطه ذيلاً على طبقات الحفاظ للذهبي ، وخطه معروف حلو ، وكان سريع الكتابة )<sup>(١)</sup> .

قال ابن قاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩-٨٥١هـ) : ( وقال ابن كثير : جمع أشياء مهمة في الحديث ، وكتب أسماء رجال مسند الإمام أحمد ، واختصر كتاباً في أسماء الرجال مفيداً ، وولي مشيخة الحديث التي وقفها في داره بهاء الدين القاسم بن عساكر داخل باب توما . وقال ابن رافع : جمع مختصراً من تهذيب الكمال لشيخنا المزني ، وزاد فيه رجال مسند أحمد ، وكتب بخطه كثيراً . وقال العراقي : إنه شرع في شرح سنن النسائي . انتهى . ومن مؤلفاته اختصار الأطراف للمزني ، وكتاب رياض الزاهدين في مناقب الخلفاء الراشدين ، وكتاب التذكرة في رجال العشرة ، اختصر التهذيب وحذف منه من ليس في التنبيه ، وأضاف إليهم من في الموطأ ، ومسند أبي حنيفة ومسند أحمد ، وكتاب الإمام في آداب دخول الحمام ، وكتاب العرف الذكي في النسب الزكي . وقال فيه : إنه كتب بخطه ما لا يحصره العدد . وكتب ذيلاً على العبر من سنة إحدى وأربعين إلى آخر سنة اثنتين وستين . وله تعليق على الميزان ، بين فيه عدة أوهام ، واستدرك عليه عدة أسماء ، وكتب ذيلاً على طبقات الحفاظ للذهبي . توفي في شعبان سنة خمس وستين وسبعمائة ، ودفن بقاسيون )<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكره ابن ناصر الدين الدمشقي فيمن مدحوا شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : ( ومنهم السيد الشريف الإمام العالم العفيف الحافظ الناقد ذو التصانيف شمس الدين جمال المحدثين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن ابن حمزة بن أبي المحاسن محمد ابن ناصر بن علي بن الحسين بن إسماعيل بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب الحسيني الدمشقي الشافعي ولد سنة خمس عشرة وسبعمائة في شعبان ، وسمع من خلق منهم أحمد بن علي الجزري وأبو الفتح الميذومي وزينب ابنة الكمال وغيرهم من الأعيان وخرج لنفسه معجماً يشتمل على خلق كثير وكان إماماً حافظاً مؤرخاً له قدر كبير ومن مصنفاته الفاخرة كتاب الذرية الطاهرة سماه العرف الذكي في النسب الزكي ، وكتاب الاكتفا في الضعفا وكتاب أسامي رجال الأئمة الستة ومسند أحمد بن حنبل ، وكتاب التاريخ وغير ذلك من مختصر

(١) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لابن حجر العسقلاني (٦٢/٤) .

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٧٥/٣-١٧٦) .

ومطول ومنه كتاب الإمام في آداب دخول الحمام وكان حسن الخلق رضي النفس من الثقات الأثبات وجدت بخطه في غير ما موضع من مؤلفاته سمي فيها ابن تيمية شيخ الإسلام ، توفي رحمه الله في شهر رمضان سنة خمس وستين وسبعمائة (١).

فإن قلت : فما حلّ بنسخة التمهيد التي هي بدار الحديث الأشرافية بدمشق ؟ قلت بحول الله تعالى : دار الحديث الأشرافية كانت من مراكز العلم المهمة جداً وقد ترأس مشيختها ثلة من العلماء المشهورين من أمثال ابن الصلاح صاحب المقدمة الشهيرة في الحديث ، والإمام النووي والحافظ ابن كثير وغيرهم . وهي الدار التي عنها ابن السبكي بقوله :

وفي دار الحديث لطيف معنى  
عساني أن أمسّ بحُرٍّ وجهي  
أصلي في جوانبها وآوي  
مكانا داسه قدم النواوي

لكن هذه الدار تعرضت لنكبتين ، الأولى عندما احترقت على يد التتار عندما اجتاحتها دمشق عام ٦٩٩هـ فخربوا معالم كثيرة من بينها دار الحديث الأشرافية ، ونهبوا كثيراً من الرباط الناصري والضيائية وخزانة ابن البروري وصار الجند يبيعونها بأبخس الأثمان . لكن ابن حمزة الشريف الحسيني نقل نسخته من نسخة دار الحديث الأشرافية عام ٧٣٨هـ ، مما يعني أن نسخة دار الحديث الأشرافية من التمهيد نجت بفضل الله عز وجل من هذه النكبة . إلا أنه وقع حريق آخر عام ١٣٣٠هـ الموافق ١٩١٢م في زمن الشيخ بدر الدين الحسيني حيث احترقت مكتبة دار الحديث الأشرافية وأكثر مخطوطاتها ، ودمر هذا الحريق أربعة شوارع من شوارع مدينة دمشق مع ما فيها من المدارس ، فيغلب الظن أنها احترقت وقتذاك ، فله الأمر من قبل ومن بعد ، وإنا لله وإنا إليه راجعون .

قلت بحول الله تعالى : وينبغي هنا التعليق على ما ورد في مقدمة التمهيد المحققة الجزء الأول : ( أما تصحيح الأخطاء التي نعر عليها في المخطوطات فذاك ما كان محط العناية الكاملة ، ومبعث المصاعب الجمة ، فليس بين أيدينا مراجع عدا نسختين قد تتفقان في وجود تحريف أو تصحيف أو نقص ، وليس ثمة من كتب على التمهيد شرحاً أو تعليقا ، فهو لا يزال سراً من أسرار المخطوطات النادرة الوجود ، وكثيراً ما قضينا من جراء ذلك الأيام والأسابيع في البحث عن مصادر لتحقيق جملة أو إصلاح خطأ ، وعندما يضيق بنا مجال البحث نعتمد في الأخير على الفهم ، ونتحرى جهد المستطاع ، مستلهمين توفيق الله وهديه سبحانه . " التمهيد ، ج ١ ، ص (ز) .

قلت بحول الله تعالى : بل يوجد اختصار التمهيد للإمام ابن فرح القرطبي صاحب التفسير ، ومخطوطته موجودة في مكتبة خزانة القرويين بفاس في المغرب ، وكذلك فإنه يوجد كتاب أكبر من

(١) الرد الوافر لابن ناصر الدين الدمشقي ، ص ٥٥ .

التمهيد اسمه الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والآثار والأخبار وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار وذكر الرواة البررة الأخيار ألفه عمر بن علي بن يوسف العثماني من علماء القرن الثامن الهجري ، وأظنه اعتمد على نفس طريقة ابن عبد البر في التمهيد ولكن أضاف فيه وزاد ، وبلغت أسفار الكتاب واحداً وخمسين سفراً صنفه العثماني في خمس سنين وسبعة أشهر موجود ثلاثة أجزاء من هذه الأسفار في مكتبة خزانة ابن يوسف بمراكش في المغرب ، والكتاب لا يعرفه الكثير ولعله يعد من الكتب الضائعة في يومنا .

أما عن كتاب التقريب لكتاب التمهيد للإمام ابن فرح القرطبي الأنصاري صاحب التفسير ، فنسخته المخطوطة الوحيدة في العالم على ما نعلم موجودة فقط في مكتبة خزانة القرويين بفاس في المغرب ، وإليك تفاصيل النسخ .

### نسخة رقم (١) من التقريب لكتاب التمهيد للقرطبي .

موجودة في مكتبة خزانة القرويين تحت رقم ٩٩٢ ، وميكروفيلم رقم ٤٧١ ، وهما جزءان ضخمان بخط أندلسي واضح في كاغد متلاش مبتور ، والجزء الأول أصابه تلاش في الجملة وبه إصلاح قديم ، وهو من تحبيس السلطان أحمد المنصور بتاريخ شعبان عام ١٠١١ كما في وثيقة الوقف بظهر أول ورقة منه . ولا يوجد اسم ناسخ ولا تاريخ نسخ ، والنسخة أشرفت على الاضمحلال والأمر لله وحده . قال المؤلف : ( الحمد لله رب العالمين ونشهد أن لا إله إلا الله الحق المبين ، وصلى الله على خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ، فلما كان كتاب التمهيد للإمام الحافظ أبي عمر بن عبد البر من أجل ما صنف في علم الحديث في القديم والحديث على كتاب الموطأ رأيت أن أختصره وأزيل ما فيه من التطويل والتكرار وكثرة الأسانيد والأخبار ليقول حجمه ويسهل حفظه وأذكر ما ذكره من كلام في إسناد وفقه وغريب وخلاف غير محل بشيء من ذلك إن شاء الله وسميته بكتاب التقريب لكتاب التمهيد على ما في الموطأ من المعاني والأسانيد ) اهـ . (١)

### نسخة رقم (٢) من التقريب لكتاب التمهيد للقرطبي .

موجودة في مكتبة خزانة القرويين تحت رقم ٨٠٧ ، وميكروفيلم رقم ٤٠٧ ، قد أتمها ناسخها يوم الخميس التاسع لجمادى الأولى من سنة اثنين وثمانين وستمئة بالقاهرة ، وهي من تحبيس السلطان أبي العباس أحمد المنصور على خزانة القرويين في شعبان سنة ١٠١١ هـ . (٢)

وقد ذكر في فهرس خزانة القرويين أن هذا الكتاب قد طبع في مصر سنة ١٣٠٢ هـ ، ولم نعثر عليه ، فله الأمر من قبل ومن بعد . (٣)

(١) انظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين لمحمد العابد الفاسي (١٠٣/٣-١٠٤) .

(٢) انظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين لمحمد العابد الفاسي (٤٨٠/٢-٤٨١) .

(٣) انظر فهرس مخطوطات خزانة القرويين لمحمد العابد الفاسي (٤٨٠/٢-٤٨١) .

أقول بحول الله تعالى : وبعد هذه المقدمة نأتي الآن إلى النصوص المنسوبة إلى الإمام ابن عبد البر ، فقد قال عنه المغرضون أنه يعذر من جهل قدرة الله عز وجل على كل شيء وينقل أن هذا قول المتقدمين من العلماء .

وذكروا عنه نصوصاً عدة وردت في معرض شرحه لحديث الرجل الذي أوصى أولاده أن يحرقوه بعد موته وهو حديث سابع لأبي الزناد ، وهي وردت في النسخة المطبوعة في الجزء الثامن عشر ، بتحقيق سعيد أحمد أعراب من ص ٣٧-٤٧ .

وقبل سرد النصوص المنسوبة والتعليق عليها لا بد أن نعرف الأصول التي اعتمد عليها سعيد أحمد أعراب في تحقيقه ذلك القسم ، فقد ذكر في مقدمة الجزء الثامن عشر ما نصه :  
( يقوم تحقيق هذا الجزء على أربع نسخ :

١ - صورة عن نسخة خطية بإستانبول - وقد جعلناها الأصل ، ونرمز إليها بحرف ( ص ) .  
٢ - صورة عن نسخة خطية للكتاني ، ونرمز إليها بحرف ( ك ) ، وتمر التعريف بالنسختين في الأجزاء السالفة .

٣ - قطعة من نسخة دار الكتب المصرية ذيل بها كتاب ( التجريد ) المطبوع ، استعنت بها عند غياب نسخة ( ك ) من ص ( ٦٤ ) إلى ص ( ١٢٩ ) من هذا المطبوع ، ونرمز إليها بحرف ( د ) .  
٤ - صورة عن نسخة خطية للأوقاف ، مودعة بالخزانة العامة بالرباط ، ونرمز إليها بحرف ( ق ) ؛ وهي مبتورة الأول ، تبدئ من ص ( ١٢٧ ) من هذا الجزء ، كتبت بخط مشرقى واضح ، وهي لا بأس بها في الجملة ؛ على أنها انفردت بزوائد أفادتنا في تصحيح بعض أخطاء ) . التمهيد لابن عبد البر بتحقيق سعيد أحمد أعراب ( ١٨/٣-٤ ) .

قلت بحول الله تعالى : النص الذي نعى به موجود بين صفحة ٣٧ وصفحة ٤٧ من المطبوع ، إذا فالنسخ الخطية المعتمدة في المطبوع من التمهيد لتحقيق شرح حديث سابع لأبي الزناد هي النسخة التركية ، والنسخة الكتانية فقط .

أما النسخة التركية فقد مر التعريف بها والتعليق عليها ، وأما النسخة الكتانية فقد مر التعريف بها في مقدمة الجزء السابع عشر من التمهيد المطبوع بتحقيق سعيد أحمد أعراب ومحمد الفلاح ، حيث وصفا تلك النسخة فقالا ( ١٧/٣ ) : ( نسخة خطية للكتاني ، مودعة بالخزانة العامة بالرباط ، ونرمز إليها بحرف ( ك ) ؛ وقد كتبت بخط مشرقى واضح ، وبها تحريف ونقص في عدة مواضع ؛ ورغم ذلك ، فإننا استعنا بها في تصحيح بعض أخطاء الأصل ؛ على أنها انفردت بزيادات مهمة أثبتناها في الصלב وجعلناها بين قوسين ) .

وحديث سابع لأبي الزناد ورد في نسخة أخرى مهمة وهي نسخة مكتبة مِلْتْ بإستانبول تحت رقم فيض الله أفندي ٢٩٥ ، وشرح حديث سابع لأبي الزناد موجود من ورقة ١٠٩ ب - ١١٢ أ ، ونرمز

إليها بحرف ( م ) ، وقد مر التعريف بهذه النسخة قريباً ، وبهذا يصبح لدينا ثلاثة مصادر مخطوطة للنص المراد .

فإليك النصوص التي استدلت بها أهل الإفك في باطلهم حيث قالوا : لقد قال الإمام ابن عبد البر في كتاب التمهيد (٤٢/١٨) " المطبوع " :

( وأما قوله (لئن قدر الله علي) فقد اختلف العلماء في معناه فقال منهم قائلون : هذا رجل جهل بعض صفات الله عز وجل وهي القدرة ، فلم يعلم أن الله على كل ما يشاء قدير ؛ قالوا : ومن جهل صفة من صفات الله عز وجل وآمن بسائر صفاته وعرفها لم يكن بجهله بعض صفات الله كافراً ؛ قالوا : وإنما الكافر من عاند الحق لا من جهله ؛ وهذا قول المتقدمين من العلماء ومن سلك سبيلهم من المتأخرين ) اهـ .

أقول بحول الله تعالى : فهذا النص باطل معني ، وباطل نسبة إلى الإمام ابن عبد البر .  
أما بطلان معناه فلا يخفى على أي موحد ، أن من جهل صفة من صفات الربوبية فليس بموحد ، ولم يحدد النص السابق ما هي بعض الصفات التي إن جهلها المرء لا يعد كافراً ، ولا يستطيع المغرضون الإجابة على هذا السؤال إلا بالتخبط ، وأما تعليل الكلام أن الكافر إنما هو من عاند الحق لا من جهله ، فقد سمى الله عز وجل قسماً من أهل الكتاب بأنهم كفروا مع أنهم لم تأثم البيعة فقال تعالى :  
[ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُطَهَّرَةً فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ ] (البينة: ١-٣)

وأما قوله أن هذا قول المتقدمين من العلماء ومن سلك سبيلهم من المتأخرين ، فلقد بينا بحول الله تعالى في الجزء الأول من هذه الرسالة قول المتقدمين من العلماء ومن سلك سبيلهم من المتأخرين .  
وأما بطلان نسبة هذا النص إلى الإمام ابن عبد البر فهو من وجوه :  
أولاً : عقيدة الإمام ابن عبد البر ، ومدح العلماء والثناء عليه . مما يكفي وحده لرد هذه التهمة عنه .

ثانياً : محقق التمهيد ذكر في الحاشية ما ورد في نسخة (ك) أي النسخة الكتانية حيث قال في حاشية نفس الصفحة ( وهذا قول المتقدمين من العلماء ومن سلك سبيلهم من المتأخرين (ص) قال أبو عمر : هذا قول يدفعه جماعة من أهل النظر وفيه ضروب من الاعتراضات والعلل ليس هذا موضع ذكرها (ك) ) اهـ .

فالمغرضين يبدوا عليهم أنهم لا يقرؤون الكتاب جيداً ، ولا ينظرون في الحاشية ، فأضافوا إلى عمي بصائرهم عمي أبصارهم ، فلم نجد فيهم أهل إنصاف وعدل يذكر ما له وما عليه وسترى بإذن الله عز وجل أننا سنذكر ما لنا وما علينا دون أن نحاشي شيئاً بحول الله تعالى .

إذا فلقد أثبت محقق الكتاب ما ورد في نسخة (ص) أي النسخة التركية ، وما ورد ما يضادها في نسخة (ك) أي النسخة التركية .

والنسخة التركية (ص) وهي نسخة مكتبة كوبريلي بإستانبول في تركيا برقم فاضل أحمد باشا ٣٤٨ ، والنص المذكور موجود في ورقة ٧٧ ب . لكن كما ذكرنا أن هذه النسخة فيها علل ولا يلتفت إليه كثيراً خصوصاً أنه يوجد ما يضادها في نسخة الكتاني ، بل لما رجعنا إلى النسخة المنقولة من نسخة دار الحديث الأشرافية بدمشق وهي نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني وجدنا أن تعليق الإمام ابن عبد البر مطابق لما ورد في نسخة الكتاني حيث قال :

( وأما قوله (لئن قدر الله علي) فقد اختلف العلماء في معناه فقال منهم قائلون : هذا رجل جهل بعض صفات الله وهي القدرة ، فلم يعلم أن الله على كل شيء قدير ؛ قالوا : ومن جهل صفة من صفات الله وآمن بسائر صفاته وعرفها لم يكن بجهله بعض صفات الله كافراً ؛ قالوا : وإنما الكافر من عاند الحق لا من جهله ؛ قال أبو عمر رحمه الله : هذا قول يدفعه جماعة من أهل النظر وفيه ضروب من الاعتراضات والعلل ليس هذا موضع ذكرها (١) .

فإن قال المغرضون : وماذا تقولون في قول الإمام ابن عبد البر في نهاية شرحه للحديث حيث قال ( حسب ما نسب إليه ) في التمهيد (٤٦/١٨ - ٤٧) : ( وأما جهل هذا الرجل المذكور في هذا الحديث بصفة من صفات الله في علمه وقدره فليس ذلك بمخرجه من الإيمان ألا ترى أن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القدر ومعلوم أنهم إنما سألوه عن ذلك وهم جاهلون به وغير جائز عند أحد من المسلمين أن يكونوا بسؤالهم عن ذلك كافرين أو يكونوا في حين سؤالهم عنه غير مؤمنين .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا مضر بن محمد قال حدثنا شيبان بن فروخ قال حدثنا عبد الوارث عن يزيد الرشك قال حدثنا مطرف عن عمران بن حصين قال : ( قلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؟ ) (٢) ، وذكر الحديث .

(١) التمهيد لابن عبد البر ، مكتبة ملت ، رقم : فيض الله أفندي ٢٩٥ ، ورقة رقم : ١١٠ ب ، إستانبول - تركيا .  
(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ : عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؟ قَالَ : فَقَالَ « نَعَمْ » . قَالَ : قِيلَ : فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ ؟ قَالَ « كُلُّ مُسِيرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ » ، فالسائل هو رجل من الصحابة ، وليس عمران بن الحصين رضي الله عنه ، كتاب القدر / باب خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله ، الطبعة السلطانية (٤٨/٨) ، ط. المكثر (حديث رقم ٦٩٠٧ ، ص ١٣٦٦) .

وروى الليث عن أبي قبيل عن شفي الأصبحي عن عبد الله بن عمرو بن العاص فذكر حديثاً في القدر وفيه : ( فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فلأي شيء نعمل إن كان الأمر قد فرغ منه " <sup>(١)</sup> ) .

فهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم العلماء الفضلاء سألوا عن القدر سؤال متعلم جاهل ، لا سؤال متعنت معاند فعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جهلوا من ذلك ولم يضرهم جهلهم به قبل أن يعلموه ولو كان لا يسعهم جهله وقتنا من الأوقات لعلمهم ذلك مع الشهادة بالإيمان وأخذ ذلك عليهم في حين إسلامهم ولجعله عموداً سادساً للإسلام فتدبر واستعن بالله فهذا الذي حضرني على ما فهمته من الأصول ووعيته وقد أدت اجتهادي في تأويل حديث هذا الباب كله ولم آل وما أبرئ نفسي وفوق كل ذي علم عليم وبالله التوفيق ) اهـ .

قلت بحول الله تعالى : هذا النص مضطرب ، وهناك تحريف للكلام سيزيل عنك هذا الاضطراب عند معرفته بحول الله تعالى . أما الاضطراب فهو أن نقول : ما هي المسألة في القدر التي سأل الصحابة عنها النبي صلى الله عليه وآله وسلم جهلاً ؟ هل كان هو سؤالهم عن علم الله الأزلي لأهل الجنة وأهل النار ؟ أم سؤالهم عن فائدة العمل رغم علم الله الأزلي لأهل الجنة وأهل النار ؟

فالجواب الصحيح بحول الله تعالى : أن سؤالهم المقصود هو السؤال الثاني ، وهو الذي جهلوه ، وإنما السؤال الأول كان تمهيداً للسؤال الثاني . ولم يكونوا يجهلون القدر بل كانوا يجهلون مسألة منه ، ولذلك قال الإمام ابن عبد البر في التمهيد ( ٤٧/١٨ ) : ( فعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جهلوا من ذلك ) فهم لم يجهلوا القدر كله ، بل جهلوا قسماً منه ، وهذا القسم الذي جهلوه مسألة لا علاقة لها بعلم الله بكل شيء .

فإن قلت : قد روى الإمام ابن عبد البر أن عمران بن حصين رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ( يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْلِمَ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؟ ) وكان قبلها قد ذكر أن عمران بن حصين سأل هذا السؤال جاهلاً متعلماً ، فكيف تقول ما تقول .

فالجواب بتوفيق الله عز وجل : إننا كما سبق وبيننا أن لفظ الحديث الذي وجدناه أن السائل هو رجل من الصحابة وإنما نقله عنه الصحابي الجليل عمران بن حصين رضي الله عنه أنه سأل عن مسألة معينة في القدر سؤال جاهل متعلم ، ولعل تعيين سائل السؤال وهم وقع للحافظ ابن عبد البر رحمه الله أو أننا لم نجد تلك الرواية فالله أعلم ، لكن الإمام ابن عبد البر أشار أن للحديث تكملة حيث قال ( وذكر الحديث ) فالحديث لم يتمه هنا ولكن أشار إلى أن له تكملة ، فلم يشك الصحابي عمران بن

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلفظ : ( فَلَايَ شَيْءٍ إِذَا نَعْمَلُ إِنْ كَانَ هَذَا أَمْرًا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ ) ، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ، ( ١٣٥/٦ ) ، حديث رقم ٦٥٦٣ ، وقال عنه : إسناده صحيح .



الحصين رضي الله عنه ولا من سأل السؤال من الصحابة طرفه عين أن الله عز وجل يعلم علماً أزلياً أهل الجنة من أهل النار ، فلو كان سؤال السائل عن علم الله عز وجل لاكتفى عند هذا السؤال ، وإنما جعل هذا السؤال تمهيداً للسؤال الأصلي ، فانظر إلى تكملة تلك الرواية :

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْلِمُ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؟ قَالَ : فَقَالَ « نَعَمْ » . قَالَ : قِيلَ : فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ ؟ قَالَ « كُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ » <sup>(١)</sup> .

قلت بحول الله تعالى : فبدأه السؤال الثاني بحرف الفاء عقب السؤال الأول ، يدل على أن السؤال الأول كان تمهيداً للسؤال الثاني . والإمام ابن عبد البر صحيح أنه لم يكمل رواية عمران بن الحصين رضي الله عنه لكنه أشار إلى أن لها تكملة ، ولكنه لم يكتف بذلك أيضاً ، بل قد ذكر رواية أخرى تدل على أن هذا السؤال لم يصدر من صحابي واحد بل من مجموعة من الصحابة وهي الرواية الثانية . فاستغنى بتكملة الرواية الأولى بما ذكره في الرواية الثانية ، فتأمل .

أما ما ورد في النسخة المطبوعة أن الرجل الذي أوصى أولاده أن يحرقوا جسده بعد الموت لو كان جاهلاً بصفة من صفات الله في علمه وقدره أن ذلك لا يخرج من الإيمان ، وقياس ذلك بسؤال الصحابة عن القدر فهو مشكل ومضطرب ، فالصحابة لم يكونوا يجهلون علم الله عز وجل كما أشرنا ، لكن هذه الجملة تشير إلى أن السؤال الأول للصحابة كان جهلاً لأنه سؤال متعلق بعلم الله عز وجل ، ونحن قد ذكرنا لك بتوفيق الله عز وجل أن السؤال الأول لم يكن بسبب الجهل وإنما كان تمهيداً للسؤال الثاني ، لكن بالرجوع إلى الأصل المخطوط وهي نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني المنقولة من نسخة دار الحديث الأشرافية بدمشق المنقولة من نسخة المؤلف سينكشف عنك هذا الاضطراب بحول الله تعالى ، فقد جاء فيها قول الإمام ابن عبد البر كما يلي : ( وأما جهل هذا الرجل المذكور في هذا الحديث بصفة من صفات الله في عمله وقدره فليس ذلك بمخرجه من الإيمان ألا ترى أن عمر بن الخطاب وعمران بن حصين وجماعة من الصحابة سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القدر ومعلوم أنهم إنما سألوه عن ذلك وهم جاهلون به وغير جائز عند أحد من المسلمين أن يكونوا بسؤالهم عن ذلك كافرين أو يكونوا في حين سؤالهم عنه غير مؤمنين .

حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا مضر بن محمد قال حدثنا شيبان بن فروخ قال حدثنا عبد الوارث عن يزيد الرشك قال حدثنا مطرف عن عمران بن حصين قال : ( قلت : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْلِمُ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؟ ) <sup>(٢)</sup> ، وذكر الحديث .

(١) صحيح مسلم ، كتاب القدر / باب خلق آدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله ، الطبعة السلطانية (٤٨/٨) ، ط . المكثر (حديث رقم ٦٩٠٧ ، ص ١٣٦٦) .

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ : عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ : قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَعْلِمُ أَهْلُ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ ؟ قَالَ : فَقَالَ « نَعَمْ » . قَالَ : قِيلَ : فَفِيمَ يَعْمَلُ الْعَامِلُونَ ؟ قَالَ « كُلُّ مُيسِّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ » ، فالسائل هو رجل من الصحابة ،

وروى الليث عن أبي قبيل عن شفي الأصبحي عن عبد الله بن عمرو بن العاص فذكر حديثاً في القدر فيه : ( فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : " فلأي شيء نعمل إن كان الأمر قد فرغ منه " <sup>(١)</sup> ) . فهؤلاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم العلماء الفضلاء سألوا عن القدر سؤال متعلم جاهل لا سؤال معيب معاند فعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جهلوا من ذلك ، ولم يضرهم جهلهم به قبل أن يعلموه ، ولو كان لا يسعهم جهله وقتاً من الأوقات لعلمهم ذلك مع الشهادة بالإيمان ، وأخذ ذلك عليهم في حين إسلامهم ، ولجعله عموداً سادساً للإسلام فتدبر واستعن بالله ! فهذا الذي حضرنى على ما فهمته من الأصول ووعيته وقد أدت اجتهادي في تأويل حديث هذا الباب كله ولم آل وما أبرئ نفسي وفوق كل ذي علم عليم وبالله التوفيق ) . <sup>(٢)</sup>

قلت بحول الله تعالى : وبهذا يستقيم الكلام ، فجهل الرجل المذكور بصفة من صفات الله عز وجل في عمله وقدره ، أي جهله بصفة من صفات الله في عمله ( أي فيما إذا كان سبيعه أم لا ) ، وقدره ( فيما إذا كان سيقدر عليه العذاب أو البعث إذا فعل بنفسه ما فعل ، أم لا ) فليس بمخرجه من الإيمان . وأما الاستدلال على هذا بسؤال الصحابة وقياس الأمرين ببعضهما البعض ، فيحتاج إلى تمنع وتدبر حتى يعلم وجه القياس كما أشار إلى ذلك الإمام ابن عبد البر رحمه الله تعالى .

أما النص الآخر المنسوب إلى الإمام ابن عبد البر ، فالغريب أنني لم أجده في كتب أهل الإفك ممن يعذرون جاهل ربوبية الله وجاهل الشرك ، ويجعلونه مسلماً موحداً ( ولعله ورد ولم نطلع عليه ) ، بل لما رجعت إلى الاستدكار وهو اختصار التمهيد بتحقيق عبد المعطي أمين قلنجي - المشهور حتى عند قومه بالسرقة العلمية - لفت نظري هذا النص ( ٣٦٦-٣٦٧ ) :

( وأما قوله ( لئن قدر الله علي ) فقد اختلف العلماء في ذلك فقال بعضهم هذا رجل جهل بعض صفات الله تعالى وهي القدرة ، قالوا : ومن جهل صفة من صفات الله ( عز وجل ) وآمن به وعلم سائر صفاته أو أكثر صفاته لم يكن بجهله بعضها كافراً وإنما الكافر من عاند الحق لا من جهله ، والشواهد على هذا من القرآن كثيرة قد ذكرناها في باب عبد الله بن دينار من التمهيد .

ومنها قول الله عز وجل : [ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ] ( آل عمران : ٧٠ ) ، وقال : [ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ] ( آل عمران : ٧١ ) ، وقال : [ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ] ( آل عمران :

وليس عمران بن الحصين رضي الله عنه ، كتاب القدر / باب خلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله ، الطبعة السلطانية ( ٤٨/٨ ) ، ط. المكثر ( حديث رقم ٦٩٠٧ ، ص ١٣٦٦ ) .

<sup>(١)</sup> أخرجه الإمام أحمد في مسنده بلفظ : ( فَلَايَ شَيْءٍ إِذَا نَعْمَلُ إِنْ كَانَ هَذَا أَمْرًا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ ) ، مسند أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر ، ( ١٣٥/٦ ) ، حديث رقم ٦٥٦٣ ، وقال عنه : إسناده صحيح .

<sup>(٢)</sup> التمهيد لابن عبد البر ، مكتبة ملت ، رقم : فيض الله أفندي ٢٩٥ ، ورقة رقم : ١١ب- ١١٢ ، إستانبول - تركيا .

(٧٨) ، وقال : [ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ] (البقرة: ٢٢) ، وقال : [ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُوذَوْنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ] (الصف: ٥) ، وقال : [ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ] (النمل: ١٤) . فهذا هو الكفر المجتمع عليه في الاسم الشرعي والاسم اللغوي .

والدليل على أن من جهل صفة من صفات الله تعالى لا يكون بها كافراً إذا كان مصداقاً بالله ورسله وكتبه واليوم الآخر أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر وغيره سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القدر ، ومعناه قدم العلم أنه مكتوب عنده ما سبق في علمه ، وفي ذلك يجري خلفه لا فيما يستأنف بل ما قد جف به القلم ، وكل صغير وكبير مسطر في اللوح المحفوظ ، فأعلمهم أنه ما أخطأهم لم يكن ليصيبهم ومعلوم أنهم في حين سؤاهاهم وقبله كانوا مؤمنين . وقد ذكرنا الآثار بهذا المعنى عنهم في التمهيد ، ولا يسع مسلماً أن يقول فيه غير ذلك ولو كان لا يسعه جهل صفة من صفات الله تعالى وهي قدم العلم لعلمهم بذلك مع الشهادة بالتوحيد ويجعله عموداً سادساً للإسلام ) اهـ .

قلت بحول الله تعالى : انظر إلى هذا الاضطراب في قوله (وعلم سائر صفاته أو أكثرها) كأنه يبيع ويشترى ، فلا حول ولا قوة إلا بالله ، لكن لا شك أن قائل ذلك قد باع آخرته بعرض من الدنيا قليل فتلك هي التجارة الكاسدة .

وقد أثبتنا بحول الله تعالى أن الإمام أبو عمر ابن عبد البر لا يؤيد هذا القول ، بل يعارضه ، وهذا الاعتراض أثبتناه بحول الله تعالى ومعوته وقدرته من نسخة الكتاني ، ومن نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني التي نقلها من نسخة دار الحديث الأشرفية بدمشق ، والتي نقلت من نسخة المؤلف . لكن راعني ما في المطبوع من كتاب الاستذكار حول اتهام الصحابة أنهم جهلوا قدم العلم ، وسألوا عنه سؤال جاهل متعلم ، وقد أثبتنا بطلانه أيضاً بحول الله تعالى من نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني التي نقلها من نسخة دار الحديث الأشرفية بدمشق ، والتي نقلت من نسخة المؤلف . ومن المعروف أن الاستذكار هو اختصار التمهيد ، ولكن هذا الأحمق صاحب الدس - جازاه الله بما يستحق - وضع تفصيل دسه في الاستذكار بدل أن يضعه في التمهيد .

ولتعلم أنه لم يختلف أحد من علماء الإسلام في تكفير من جهل قدم العلم ، وذلك أمر مجمع عليه ، ولقد أفقت بذلك من علماء الصحابة عبد الله بن عمر رضي الله عنهما حيث أخرج الإمام مسلم في أول حديث له ابتداءً به صحيحه في كتاب الإيمان / باب معرفة الإيمان والإسلام ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ قَالَ : كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصَرَةِ مَعْبُدُ الْجُهَنِيِّ فَأَنْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمَيْرِيُّ حَاجِّينَ أَوْ مُعْتَمِرِينَ فَقُلْنَا لَوْ لَقِينَا أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ

هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ فَوْقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ فَكَتَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالْآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ فَقُلْتُ : أبا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنَّهُ قَدْ ظَهَرَ قَبْلَنَا نَاسٌ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ ، وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّ لَاقَدَرَ وَأَنَّ الْأَمْرَ أُنْفُ . قَالَ : ( فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ وَأَنَّهُمْ بُرَاءُ مِنِّي وَالَّذِي يَخْلَفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ ) <sup>(١)</sup> .

أقول بحول الله تعالى : فهذا هو فتوى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، ولو كان فهم من أحاديث القدر السابقة التي أوردتها الإمام ابن عبد البر أن المقصود هو السؤال عن قدم العلم ، وأن الصحابة كانوا جاهلين ، لما كان هكذا شديد اللهجة على من سأله ، فضلاً عن أن يكفرهم ، ولقال لهم : لقد جهل ذلك الصحابة الفضلاء العلماء ومنهم أبي عمر بن الخطاب رحمه الله ، وسألوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم جاهلين بذلك ، والرسول صلى الله عليه وآله وسلم علمهم ذلك . فافهم هذا جيداً . ولعل الله ييسر برسالة قريية في بيان الإيمان بالقدر وصلته بأصل التوحيد بالأدلة من الكتاب والسنة ، على فهم الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم ، إنه الموفق والمعين لكل خير .

قلت بحول الله تعالى : ولقد راعني أيضاً أنني رأيت هنا استشهاده بآيات ظن أنها شواهد على أن الكافر هو من عاند الحق لا من جهله ، منها قوله تعالى : [ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ] (البقرة: ٢٢) ، فكأنه يريد أن يقول من جعل لله نداً وهو لا يعلم لا يكفر ، وإنما يكفر من جعل لله نداً وهو يعلم ذلك ، فراعني هذا الاستشهاد ، وانتبهت أنه يشير إلى التمهيد أنه قد ذكر هناك شواهد على أن الكافر هو من عاند الحق لا من جهله وأنه في باب عبد الله بن دينار ، ولما رجعت إلى التمهيد النسخة المطبوعة وجدت ما يشير إليه في شرح حديث سابع لعبد الله بن دينار عن ابن عمر ، وهذا نصه :

( وقد وردت آيات في القرآن محكمات تدل أنه لا يكفر أحد إلا بعد العلم والعناد منها قول الله عز وجل : [ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ] (آل عمران: ٧١) ، و [ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ] (آل عمران: ٧٠) ، وقوله : [ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ] (آل عمران: ٧٨) ، وقوله : [ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ] (النساء: ١٥٣) ، وقوله : [ مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ] (الأعراف: ١٣٢) إلى قوله : [ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُجْرِمِينَ ] (الأعراف: ١٣٣) ، ثم قال على إثر ذلك : [ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ الرِّجْزُ قَالُوا يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ لِنَكْشِفَ عَنَّْا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ]

(١) صحيح مسلم ، الطبعة السلطانية (٢٨/١) ، ط. المكتز (حديث رقم ١٠٢ ، ص ٢٨) .

فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمْ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُمْ بِالْعُوهِ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ [ (الأعراف: ١٣٤-١٣٥) ] ، ثم (١)  
 قال : [ وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكْبَرُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ] (المؤمنون: ٧٦) ، ثم (٢)  
 ذكر الأمم فقال : [ وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْنَاهُمْ ] (غافر: ٥) ، ثم ذكر الأمم فقال : [ كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ] (الذاريات: ٥٢-٥٣) ، ولذلك قال : [ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ ] (البقرة: ١١٨) ، [ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ] (التوبة: ٦٩) ، وقال : [ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ لِمَ تُوذُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ] (الصف: ٥) ، وقال : [ وَمَا تَفَرَّقُوا إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعِيًّا بَيْنَهُمْ ] (الشورى: ١٤) ، وقال : [ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ] (البقرة: ٢٢) ، وقال : [ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ وَكَثُرْتُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ ] (المؤمنون: ٧٠) ، وقال : [ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ] (الحج: ٢٣) ، وقال : [ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ ] (التوبة: ١٧) وقال : [ فَلَمَّا جَاءَهُمْ نَذِيرٌ مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا ] (استكباراً في الأرض) الآية (فاطر: ٤٢-٤٣) ، وقال : [ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى ] (محمد: ٣٢) ، وقال : [ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ] (النمل: ١٤) ، إلى آيات كثيرة في معنى ما ذكرنا كلها تدل على معاندة الكفار ، وأنهم إنما كفروا بالمعاندة والاستكبار ، وقال عز وجل : [ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ] (الإسراء: ١٥) ، وقوله : [ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ] (التوبة: ١١٥) ( اهـ .

قلت بحول الله تعالى : فما دخل كل ما سبق بأن الإنسان لا يكفر إلا بعد العلم لولا الجهل وسوء الفهم؟! فلا بد من بيان هذا الخلط في الاستدلال الذي لا يختلط إلا على من طمس الله بصيرته وأعماه عن نور الوحي .

فهل قوله تعالى : [ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ] (آل عمران: ٧٨) يدل على أن من كذب على الله جاهلاً لا يكفر ، وإنما يكفر من كذب على الله وهو يعلم؟! وهل قوله تعالى : [ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ ] (النساء: ١٥٣) يدل على أن من عبد العجل جاهلاً لا يكفر إلا بعد العلم؟! وهل قوله تعالى : [ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ] (البقرة: ٢٢) يدل على أن من اتخذ من دون الله نداً وهو جاهل لا يكفر إلا بعد العلم؟!

(١) كيف يقول (ثم) والآية التي قبلها في سورة الأعراف ، والآية التالية في سورة المؤمنون؟!

(٢) كيف يقول (ثم) والآية التي قبلها في سورة المؤمنون ، والآية التالية في سورة غافر؟!

وهل قوله تعالى : [ أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ ] (الحاثية: ٢٣) يدل على أن من اتخذ هواه إلهاً من دون الله عز وجل جهلاً منه أنه لا يكفر إلا بعد العلم؟! وهل قوله تعالى : [ شَاهِدِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكُفْرِ ] (التوبة: ١٧) يدل على أنه لا يكفر إلا من شهد على نفسه بالكفر؟!!

وما علاقة قوله عز وجل : [ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ] (الإسراء: ١٥) بمسألة التكفير أصلاً ، فإنما الآية تتحدث عن العذاب .

وهل قوله تعالى : [ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ ] (التوبة: ١١٥) يدل على أن من ضل جاهلاً ولو كان ضلاله في الشرك أنه لا يكفر إلا بعد العلم؟! قلت بحول الله تعالى : إذا كان كل أولئك لا يكفرون إلا بعد العلم ، فالجاهل مهما جهل لا يكفر إلا بعد أن يعلم؟! سبحانه ربي هذا بهتان عظيم! ونسأل هؤلاء كيف دخل هذا الجاهل في الإسلام ابتداءً؟! اللهم إليك نشكو هذه العقول التي هي عقال على أصحابها ووبال ، ومن لم تجعل له نوراً فما له من نور .

أقول بحول الله تعالى : فمن العجيب كيف يأتي الداس أخزاه الله ، بآيات تتحدث عن ذم الله عز وجل الكفار الذين كفروا مع علمهم ، فاستدل بها على أن الكفر لا يكون إلا مع العلم . لكن العجيب لما تتابع القراءة في كتاب التمهيد المطبوع بعد سرد هذه الآيات تجد ما يلي :

( وقوله صلى الله عليه وسلم : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات وهو يشرك بالله شيئاً فهو في النار » <sup>(١)</sup> ) ، وجعل الله عز وجل في بعض الكبائر حدوداً جعلها طهرة ، وفرض كفارات في كتابه للذنوب من التقرب إليه بما يرضيه ، فجعل على القاذف جلد ثمانين إن لم يأت بأربعة شهداء ولم يجعله بقذفه كافراً ) . التمهيد (١٧/١٩)

فما علاقة التكملة بما سبق؟! والغريب أن النص السابق مذكور في شرح حديث « مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » <sup>(٢)</sup> ، فما دخل هذا الحديث بأنه لا يكفر إلا الجاهل؟!!

قلت بحول الله تعالى : لقد أنعم الله عز وجل على عباده الموحدين في كشف هذه الشبهة ، حيث أننا لما رجعنا إلى نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني من التمهيد المنقولة من نسخة دار الحديث الأشرفية بدمشق والمنقولة من نسخة المؤلف وجدنا أن تلك الفقرة بأكملها غير موجودة ، بل تلك الفقرة كلها واضحة أنها دخيلة على الكتاب لاختلاف الموضوع فيما قبلها وفيما بعدها ، فقد دست في مكان غير

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ « مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ » كتاب الإيمان / باب « مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ » ، ط. المكثر (حديث رقم ٢٧٩ ، ص ٦٣) ، الطبعة السلطانية (٦٥/١) .

(٢) موطأ مالك ، كتاب الكلام / باب ما يكره من الكلام ، ط. المكثر (حديث رقم ١٨١١ ، ص ٥٢٨) .

ملائم لا يمت إلى المكان الذي وضعت فيه بصلة إلا في موضوع التكفير . ولكي تفهم ذلك سنورد النص كما ورد في نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني .

قال الإمام أبو عمر ابن عبد البر القرطبي : ( حديث سابع لعبد الله بن دينار عن ابن عمر مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » <sup>(١)</sup> ، وهذا الحديث رواه جماعة عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر كما رواه يحيى حدثنا خلف بن قاسم حدثنا عبد الله بن عمر بن إسحاق حدثنا أحمد بن محمد بن الحجاج حدثنا سعيد بن كثير بن عفير حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ كَافِرٌ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » <sup>(٢)</sup> .

وحدثنا خلف حدثنا عمر بن محمد بن القاسم ومحمد بن أحمد بن كامل ومحمد بن أحمد بن المسور قالوا حدثنا بكر بن سهل حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ كَافِرٌ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » <sup>(٣)</sup> . ورواه جماعة عن مالك عن نافع عن ابن عمر حدثنا خلف بن قاسم حدثنا أحمد بن إبراهيم بن عطية حدثنا زكرياء بن يحيى حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا يزيد بن المغلس حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » <sup>(٤)</sup> .

وكذلك رواه ابن زبير عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إِذَا سَمِيَ الرَّجُلُ الْآخَرَ كَافِرًا فَقَدْ كَفَرَ أَحَدُهُمَا ، إِنْ كَانَ الَّذِي قِيلَ لَهُ كَافِرٌ فَقَدْ صَدَّقَ صَاحِبُهُ كَمَا قَالَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَمَا قَالَ فَقَدْ بَاءَ الَّذِي قَالَ بِالْكَفْرِ » <sup>(٥)</sup> .

وكذلك رواه يحيى بن بكير عن ابن وهب عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي عليه السلام مثله سواء والحديث لمالك عنهما جميعاً عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيح ، والمعنى فيه عند أهل الفقه والأثر أهل السنة والجماعة النهي عن أن يكفر المسلم أخاه المسلم بذنوب أو بتأويل

(١) موطأ مالك ، كتاب الكلام / باب ما يكره من الكلام ، ط. المكثر (حديث رقم ١٨١١ ، ص ٥٢٨) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ : « أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ . فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » ، كتاب الأدب / باب من كفر أخاه بغير تأويل ، ط. المكثر (حديث رقم ٦١٠٤ ، ص ١٦٦٠) ، الطبعة السلطانية (٢٦/٨) .

(٣) سبق تخريجه .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ : « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا » ، كتاب الأدب / باب من كفر أخاه بغير تأويل ، ط. المكثر (حديث رقم ٦١٠٣ ، ص ١٦٦٠) ، الطبعة السلطانية (٢٦/٨) .

(٥) لم أجد هذا اللفظ ، وإنما وجدت بلفظ قريب أخرجه الإمام مسلم في صحيحه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أَيُّمَا امْرِئٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ » (صحيح مسلم ، كتاب الإيمان / باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم يا كافر ، ط. المكثر (حديث رقم ٢٢٥ ، ص ٥٤) ، الطبعة السلطانية (٥٦/١) .

لا يخرج منه من الإسلام عند الجميع ، فورد النهي عن تكفير المسلم في هذا الحديث <sup>(١)</sup> ، وغيره بلفظ الخير دون لفظ النهي وهذا موجود في القرآن والسنة ومعروف في لسان العرب ، وفي سماع أشهب سئل مالك عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( من قال لرجل يا كافر فقد باء بها أحدهما ) <sup>(٢)</sup> قال أرى ذلك في الحرورية ، فقلت له : أفتراهم بذلك كفاراً ؟ فقال : ( ما أدري ما هذا ) ، ومثل قوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا » <sup>(٣)</sup> ، قوله صلى الله عليه وسلم « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » <sup>(٤)</sup> ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » <sup>(٥)</sup> ، وقوله : « لَا تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ ، فَإِنَّهُ كُفْرٌ بِكُمْ أَنْ تَرْغَبُوا عَنْ آبَائِكُمْ » <sup>(٦)</sup> ، ومثل هذا كثير من الآثار التي وردت بلفظ التغليب وليست على ظاهرها عند أهل الحق والعلم لأصول تدفعها أقوى منها من الكتاب والسنة المجتمع عليها والآثار الثابتة أيضاً من جهة الإسناد وهذا باب يتسع القول فيه ويكثر فنذكر منه ههنا ما فيه كفاية إن شاء الله .

وقد ضلت جماعة من أهل البدع من الخوارج والمعتزلة في هذا الباب فاحتجوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير المذنبين واحتجوا من كتاب الله بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله عز وجل : [ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ] (المائدة: ٤٤) ، وقوله : [ أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ] (الحجرات: ٢) ، وقوله : [ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَيْقِينَ ] (الحاثية: ٣٢) وقوله : [ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ ] (الزخرف: ٢٠) ، وقوله : [ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ] (الكهف: ١٠٤) ، ونحو هذا ، وروي عن ابن عباس في قول الله عز وجل [ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ] (المائدة: ٤٤) ، قال : ( ليس بكفر ينقل عن الملة ولكنه كفر دون كفر ) ، وقد أوضحنا معنى الكفر في اللغة في مواضع من هذا الكتاب ، والحجة عليهم قول الله عز وجل : [ إِنْ اللَّهُ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ]

(١) فالحديث عن تكفير المسلم بذنب لا يخرج عن الإسلام ، وهذا رد على الخوارج الذين كفروا المسلمين بالكبيرة . فما علاقة هذا الموضوع بتكفير من فعل الشرك جاهلاً ، فالشرك الأكبر يخرج الإنسان من الإسلام حتى ولو كان فاعله جاهلاً ، إذ أغلب المشركين إنما هم الجهال ، فالشرك قرين الجهل ، والتوحيد قرين العلم .

(٢) لم أحده بهذا اللفظ .

(٣) موطأ مالك ، كتاب الكلام / باب ما يكره من الكلام ، ط. المكثر (حديث رقم ١٨١١ ، ص ٥٢٨) .

(٤) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان / باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ » ، ط. المكثر (حديث رقم ٢٣٠ ، ص ٥٥) ، الطبعة السلطانية (٥٧/١) .

(٥) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان / باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ » ، ط. المكثر (حديث رقم ٢٣٢ ، ص ٥٥) ، الطبعة السلطانية (٥٨/١) .

(٦) صحيح البخاري ، كتاب المحاريب / باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ، ط. المكثر (حديث رقم ٦٨٣٠ ، ص ١٨٣٨) ، الطبعة السلطانية (١٦٩/٨) .



(النساء: ٤٨) ، ومعلوم أن هذا بعد الموت لمن لم يتب لأن الشرك ممن تاب منه قبل الموت وانتهى عنه غفر له كما تغفر الذنوب كلها بالتوبة جميعاً قال الله عز وجل : [ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ] (الأنفال: ٣٨)

#### ( هنا أدرج النص المدسوس الذي ذكرناه سابقاً )

وقال صلى الله عليه وسلم : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات وهو يشرك بالله شيئاً فهو في النار » <sup>(١)</sup> ، وجعل الله عز وجل في بعض الكبائر حدوداً جعلها طهرة ، وفرض كفارات في كتابه <sup>(٢)</sup> .

قلت بحول الله تعالى : فالموضوع إذا عن تكفير من ارتكب الكبيرة ، وكان الإمام ابن عبد البر رحمه الله يذكر الأدلة في الرد عليهم ، فجاء الداس - أخزاه الله - بنص يتحدث عن أنه لا يكفر أحد بالجهل وأنه لا يكفر إلا المعاند فقط حسب زعمه ، وبعد النص المدسوس تأتي أدلة في الرد على من كفر بالكبيرة ، مما يوضح لك أكثر أن النص المدسوس هو مدسوس فعلاً .

وهذا النص المدسوس لا نحاشي أن نذكر أننا وجدناه في نسخة مكتبة خزانة القرويين بفاس تحت رقم ١٧٧ ، حيث قد أشرنا إليها سابقاً ، وأن هذه النسخة كتبت بخط اثنين ، فالخط الأول أثنى وأصغر من الخط الثاني ، وقد تتبعنا فيما إذا كان النص المدسوس بخط الكاتب الأول أم الثاني ، وعندها تبين أنه من خط الكاتب الثاني . فحتى لو كان من خط الكاتب الأول فهي نسخة لا يلتفت إليها كما ذكرنا سابقاً.

وأما عن النسخة الكتانية التي اعتمد عليها محقق التمهيد في هذا الجزء ، فهو لم يجعلها أصلاً ، وإنما استعان بها لكي يثبت منها الإضافات ، ولم يشر إلى أن ذلك النص بطوله وجد في النسخة الكتانية أم لا ، لكنه أشار إلى شيء يظهر منه أن النسخة الكتانية لا يوجد فيها النص المدسوس .

حيث أننا نعيد هنا ذكر المكان الذي دس فيه النص لما كان يتحدث الإمام ابن عبد البر عن أدلته على من كفر بالكبيرة فقال :

( ... والحجة عليهم (أي الحجة على الخوارج) قول الله عز وجل : [ إِنْ اللَّهُ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ] (النساء: ٤٨) ، ومعلوم أن هذا بعد الموت لمن لم يتب لأن الشرك

<sup>(١)</sup> أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بلفظ « مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ » كتاب الإيمان / باب « مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ » ، ط. المكثر (حديث رقم ٢٧٩ ، ص ٦٣) ، الطبعة السلطانية (٦٥/١) .

<sup>(٢)</sup> التمهيد لابن عبد البر ، مكتبة ملت ، رقم : فيض الله أفندي ٢٩٥ ، ورقة رقم : ٤ب-٥أ ، إستانبول - تركيا .

من تاب منه قبل الموت وانتهى عنه غفر له كما تغفر الذنوب كلها بالتوبة جميعاً ، قال الله عز وجل :  
**[ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ]** (الأنفال: ٣٨)

( هنا أدرج النص المدسوس الذي ذكرناه سابقاً )

وقال صلى الله عليه وسلم : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ، ومن مات وهو يشرك بالله شيئاً فهو في النار » <sup>(١)</sup> ، وجعل الله عز وجل في بعض الكبائر ... ) .

ففي المكان المشار إليه أدرج النص المدسوس حول موضوع زعم أنه لا يكفر الجاهل وإنما يكفر المعاند فقط . وبعد النص المدسوس حرف قوله ( وقال صلى الله عليه وسلم : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ... » .. ) إلى ( وقوله صلى الله عليه وسلم : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ... » .. ) ليتناسب مع سياق النص المدسوس . إلا أن محقق كتاب التمهيد وضع حاشيه عند ( وقوله )<sup>(\*)</sup> صلى الله عليه وسلم : « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ... » .. ) ، فقال في الحاشية في (١٧/١٩) من التمهيد : ( وقوله : ص ، وقال : ك ) .  
 أي أنه في نسخة (ص) وردت بلفظ ( وقوله ) ، وفي نسخة (ك) وهي النسخة الكتانية وردت بلفظ ( وقال ) .

فنسخة (ص) وهي النسخة التركية التي لا يتلفت إليها كثيراً ، ورد فيها النص المدسوس ، وحرف الكلام بعده بلفظ ( وقوله ... ) ، أما في النسخة الكتانية فقد وردت مطابقة لنسخة ابن حمزة الشريف الحسيني مما يعني أن النص المدسوس لم يرد في النسخة الكتانية أيضاً ، والله تعالى أعلم وأحكم .

أقول بحول الله تعالى : وهنا ينبغي توضيح ما روي عن ابن عباس في قول الله عز وجل : **[ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ]** (المائدة: ٤٤) ، أن ذلك ليس بكفر ينقل عن الملة ولكنه كفر دون كفر . فهذه الآية تشمل الحاكم الذي مرجعه الشرع ولكنه يجور في الحكم ، وتشمل الحاكم المبدل لشرع الله عز وجل . فالأول كافر كفر أصغر ، والثاني كافر كفر أكبر . وكلاهما يطلق عليهما أنهما لم يحكما بما أنزل الله تعالى .

وحبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، قال في تفسير هذه الآية أنها كفر دون كفر ، قاصداً الحاكم المسلم الذي مرجعه الشرع ولكنه يجور في القضية ولا يعدل ، فلأن هذا الحاكم جار ولم يعدل في قضية من القضايا التي رفعت إليه فهو يسمى أنه لم يحكم بما أنزل الله عز وجل في تلك القضية ، لأنه كان يجب أن يعدل .

(١) سبق تخريجه .

والإمام ابن عبد البر استدلل بشرح الصحابي عبد الله بن عباس رضي الله عنهما على من يجوز في القضية ، لأن الحاكم الذي يجوز في القضية هو الذي ارتكب ذنباً دون الكفر ، والخوارج كانوا يكفرون مرتكب الذنب دون الكفر ، ويستدلون على ذلك بهذه الآية وغيرها من الأدلة ، فأتاهم بقول الصحابي الجليل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

والصحابي الجليل وحبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما تناول الصنف الآخر وهم الحكام المبدلون لشرع الله عز وجل ، فقد أفتى بكفرهم وخروجهم عن الدين ، فقد أخرج الإمام النسائي في كتاب آداب القضاة ، باب تأويل قول الله عز وجل : [ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ] (المائدة: ٤٤) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه قال:

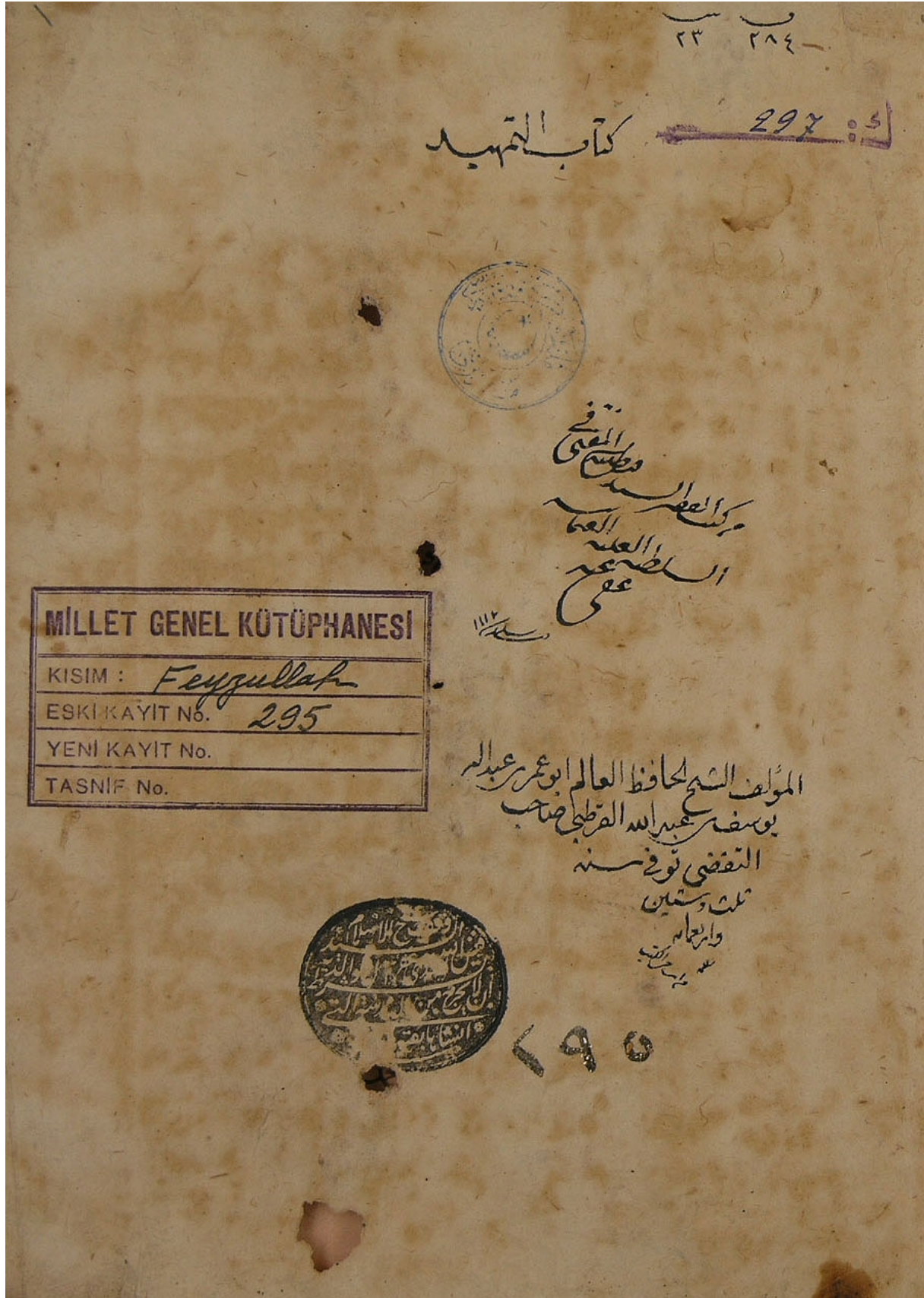
( كَانَتْ مَلُوكٌ بَعْدَ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ بَدَّلُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ، وَكَانَ فِيهِمْ مُؤْمِنُونَ يَقْرَأُونَ التَّوْرَةَ ، قِيلَ لِمُلُوكِهِمْ : مَا نَجِدُ شَيْئاً أَشَدَّ مِنْ شَيْءٍ يَشْتُمُونَنَا هَؤُلَاءِ ، إِنَّهُمْ يَقْرَأُونَ [ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ] وَهَؤُلَاءِ الْآيَاتُ مَعَ مَا يَعْبُونَنَا بِهِ فِي أَعْمَالِنَا فِي قِرَاءَتِهِمْ ، فَادْعُهُمْ فَلْيَقْرَأُوا كَمَا نَقَرُّ ، وَلْيُؤْمِنُوا كَمَا آمَنَّا ، فَدَعَاهُمْ ، فَجَمَعَهُمْ ، وَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلَ أَوْ يَتْرَكُوا قِرَاءَةَ التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ إِلَّا مَا بَدَّلُوا مِنْهَا ، فَقَالُوا : مَا تُرِيدُونَ إِلَى ذَلِكَ دَعُونَا ، فَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ : ابْنُوا لَنَا أَسْطُوَانَةً ثُمَّ ارْفَعُونَا إِلَيْهَا ، ثُمَّ اعْطُونَا شَيْئاً نَرْفَعُ بِهِ طَعَامَنَا وَشَرَابَنَا فَلَا نَرُدُّ عَلَيْكُمْ ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ : دَعُونَا نَسِيحٌ فِي الْأَرْضِ وَنَهِيهِمْ وَنَشْرَبُ كَمَا يَشْرَبُ الْوَحْشُ ، فَإِنْ قَدَرْتُمْ عَلَيْنَا فِي أَرْضِكُمْ فَاقْتُلُونَا ، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ : ابْنُوا لَنَا دُوراً فِي الْفَيَافِي ، وَنَحْتَفِرُ الْآبَارَ وَنَحْتَرِثُ الْبُقُولَ فَلَا نَرُدُّ عَلَيْكُمْ ، وَلَا نَمُرُّ بِكُمْ ، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْقَبَائِلِ إِلَّا وَلَهُ حَمِيمٌ فِيهِمْ ، قَالَ : فَفَعَلُوا ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : [ وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ] [الحديد: ٢٧] ، وَالْآخَرُونَ قَالُوا : نَتَّعِبُ كَمَا تَعْبُدُ فَلَانَّ ، وَنَسِيحٌ كَمَا سَاحَ فَلَانَّ ، وَنَتَّخِذُ دُوراً كَمَا اتَّخَذَ فَلَانَّ ، وَهُمْ عَلَى شَرِكِهِمْ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِإِيمَانِ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِهِ . فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ، انْحَطَّ رَجُلٌ مِنْ صَوْمَعَتِهِ ، وَجَاءَ سَائِحٌ مِنْ سِيَاحَتِهِ ، وَصَاحِبُ الدَّيْرِ مِنْ دَيْرِهِ فَأَمَّنُوا بِهِ وَصَدَّقُوهُ ، فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : [ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ ] [الحديد: ٢٨] أَجْرَيْنِ بِإِيمَانِهِمْ بِعِيسَى وَبِالتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ ، وَبِإِيمَانِهِمْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَصَدِّقِهِمْ ، قَالَ : [ يَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ ] <sup>(١)</sup> الْقُرْآنَ ، وَاتَّبَاعَهُمُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : [ لِنَلَّا يَعْلَمُ

(١) في الآية [ وَيَجْعَلُ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ ] [الحديد: ٢٨] ، ولعله لم يذكر الواو لأنه في معرض تفسير الآية .

أَهْلُ الْكِتَابِ [ الحديد: ٢٩ ] يَتَشَبَّهُونَ بِكُمْ ، [ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ] [ الحديد: ٢٩ ] الآية (١) .

أقول بحول الله تعالى : فما أشبه اليوم بالبارحة ، فهؤلاء الموحدين شكاهم بعض الناس لملوكهم أنهم يكفرون الحاكم المبدل لشرع الله ، وأن هذا من أشد الشتم ، وأن الموحدين يعيبونهم في أعمال أخرى غير هذه أيضاً ، ولعل هؤلاء هم علماء السوء من اليهود والنصارى مثل اليوم حذو القذة بالقذة ، وتمعن في قول الصحابي الجليل حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما لما ذكر أقواماً تشبهوا بالموحدين ببعض أعمالهم دون أن يتشبهوا بهم في إيمانهم لأنهم كانوا جاهلين كيف أنه لم يعذرهم بالجهل حيث قال : ( وَهُمْ عَلَى شِرْكِهِمْ لَا عِلْمَ لَهُمْ بِإِيمَانِ الَّذِينَ اقْتَدَوْا بِهِ ) ، فهذا الحديث هو حديث عظيم جليل القدر فيه من الفوائد الكثيرة ، ولعل الله ييسر لنا شرحها في رسالة مستقلة في وقت قريب ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) سنن النسائي ، كتاب آداب القضاة ، باب تأويل قول الله عز وجل : [ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ] (المائدة: ٤٤) ، ط. المكثر (حديث رقم ٥٤٠٠ ، ص ١٠٢٨-١٠٢٩) .



التمهيد لابن عبد البر - نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني

المصدر : مكتبة ملّت ، رقم : فيض الله أفندي ٢٩٥ ، ورقة رقم : أ (الصفحة الأولى)



أخاه المسلم بذنبه وتناوبل لأخذه من الإسلام عند الجميع  
فورد النبي عن تكفير المسلم في هذا الحديث وغيره بلفظ الخبر  
دون لفظ النبي وهو موجود في القرآن والسنة ومعروف في لسان  
العرب ومثل قوله صلى الله عليه وسلم من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها  
أجلها قال صلى الله عليه وسلم سباب المسلم فسوق وقتاله  
كفر وقوله صلى الله عليه وسلم لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم  
رقاب بعض وقوله لا ترجعوا عن آيكم فإنه كفر بكم أن ترجعوا  
عن آيكم ومثل هذا كثير من الآثار التي وردت بلفظ التغليب وليست  
على ظاهرها عند أهل الحق والعلم لأصول تدفعها أقوى منها من الكتاب  
والسنة المجتمع عليها والآثار الثابتة أيضاً من جهة الأحاديث  
وهو باث يتشيع القول فيه ولكثروله موضع غير هذا بسطه  
فيه ونوضحه أن شاء الله تعالى ونذكرها هنا منه تكثراً كافياً ولما  
والله بعون الله لا شريك له وقد صلت جماعة من أهل البدع من الخوارج  
والمعتزلة في هذا الباب فأجحتوا بهذه الآثار ومثلها في تكفير  
المدنيين وأجبتهم من كتاب الله بآيات ليست على ظاهرها مثل قوله  
عز وجل ومن لم يحلم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون وقوله  
إن يحبط أعمالكم وأنتم لا تشعرون وخو هذا وأجبه عليهم قول الله  
عن رجل أن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء  
ومعلوم أن هذا قبل الموت لمن لم يبق لأن الشرك من قاتل منه ونهى  
عنه غفر له قال الله عز وجل قل للذين كفروا إن الله لا يغفر لهم  
ما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم مات لا يشرك بالله شيئاً  
دخل الجنة ومن مات وهو يشرك بالله شيئاً فهو في النار وجعل الله  
عن وجعل في بعض الكبار صروداً جعلها طهرم وفرض كفارات في كتابه



فلما هلك قال الله هل علمت خيرا قط قال لا الا انه كان لي  
 غلام فكنيت ادا ابن الناس فاذا بعثته يتقاضى قلت له خذ ما ليس  
 وانترك ما عسر وحاو لعل الله يتجاوز عنا قال الله قد تجاوزت  
 عنك قال — ابو عمى فعول هذا الجمل الذي لم يعمل  
 خيرا قط عيس تجا وزه عن غير ما به لعل الله يتجاوز عنا ايمان  
 واقرارا بالرب ومجاراة له وكذلك قول الآخر خشيتك يا رب  
 ايمان بالله واعتراف له بالربوبية والله اعلم واما قوله لين قد راى الله  
 على فقد اختلف العلماء في معناه فقال منهم قائلون هذا جمل  
 جهل بعض صفات الله وهي القدك فلم يعلم ان الله على كل شيء قدير  
 قالوا ومن جهل صفة من صفات الله وامن بتساير صفاته وعن صفاته  
 لم يكن محمله بعض صفات الله كافرا قالوا وانما الكافر من عاند  
 الحق لا من جهله قال — ابو عمى رحمه الله هذا قول يدفعه  
 جماعة من اهل النظر وفيه ضرب من الاعتراضات والعدل  
 ليس هذا موضع ذكرها وقال آخر واد بقول الله لين  
 قد راى الله عليه من القدر الذي هو القضاء وليس من باب  
 القدك والاستطاعة في شيء قالوا وهو مثل قول الله عن جمل  
 في ذي النون اذ ذهب مغاضبا فظن ان لن نقدر عليه وللعلماء  
 في هذه اللفظة قولان احدهما انها من التقدير والقضاء  
 والاخر انها من التفتير والتضييق وكما قاله العلماء في  
 تاويل هذا الحديث في قوله لين قد راى الله على واحد الوجهين  
 تقديره كان الجمل قال لين كان قد سبق في قدر الله وقضائه  
 ان يعذب كل ذي حرم على حرمه ليعذني الله على حرامي وذنوبي  
 عذابي لا يعذبه احد من العالمين عذابي الوجه الاخر تقديره والله



الْمُتَقَدِّمُونَ فَأَنْتُمْ قَالُوا خَرَجَ مُعَاذِيْنَا لِيَهْدِيَنَا لَكَ عَنْ ابْنِ  
 مَسْعُودٍ وَالتَّجَنُّبِ الْحَسَنِ لِبَصْرِكِ وَعَيْنِهِمْ وَلَوْلَا خُرُوجُنَا  
 عَمَّا لَهُ فَضَدْنَا لَدُكْرْنَا جَبْرًا وَقَصْنَتْهُ هَاهُنَا وَأَمَّا جَهْلُ هَذَا  
 الْجَهْلُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِصِفَةِ مَنْ صَفَاتِ اللَّهِ فِي عَمَلِهِ  
 وَقَدْ كَانَ فَلَيْسَ ذَلِكَ لِمُخْرَجِهِ مِنَ الْإِيمَانِ لَا تَذَكَّرُ عَنْ عَمْرِ بْنِ الْخَطَّابِ  
 وَعُمَرَ بْنِ حَصِينٍ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَصْحَابَةِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الْقُدْرَةِ وَمُغْلُومِ أَمَمٍ أَمَّا سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ وَهُمْ  
 جَاهِلُونَ بِهِ وَعَيْنُ جَانِبِهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْمُتَمَلِّينَ أَنْ يَكُونُوا اسْأَلُوهُمُ  
 عَنْ ذَلِكَ كَأَنَّهُمْ يَكُونُونَ فِي جَنْبِ سِوَاهُمْ عَنْهُ غَيْرُ مُؤْمِنِينَ حَسْبُكَ  
 عَبْدُ لَوَارِثِ بْنِ سَفِيَّانٍ مَا قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ وَمَا مَضَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمَا سَفِيَّانُ  
 بْنُ فَرْخٍ وَمَا عَبْدُ لَوَارِثِ عَنْ يَزِيدِ الرَّشَكِيِّ وَمَا مُطَرَفُ عَنْ عُمَرَ  
 بْنِ حَصِينٍ قَالَ قُلْتُ يُرْسُولُ اللَّهُ أَعْلَمُ أَهْلَ الْجَنَّةِ مِنْ أَهْلِ  
 النَّارِ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ وَرَوَى اللَّيْثُ عَنْ أَبِي قَبِيلٍ عَنْ شُعْبَةَ الْأَصْبَحِيِّ  
 عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِيِّ فَذَكَرَ حَدِيثًا فِي الْقُدْرَةِ  
 فَقَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا بِي شَيْءٍ تَعْمَلُ  
 أَنْ كَانَ الْأَمْرُ قَدْ فَرَّخَ مِنْهُ فَهُوَ لَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُمْ الْعُلَمَاءُ الْفُضَّلَاءُ سَأَلُوا عَمْرًا الْقُدْرَةَ سِوَاكَ مَنْ تَعْلَمُ  
 جَاهِلٌ لِمَنْ سَأَلَ مَعْجِيْبٌ مَعَانِي فَعَلِمَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مَا جَاهِلُوا مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَضَرْهُمْ جَهْلُهُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمُوا وَلَوْ كَانَ لَا  
 لَشَغْلُهُمْ جَهْلُهُمْ وَقَدْ نَأَمْنَا مِنْ لَدَوَاتِ أَعْلَمِهِمْ ذَلِكَ مَعَ الشَّهَادَةِ بِالْإِيمَانِ  
 وَاحْتِدَادِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي حِينِ سَلَامَتِهِمْ وَلَجَعَلَهُ عَمْرُو دَسَائِدًا  
 لِلْإِسْلَامِ فَتَدَبَّرُوا اسْتَغْنَى بِاللَّهِ هَذَا الَّذِي خَصَّنِي عَلَى مَا فَهَمْتُهُ  
 مِنْ الْأَصُولِ وَعَيْنُهُ وَقَدْ أَدَيْتَ جَهْدِي فِي تَأْوِيلِ حَدِيثِ هَذَا





الما اذا وجد بعد اليتيم قل ذلك امر يطلبه لكل صلوة واذا طلبه  
ولم يجد يتيم وقال ابو حنيفة والثوري والليث والحسن  
بن حيي يعل ما شاء يتيم واحد ما لم يحدث لانه طاهر ما لم يجد  
الما وليس عليه طلب لما اذا ليس منه ولكلام في هذه المسئلة  
وجوه يطول الباب بذلك وهذا اليتيم مستأجل كثير هي  
فروع لو اتينا بها عن شوطنا وبالله توفيقنا لا شريك له

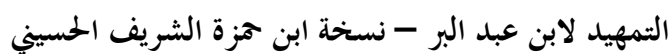
والله اعلم بالصواب وصلى على سيدنا محمد وآله وسلم  
ن ١٠٠٠ ووافق الفراغ من نسخة هذه الرسالة مشتملة على ما ذكره



التمهيد لابن عبد البر - نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني

المصدر : مكتبة ملت ، رقم : فيض الله أفندي ٢٩٥ ، ورقة رقم : ٢٧٤ ب (الصفحة الأخيرة)





المصدر : مكتبة ملّت ، رقم : فيض الله أفندي ٤٦٨ ، ورقة رقم : أ (الصفحة الأولى)



سَمَا وَأَنَّهُ وَأَرْضُهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَلَّمَ وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا  
 هَذَا اخْرُجَ ابْنُ التَّمْهِيدِ نَقْلًا مِنْ لِسَانِ دَارِ الْكَذِبِ لَا شَرَفَ فِيهِ سَدُّ  
 مِنْ أَصْلِ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ سَفَرًا أَنْ فَكَّنْتُهُ فِي ثَمَائِ شَفَارِهِ هَذَا  
 لَهَا وَلِلْحَمْدِ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَطَوَّلَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ مُحَمَّدٍ  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَجُوبِي  
 حَمِيعَ مَا فِي هَذَا الدِّيَّانِ  
 الَّذِي بَدَأَ عَلَيْهِ أَبُو بَرٍّ خَاصَّةً وَجَمِيعَ  
 مَا فِي الْمَوَاطِئِ رَوَاهُ حَبِيبُ بْنُ خَبِيٍّ الْأَنْدَلُسِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ صَالٍ  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْنَدٌ وَمَرْسَلَةٌ وَمَنْقُوعَةٌ ثَمَائِي مَا يَدُ وَجَمِيعُ  
 حَدِيثًا مِنْهَا لِابْرَهِيمَ بْنِ عَقْبَةَ حَدِيثٌ وَاحِدٌ  
 وَلَا بَرَهَيْمَ بْنِ أَبِي عُبَيْدَةَ حَدِيثٌ وَاحِدٌ  
 وَلَا شُعَيْبَ بْنَ سَعْدٍ بْنِ أَبِي قَاصٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ  
 وَلَا شُعَيْبَ بْنَ أَبِي حَلِيمٍ أَرْبَعَةٌ أَطَارِثُ  
 وَلَا سَعْدَ بْنَ أَبِي طَلْحَةَ خَمْسَةٌ عَشَرَ حَدِيثًا  
 وَلَا يُوْبَ السَّغْنِيَّانِي أَرْبَعَةٌ أَطَارِثُ  
 اثْنَانِ مِنْهَا لِقَابِ حَبِيبِ بْنِ خَبِيٍّ  
 وَلَا يُوْبَ بْنَ جَبِيْبٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ  
 وَلِثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ أَرْبَعَةٌ أَطَارِثُ  
 وَلِجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ تِسْعَةٌ أَطَارِثُ  
 وَلِحَمْدِ الطَّوِيلِ تِسْعَةٌ أَطَارِثُ  
 وَلِحَمْدِ بْنِ قَيْسٍ الْأَعْجَجِ خَمْسَةٌ أَطَارِثُ  
 وَلِحَبِيبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدِيثَانِ

التمهيد لابن عبد البر - نسخة ابن حمزة الشريف الحسيني

المصدر : مكتبة ملّت ، رقم : فيض الله أفندي ٤٦٨ ، ورقة رقم : ٢٤٣ ب



عَنْ تَقْسِيهِ أَنَّهُ بَلَغَهُ اثْنَانِ وَسِتُّونَ حَدِيثًا فِي هَذَا جَمْعٍ مَا فِي  
 الْمَوَاطِءِ مِنْ رِوَايَةِ حَبِيبِ الْأَنْدَلُسِيِّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هَالَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
 وَمَا أَصْنَفَ إِلَيْهِ أَنَّهُ قَاتِلُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ كَانَ مُوقِفًا  
 فِيهِ مَرْفُوعًا فِي غَيْرِهِ وَمِثْلُهُ لَا يَدْرِكُ بِالرَّايِ فَذَكَرَ لِحَدِيثِهِ عِنْدَهُ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاسِي كَدِّ بَيْنَ لَا يُوْبُ الْمُسْتَحِينَا فِي وَحْدَتِنَا الطَّيِّبَةِ  
 ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ فَإِنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ الْأَحَادِيثَ خَاصَّةً مِنْ غَيْرِ رِوَايَةِ  
 ابْنِ حَبِيبٍ فِي الْأَصْلِ الْمُسْتَسْتَحِينَا فِي النَّسْخَةِ الَّتِي لَسَخْتُ مِنْهَا  
 هَذِهِ النُّسخَةُ لَسَخْتُ مِنْ مَسْنُونِ الْمَوْلَفِ أَبِي عَمْرٍو عَبْدِ الْبَرِّ حُطَّ  
 بِهِ النَّشْرُ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ عِنْدَ فَرَاغِ قِرَاءَةِ هَذَا الْكِتَابِ عَلَيْهِ  
 سَمَاءُ فَوَادِي مِثْلَيْنِ حَجَّةً وَصَيْفَلِ زَهْنِي الْمَفْرَحِ عَنْ هِي  
 لَبَسْتُ لَكُمْ قِيَمَهُ كَلَامَ نَبِيِّكُمْ مَا فِي مَعَانِيهِ مِنَ الْفَقْهِ وَالْعِلْمِ  
 وَفِيهِ مِنَ الْأَجَابِ مَا يَفْتَدِي بِهِ إِلَى الْبِرِّ وَالنَّفَقَى وَيُجِبُ عَنْ الظُّلْمِ  
 وَوَأَقْبَلَ الْفَرَاغَ مِنْ نُسْخَةِ عَشِيَّتِهِ الْإِثْنَيْنِ لِمِلَّةِ الثَّلَاثَةِ السَّابِقِ وَخَرَزَ  
 مِنْ مَشْهُرِ حَمَادِي الْأَخَرِ مِنْ سَنَةِ وَرِسْتَةِ ثَانٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِينَ  
 بِمَدِينَةِ مَشْهُرِ الْحَرَمِ لِبَسْمِ جَبَلِ قَاسِيُونَ عَلِيًّا فَرَعِبَادًا لِلَّهِ إِلَهِي  
 الرَّاجِي عَفْوَرِيهِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ حَمْزَةِ الشَّرِيفِ الْحُسَيْنِيِّ  
 بِرَحْمَةِ الْخَزَانَةِ الْعَالِيَةِ الْمَوْلَوِيهِ الْمَالِكِيهِ



الْمَدِينَةِ الْعَزِيزَةِ عَزَا لِرَبِّ حَمْدِهِ  
 سَيِّدِ السَّلَامَةِ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِأَهْلِ بَيْتِهِ  
 وَنَعُوذُ بِمَا عِلْمُ وَكُلِّهِ الْمَلِكِ  
 يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ

يَا خَالِقَ الْوَحْدَانِ طَوْرًا بَعْدَ طَوَارِكِ وَغَافِرَ الذَّنْبِ مِنْ سِرِّهِ وَاجْهَارِكِ  
 اغْفِرْ لَنَا الْعِصْيَانِ أَيْضًا وَنَاطِرِهِ وَالْمُسْتَعِيرِ لَهُ أَنْ تَكُونَ الْقَارِي



## الفصل الثالث : الذب عن الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي رحمه الله (٣٨٤-٤٥٦هـ)

قال الحافظ الذهبي : ( ابن حزم الإمام الأوحـد البحر ذو الفنون والمعارف أبو محمد علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي الأصل ، ثم الأندلسي القرطبي اليزيدي مولى الأمير يزيد بن أبي سفيان بن حرب الأموي رضي الله عنه المعروف بيزيد الخير نائب أمير المؤمنين أبي حفص عمر على دمشق ، الفقيه الحافظ المتكلم الأديب الوزير الظاهري صاحب التصانيف فكان جده يزيد مولى للامير يزيد أخي معاوية . وكان جده خلف بن معدان هو أول من دخل الأندلس في صحابة ملك الأندلس عبد الرحمن بن معاوية بن هشام ، المعروف بالداخل ) (١) .

وقال في تذكرة الحفاظ (١١٥٣/٣-١١٥٤) : ( ابن حزم رجل من العلماء الكبار فيه أدوات الاجتهاد كاملة ، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره ، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد امتحن هذا الرجل وشُدِّد عليه وشُرِّد عن وطنه وجرت له أمور ، وقام عليه الفقهاء لطول لسانه واستخفافه بالكبار ووقوعه في أئمة الاجتهاد بأفج عبارة وأفظ محاورة وأبشع رد ، وجرى بينه وبين أبي الوليد الباجي مناظرة ومنافرة ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : الإمام ابن حزم رحمه الله وإن خالف كثيراً من العلماء في بعض المسائل ، وإن كان سليط اللسان على مخالفيه ، فإنه شهد له بالعلم والفقه ثلة من العلماء الأفاضل منهم سلطان العلماء العز بن عبد السلام وغيره .

قال الحافظ الذهبي : ( قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام - وكان أحد المجتهدين - : ما رأيت في كتب الاسلام في العلم مثل " المحلى " لابن حزم ، وكتاب " المغني " للشيخ موفق الدين . قلت : لقد صدق الشيخ عز الدين . وثالثهما : " السنن الكبير " للبيهقي . ورابعها : " التمهيد " لابن عبد البر . فمن حصل هذه الدواوين ، وكان من أذكى المفتين ، وأدمن المطالعة فيها ، فهو العالم حقاً ) (٢) .

وكان سليط اللسان على علماء أهل زمانه في الرد عليهم ، فنفروا منه ونفروا ملوكهم منه ، حتى حرقت كتبه ، وأظن أنه لهذه السبب نسبته للبدعة بعض العلماء مثل الإمام أبي بكر ابن العربي ، ولا أظن هذا إلا لما كذب وافترى عليه فأبو بكر بن العربي إمام معروف مشهود له أيضاً بالعلم والفضل ،

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨٤/١٨-١٨٥) .

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٩٣/١٨) .

وما نسبته لابن حزم يدل على أن الإمام ابن حزم رجل مفترى عليه في حياته ، وهذا لا غرابة فيه .  
وسبب آخر يدل على ذلك أن الإمام الذهبي قال عن الإمام ابن حزم :  
( ولي أنا ميل إلى أبي محمد لمحبهته في الحديث الصحيح ، ومعرفته به ، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل ، والمسائل البشعة في الأصول والفروع ، وأقطع بخطئه في غير ما مسألة ،  
ولكن لا أكفره ، ولا أضلله ، وأرجو له العفو والمسامحة للمسلمين . وأخضع لفرط ذكائه وسعة  
علومه )<sup>(١)</sup> .

قلت بحول الله تعالى : الإمام الذهبي لم يكفر ابن حزم ولم يضلله مما يدل على أن مثل هذا الدس والكفر لم يثبت في حقه رحمه الله تعالى عنده لأنه لو قال بصحة ما نسب إليه لما تردد في تكفيره فضلاً على تضليله .

وقد ذكر الحافظ الذهبي جملة كبيرة من كتبه لم تصلنا معظمها ، وهذا لسببين جليين ، الأول :  
النكبات التي تعرضت لها كتب الأندلس من قبل الإسبان عامة ، وثانياً : الحرق الذي تعرضت له كتبه  
في حياته من قبل المعتضد بن عباد حتى قال الإمام ابن حزم رداً على هذه الحادثة :

فإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي	تضمنه القرطاس بل هو في صدري
يسير معي حيث استقلت ركائي	ويتزل إن أنزل ويدفن في قبري
دعوني من إحراق رق وكاغد	وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري
وإلا فعودوا في المكاتب بدأة	فكم دون ما تبغون لله من ستر
كذاك النصارى يحرقون إذا علت	أكفهم القرآن في مدن الثغر <sup>(٢)</sup>

قلت بحول الله تعالى : فإذا كان الإمام ابن حزم له أعداء في حياته ، وتعرض للافتراء في عقيدته في حياته ، وحرق كتبه في حياته ، بالإضافة إلى أن معظم كتبه في عداد المفقود في يومنا ، فلا غرابة أن يختاره أعداء الإسلام حتى ييثوا سمومهم وينسبونها لهذا الإمام .

لذا يكفيننا في حق هذا العالم أن نرد كل ما ينسب إليه من كفر وشرك استناداً على مدح العلماء له واستناداً على ما تعرضت له كتبه من الحرق في حياته والضياع بعد مماته ، وما تعرض له هو في حياته من الافتراء .

لكن وجب علينا التنبيه على ما ورد من طوام منسوبة إليه في بعض كتبه مع بيان الصواب .  
وحديثنا هنا عن كتاب تعرض لشتى صنوف التشويه ، فهو كتاب في العقائد ، وهو كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم . ولا شك أن هذا الكتاب تعرض لكثير من التحريف والدس إذ نص

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠١/١٨-٢٠٢). (٢)

(٢) سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٠٥/١٨). (٢)

على كلام لم يتجرأ على القول به حتى غلاة المعتزلة ، حيث ورد في المطبوع من كتاب الفصل : ( وكذلك من قال أن ربه جسم فإنه إن كان جاهلاً أو متأولاً فهو معذور !!! لا شيء عليه !!! ويجب تعليمه فإذا قامت الحجة عليه من القرآن والسنن فخالف ما فيهما عناداً فهو كافر يحكم عليه بحكم المرتد ، وأما من قال أن الله عز وجل هو فلان لإنسان بعينه أو أن الله تعالى يحل في جسم من أجسام خلقه أو أن بعد محمد صلى الله عليه وسلم نبياً غير عيسى بن مريم فإنه لا يختلف اثنان في تكفيره لصحة قيام الحجة بكل هذا على كل أحد ، ولو أمكن أن يوجد أحد يدين بهذا لم يبلغه قط خلافه لما وجب تكفيره حتى تقوم الحجة عليه )<sup>(١)</sup> .

قلت بحول الله تعالى : فهذا النص وحده كاف في بيان أن كتاب الفصل كتاب ملعوب فيه ، والنص السابق إيراده يغني عن الرد عليه ، لكن أحببت ذكر نص من نفس الكتاب يرد على ما سبق ، حيث قال الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) : ( فلو كان الباري تعالى عن إلحادهم جسماً لاقتضى ذلك ضرورة أن يكون له زمان ومكان هما غيره ، وهذا إبطال التوحيد وإيجاب الشرك معه تعالى لشئتين سواه ، وإيجاب أشياء معه غير مخلوقة ، وهذا كفر ، وقد تقدم إفسادنا لهذا القول )<sup>(٢)</sup> .

وقال في موضع آخر من نفس الكتاب أيضاً : ( ومن قال أن الله تعالى جسم لا كالأجسام فليس مشبهاً ، لكنه ألحد في أسماء الله تعالى إذ سماه عز وجل بما لم يسم به نفسه ، وأما من قال أنه تعالى كالأجسام فهو ملحد في أسمائه تعالى ومشبه مع ذلك )<sup>(٣)</sup> .

أقول بحول الله تعالى : وكيف يعتبر مسلماً بل موحداً من لم يعرف الله عز وجل ، فظن ربه أنه فلان من البشر ، أو أن ربه حل في جسم إنسان كما تقول النصارى تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . فهل نقول على هذا القول أن النصارى لا يكفرون إلا بعد قيام الحجة ؟!! سبحانك ربي هذا بهتان عظيم . بل قال الإمام ابن حزم عن النصارى أنهم لا يعرفون ربهم لأجل هذا الاعتقاد فقال في نفس كتاب الفصل ما نصه : ( وفي الباب المذكور أن المسيح قال لا يعلم الولد غير الأب ولا يعلم الأب غير الولد . قال أبو محمد رضي الله عنه : هذا عجب جداً لأن المسيح عندهم ابن الله بلا خلاف بينهم ، والله تعالى عن كفرهم هو والد المسيح وأبوه ، وهكذا يطلق النذل باطرة في رسائله المتننة متى ذكر الله فإنما يقول قال الله والد ربنا المسيح أمراً كذا وكذا ، ثم هاهنا قال : ( إن المسيح قال إنه لا يعلم الأب إلا الابن ولا يعلم الابن إلا الأب ) ، فقد وجب ضرورة أن التلاميذ وسائر النصارى لا يعلمون الله

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢٩٣/٣) .

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢٧٨/٢) .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢٨١/٢) .



تعالى أصلاً ، ولا يعرفون المسيح البتة ، فهم جهلاء بالله تعالى وبالابن ، ومن جهل الله تعالى ولم يعرفه فهو كافر ، فهم كفار كلهم أسلافهم وأخلافهم (١) .

أقول بحول الله تعالى : فإن كان هذا هو المقرر عند الإمام ابن حزم ، من أن من جهل الله تعالى ، ولم يعرفه فهو كافر ، فكيف من ظن أن الله - تعالى عن ذلك - جسم من الأجسام؟! ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية لما قال : ( والجهل بالله في كل حال كفر ، قبل الخبر ، وبعد الخبر ) (٢) .

وقد بين الإمام ابن حزم أنه ما ثم إلا كافر أو مؤمن ، فقال في نفس الكتاب : ( كل كافر فهو مشرك وكل مشرك فهو كافر ، وكل من لم يكن كافراً مشركاً فهو مؤمن إذ لا سبيل إلى دين ثالث وبالله تعالى التوفيق ) (٣) .

فهل تقولون أن الإمام ابن حزم يعتبر من ظن أن الله - تعالى الله عن ذلك - جسماً من الأجسام من أهل الإيمان؟! سبحانك ربي هذا بهتان عظيم .

قال الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) : ( ولكن العامي والأسود المجلوب من غانة ومن هو مثلهم إذا أسلم فقد عرف بلا شك ما الإسلام الذي دخل فيه وأنه أقر بالله أنه إلهه ، لا إله غيره ، وأن محمداً رسول الله إليه وأنه قد دخل في الدين الذي أتى به محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ما لا يخفي على أحد أسلم الآن ) (٤) .

أقول بحول الله تعالى : لقد فصل الإمام ابن حزم في هذا النقل ما قد يكون أجمله في غيره ، فقد وضح وبجلاء أن هناك ضروريات لا تخفى على كل من أسلم وأنه بتحقيقها يكون قد دخل في دين الله « الإسلام » و لن يحققها إلا من عرفها ومنها إقراره بالله تعالى أنه إلهه ، وليس فلاناً أو علاناً ، وهذه من المسلمات عند كل ذي لب .

ولم تسعفنا النسخ المخطوطة في إثبات الدس والتحريف في كتاب الفصل في الملل والنحل لابن حزم ، لقلة المصادر ، ووجدنا أن المصادر التي اطلعنا عليها من النسخ المخطوطة يوجد فيها النصوص المدسوسة مع بعد نسخها عن عهد المؤلف بكثير . إلا أن النص السابق الوارد في كتاب الفصل المطبوع ليدل بجلاء على أن كتاب الفصل ملعوب فيه ولا حول ولا قوة إلا بالله . وبتعبير الإمام ابن حزم فإن الدس والتحريف في كتاب الفصل لا يخفى على أحد كما لا يخفى ضوء النهار على ذي بصر .

لذا وجب علينا بيان النصوص الكفرية الصريحة في الكفر الموجودة في هذا الكتاب لكي ننبه الناس عليها ، كما قال الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) : ( وحاصله أن الذي يجب علينا عند الوقوف على

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٧٥/٢) .

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٢٦/٧) .

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢٨٣/٣) .

(٤) النبذ في أصول الفقه لابن حزم ، ص ٧٣ .

شيء مما فيه ما لا يجوز اعتقاده من مؤلفات المتقدمين أو أشعارهم أو خطبهم أو رسائلهم أن نحكم على ذلك الموجود بما يستحقه ويقتضيه ، ونوضح للناس ما فيه ونحذرهم عن العمل به والركون إليه ، ونكل أمر قائله إلى الله مع التأويل له بما يمكن وإبداء المعاذير له بما لا يردده الفهم ويأباه العقل (١) .

قلت بحول الله تعالى : فمن ذلك ما ورد في المطبوع من كتاب الفصل منسوباً إلى ابن حزم أنه قال : ( وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً لم يعمل خيراً قط فلما حضره الموت قال لأهله إذا مت فأحرقوني ثم ذروا رمادي في يوم راح نصفه في البحر ونصفه في البر فوالله لئن قدر الله تعالى علي ليعذبني عذاباً لم يعذبه أحداً من خلقه وأن الله عز وجل جمع رماده فأحياه وسأله ما حملك على ذلك قال خوفك يا رب وأن الله تعالى غفر له لهذا القول (٢) .

قال أبو محمد : فهذا إنسان جهل إلى أن مات أن الله عز وجل يقدر على جمع رماده وإحيائه وقد غفر له لإقراره وخوفه وجهله .

وقد قال بعض من يحرف الكلم عن مواضعه (٣) أن معنى ( لئن قدر الله علي ) إنما هو لئن ضيق الله علي كما قال تعالى : [ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ ] (الفجر: ١٦) قال أبو محمد : وهذا تأويل باطل لا يمكن لأنه كان يكون معناه حينئذ ( لئن ضيق الله علي ليضيقن علي ) وأيضاً فلو كان هذا لما كان لأمره بأن يحرق ويذر رماده معنى ولا شك في أنه إنما أمره بذلك ليفلت من عذاب الله تعالى .

قال أبو محمد : وأبين من شيء في هذا (٤) قول الله تعالى : [ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ] (المائدة: ١١٢) إلى قوله : [ وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا ] (المائدة: ١١٣) فهؤلاء الحواريون الذين أثنى الله عز وجل عليهم قد قالوا بالجهل لعيسى عليه السلام هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء ، ولم يبطل بذلك إيمانهم وهذا ما لا مخلص منه وإنما كانوا يكفرون لو قالوا ذلك بعد قيام الحجة وتبيينهم لها (٥) .

(١) رسالة في وجوب توحيد الله عز وجل ، ص ١٠٥ .

(٢) هذه رواية بالمعنى ، وقد مر ذكر روايات الحديث في كتب السنة في الجزء الأول بفضل الله عز وجل .

(٣) هذه العبارة من أبين ما يبين أن هذا القول مفسوس عليه .

(٤) لاحظ الأسلوب هنا ، والأسلوب عند الدس على شيخ الإسلام ابن تيمية ، فالدس عند دسه على شيخ الإسلام ابن تيمية وضع تأويلاً كفرياً للحديث ومن ثم أتبعه بحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وهنا أتبعه بقول الحواريين . حتى التشابه في أسلوب الاستدلال والكلام .

(٥) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٢٩٦/٣) .

قلت بحول الله تعالى : وهذا الكلام السابق كفر واضح وقد مر التنبيه والرد على مثل هذا الاعتقاد الساقط في الجزء الأول من هذه الرسالة ، وقد مر ذكر أقوال ابن حزم في الجزء الأول في الرد على بعض الشبهات ، فلو تأملتها لوجدت نفساً مختلفاً هنا .

قال الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) : ( وأما قوله تعالى : [ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ] فليس علي ما ظنوه من الظن السخيف الذي لا يجوز أن يظن بضعيفة من النساء أو بضعيف من الرجال إلا أن يكون قد بلغ الغاية من الجهل فكيف بنبي مفضل على الناس في العلم؟! ومن المحال المتيقن أن يكون نبي يظن أن الله تعالى الذي أرسله بدينه لا يقدر عليه ، وهو يرى أن آدميا مثله يقدر عليه ، ولا شك في أن من نسب هذا للنبي الفاضل صلى الله عليه وسلم فإنه يشتد غضبه لو نسب ذلك إليه ، أو إلى ابنه <sup>(١)</sup> ، فكيف إلى يونس عليه السلام الذي يقول فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لَا تَفْضُلُونِي عَلَى يُوسُفَ بْنِ مَتَّى » <sup>(٢)</sup> . فقد بطل ظنهم بلا شك وصح أن معنى قوله : [ فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ ] أي لن نضيق عليه كما قال تعالى : [ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ] (الفجر: ١٦) أي ضيق عليه <sup>(٣)</sup> .

قلت بحول الله تعالى : هذا هو نفس ابن حزم وأسلوبه ، فقارن بين الفقرتين لترى الفرق . ومن الأدلة على بطلان نسبة القول السابق إلى الإمام ابن حزم أنه قال في رسالة الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده والقول به في الملة والنحلة باختصار وبيان (ورقة ١١٩ب) : ( ومن قال أنه ليس عند الله عز وجل أصلح مما فعل بنا لأنه لو كان عنده أصلح مما فعل بنا ولم يعطينا إياه لكان بخيلاً محايياً فهو كافر من وجهين : أحدهما : أنه عجز ربه تعالى فجعله عاجزاً مطبوعاً لا يقدر إلا على ما فوقه أن يأتي به فقط ، وهذه صفة منقوص البنية متناهي القوة ذي طبيعة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، والوجه الآخر : تكذيبه القرآن في ما أورد ما وقع ذلك فإنه مكابر له لأنه لا يشك ذو مسكة عقل في أنه تعالى كان قادراً على أن يخلقنا ملائكة أو أنبياء كلنا أو في الجنة كما خلق آدم

<sup>(١)</sup> فله در الإمام ابن حزم ما أصدقه في وصف الواقع ، فهكذا هم المدافع عن إسلام الجاهلين برب العالمين والمدافعين عن إسلام الطواغيت وعابديهم المشركين ، ينسبون جهل أبسط معاني العقيدة إلى الأنبياء وصحابتهم ، ونفس ما رموهم به لو نسبته أحدهم إليهم أو إلى أبنائهم الذين لم يبلغوا الحلم بعد لغضبوا أشد الغضب ، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

<sup>(٢)</sup> لعله رواه بالمعنى ، أو أننا لم نعثر عليه بذلك اللفظ ، فقد أخرج هذا الحديث البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء / باب قول الله تعالى : [ وَإِنْ يُوسُفَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ] (الصفات: ١٣٩) بلفظ : « لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ » . زَادَ مُسَدِّدٌ : « يُوسُفَ بْنَ مَتَّى » ، وفي رواية أخرى : « مَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ بْنِ مَتَّى » . (ط. المكتز :

ص ٩٤٤ ، الطبعة السلطانية (١٥٩/٤) .

<sup>(٣)</sup> الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣٦/٤) .

عليه السلام ولا يكلفنا شيئاً أو ألا يخلق من يدري أنه يكفر به أو يعصيه أو أن يميتها قبل البلوغ كما أمات سائر الصبيان ) اهـ .

قلت بحول الله تعالى : والكلام السابق لابن حزم يهدم ما ورد في فصل كامل في كتاب الفصل في مسألة من يكفر ومن لا يكفر ، حيث جعل الكافر من كذب القرآن فقط ، حتى ولو كان في مسألة لا يتحقق التوحيد إلا به ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

### فصل : تمييز الصحيح من السقيم فيما ورد في كتاب الفصل في الملل حول أقسام المحال<sup>(١)</sup>

والآن أريد بحول الله تعالى أن أبين الصحيح من السقيم فيما ورد في كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل حول أقسام المحال ، وبيان أن الباطل الذي ورد فيه مناقض لما قرره الإمام ابن حزم في نفس الكتاب ، وأنه لا يمكن أن يصدر مثل هذه الأباطيل من عالم مثل الإمام ابن حزم رحمه الله .  
وأنا أنقل لكم النص كاملاً مجزئاً مع التعليق عليه .

( قال أبو محمد : وقد اضطرب الناس في السؤال عن أشياء ذكروها وسألوا هل يقدر الله تعالى عليها أم لا واضطربوا أيضاً في الجواب عن ذلك .

قال أبو محمد : ونحن مبينون بحول الله وقوته وجه تحقيق السؤال عن ذلك وتحقيق الجواب فيه دون تخليط ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . فنقول وبالله تعالى التوفيق : أن السؤال إذا حقق بلفظ يفهم السائل منه مراد نفسه ويفهم المستول مراد السائل عنه فهو سؤال صحيح والجواب عنه لازم ، ومن أجاب عنه بأن هذا سؤال فاسد وأنه محال فإنما هو جاهل بالجواب منقطع متسلل عنه.

وأما السؤال الذي يفسد بعضه بعضاً وينقض آخره أوله فهو سؤال فاسد لم يحقق بعد ، وما لم يحقق السؤال عنه فلم يسأل عنه ، وما لم يسأل عنه فلا يلزم عنه جواب على مثله ، فهاتان قضيتان جامعتان وكافيتان في هذا المعنى لا يشذ عنهما شيء منه إلا أنه لابد من جواب ببيان حوالته لا على تحقيقه ولا على تشككه ولا على توهمه وبالله تعالى التوفيق ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : إلى هنا لا إشكال وهي مقدمة جيدة سديدة ، وقصده من آخر جملة (إلا أنه لابد من جواب ببيان حوالته لا على تحقيقه ولا على تشككه ولا على توهمه) أن السؤال الذي يفسد بعضه بعضاً وإن لم يلزم عليه إجابة لأنه لم يسأل بعد ، لكن لا بد من جواب على حوالته أي

(١) وقد اضطرب أناس كثيرون في هذا الباب ، وقبل قراءة هذا الفصل عليك بمراجعة المقدمتين الخامسة والسادسة في الجزء الأول من هذه الرسالة .

على ما يؤول إليه ، أي نجيب الشخص ببيان فساد سؤاله ، وليس جوابنا على أن سؤاله متحقق أو متشكل أو حتى أنه متوهم ، فالسؤال الفاسد ليس متحقق ولا متشكل ولا متوهم أصلاً ، وبالله التوفيق . اهـ .

(... ثم نحد المسئول عنه في هذا الباب بحد جامع بحول الله تعالى وقوته فيرتفع الإشكال في هذه المسألة إن شاء الله تعالى فنقول وبالله تعالى التوفيق وبه نتأيد أن الشيء المسئول عنه في هذا الباب إن كان إنما سأل السائل عن القدرة على إحداث فعل مبتدأ أو على إعدام فعل مبتدأ ، فالمسئول عنه مقدور عليه ولا نحاشي شيئاً ، والسؤال صحيح والجواب عنه بنعم لازم ، وإن كان المسئول عنه ما لا ابتداء له فالسؤال عن تغييره أو إحداثه أو إعدامه سؤال متفاسد لا يمكن السائل عنه فهم معنى سؤاله ولا تحقيق سؤاله ، وما كان هكذا لا يلزم الجواب عنه على تحقيقه ولا على تشكله لأن الجواب عن التشكل لا يكون إلا عن سؤال ، وليس ها هنا سؤال أصلاً) . اهـ .

أقول بحول الله تعالى : وهذه مقدمة رائعة أيضاً ، وهذه القاعدة والتي قبلها تدل على راحة عقل ابن حزم وفرط ذكائه ، وأن الكلام المشكل الذي ورد فيما سيأتي لا يمكن أن يقول به هذا العالم الجليل لأنه سيناقض بذلك هاتين القاعدتين الهامتين . اهـ .

(... ثم نقول وبالله تعالى نتأيد أن من الواجب أن نبين بحول الله تعالى وقوته ما المحال وعلى أي معنى تقع هذه اللفظة وعما ذا يعبر به عنه ، فإن من قام بشيء ولم يعرف تحقيق معناه فهو في غمرات من الجهل فنقول وبالله تعالى نتأيد : إن المحال ينقسم أربعة أقسام لا خامس لها أحدها محال بالإضافة والثاني محال في الوجود والثالث محال فيما بيننا في بنية العقل عندنا والرابع محال مطلق . فأحال بالإضافة : مثل نبات اللحية لابن ثلاث سنين ، وإحباله امرأة ، وكلام الأبله الغبي في دقائق المنطق ، وصوغه الشعر العجيب ، وما أشبه هذا ، فهذه المعاني موجودة في العالم ممن هي ممكنة منه ممتعة من غيرهم .

وأما المحال في الوجود : فكانقلاب الجماد حيواناً ، والحيوان جماداً أو حيواناً آخر ، وكنطق الحجر ، واختراع الأجسام ، وما أشبه هذا ، فإن هذا كله ليس ممكناً عندنا البتة ولا موجوداً ولكنه متوهم في العقل متشكل في النفس كيف كان يكون لو كان .

وهذين القسمين تأتي الأنبياء عليهم السلام في معجزاتهم الدالة على صدقهم في النبوة ) اهـ .

أقول بحول الله تعالى : وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه ، والمقصود من اختراع الأجسام أي إيجادها من العدم ، والأنبياء عندما يأتون بمثل هذا المحال ، يكون الإيجاد من الله سبحانه وتعالى بلا شك ، وإنما يظهر هذا الأمر على أيديهم ، مثل انقلاب عصا موسى عليه السلام حية وما شابهه . فالله سبحانه

وتعالى قادر على المستحيلات ، ووجه إتيان الأنبياء بهذه المحالات على وجه ظهور هذه الأمور على أيديهم ، وليس على وجه أنهم هم أحدثوا هذه الأشياء فتأمل ، وبالله تعالى التوفيق . اهـ

( ... وأما المحال فيما بيننا في بنية العقل فكون المرء قائماً قاعداً لا قاعداً معاً وسائر ما لا يتشكل في العقل فيما يقع فيه التأثير لو أمكن فيما دون الباري عز وجل ، فهذه الوجوه الثلاثة من سأل عنها أيقدر الله تعالى عليها فهو سؤال صحيح مفهوم معروف وجهه ، يلزم الجواب عنه بنعم ، إن الله قادر على ذلك كله . إلا أن المحال في بنية العقل فيما بيننا لا يكون البتة في هذا العالم لا معجزة لنبي ولا بغير ذلك البتة هذا واقع في النفس بالضرورة ، ولا يبعد أن يكون الله تعالى يفعل هذا في عالم له آخر ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : قوله (وسائر ما لا يتشكل في العقل فيما يقع فيه التأثير لو أمكن) أي الأمور التي لا تتشكل في العقل لو تخيل العقل إمكانية حدوثها . قوله (فيما دون الباري عز وجل) استثناء للمحال المطلق الذي سيأتي بيانه . قوله ( فهذه الوجوه الثلاثة من سأل عنها أيقدر الله تعالى عليها فهو سؤال صحيح مفهوم معروف وجهه ) من الخلط العجيب ، فإنني قد بينت بحول الله تعالى وقدرته أن هذه الأشياء من العدم ، وهي لا شيء باتفاق العقلاء ، ونرد على هذا القول بالقاعدتين التي قررهما ابن حزم في بداية الكلام فراجعهما ، وراجع كلامنا على المحال لذاته في الجزء الأول من هذه الرسالة . ولكن نعود فنؤكد مسألة مهمة وهي أن الأمور التي لا تتشكل في العقل فيما يقع فيه التأثير لو أمكن أنواع :

النوع الأول : ما لا يتشكل في العقل لأن العقل ليست لديه القدرة الكافية لتصوير مثل هذه الأمور ، ولا يعني عجز العقل عن تصور مثل هذه الأمور أن ينكر الموحد قدرة الله عليها ، فالعقل بطبيعته عاجز عن كثير من الأمور ، وكذلك فإن عجز العقل عن تصور بعض الأمور لا يكون عذراً في عدم الإيمان بقدرة الله عليها ، فإنه لا يكيل قدرة الله تعالى بعقله العاجز إلا كافر ما قدر الله حق قدره . النوع الثاني : ما لا يتشكل في العقل لأنه لا شيء ، ولأنه لا حقيقة له أصلاً ، وهو عرف بالعقل بطلانه وكونه لا شيء ، مثل المحال لذاته ، مثل الجمع بين النقيضين في وقت واحد والذي حاصل جمعها في آن واحد هو اللا شيء أي العدم .

وإلى هذا النوع الثاني أشار بقوله في كتابه التقريب لحد المنطق (٤٣/١) : ( فمحال لا يتشكل في العقل أن يكون شيء قائم بنفسه لا قائم بنفسه ) . وقال في موضع آخر (٥٣/١) : ( والكذب على الخالق عز وجل كذب بحت ، وكذلك المحال كذب بحت ، متساو كل ذلك في أنه كذب استواء صحيحاً ، لا تفاضل فيه ، ولا أشد ولا أضعف ، لكن بعضها أعظم إثماً وأقبح في الشناعة من بعض ) اهـ .

أما قوله : ( إلا أن المحال في بنية العقل فيما بيننا لا يكون البتة في هذا العالم لا معجزة لنبي ولا غير ذلك البتة هذا واقع في النفس بالضرورة ، ولا يبعد أن يكون الله تعالى يفعل هذا في عالم له آخر ) فهو من العجب العجائب ، فلماذا هذا التخصيص ؟ فمادام أن هذا شيئاً عنده ، فلماذا يخص قدرة الله على ذلك في غير هذا العالم ؟؟!

( ... وأما المحال المطلق فهو كل سؤال أوجب على ذات الباري تغييراً فهذا هو المحال لعينه الذي ينقض بعضه بعضاً ويفسد آخره أوله ، وهذا النوع لم يزل محالاً في علم الله تعالى ، ولا هو ممكن فهمه لأحد ، وما كان هكذا فليس سؤالاً ولا سأل سائله عن معنى أصلاً ، وإذا لم يسأل فلا يقتضي جواباً على تحقيقه أو توهمه ، لكن يقتضي جواباً بنعم أو لا لئلا ينسب بذلك إلى وصفه تعالى بعدم القدرة الذي هو العجز بوجه أصلاً ، وإن كنا موقنين بضرورة العقل بأن الله تعالى لم يفعله قط ، ولا يفعله أبداً ، وهذا مثل من سأل أيقدر الله تعالى على نفسه أو على أن يجهل أو على أن يعجز أو أن يحدث مثله أو على إحداث ما لا أول له ، فهذه أسئلة تفسد بعضها بعضاً تشبه كلام المرورين والمجانين وكلام من لا يفهم وهذا النوع لم يزل الله تعالى يعلمه محالاً ممتنعاً باطلاً قبل حدوث العقل ، وبعد حدوثه أبداً ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : الكلام السابق فيه من الحق الأبلج ، والباطل اللجلج ، فراجع القاعدتين اللتين قال بهما في أول حديثه ، ومن ثم انظر إلى هذه الفقرة ، فكيف يقول أن مثل هذه الأمور لا تقتضي جواباً على تحقيقه أو توهمه ومن ثم يقول أنه يقتضي جواباً بنعم أو لا ؟؟؟! وليت شعري كيف يقول أن هذا من المحال المطلق الذي ليس بسؤال ولا سأل صاحبه عن معنى أصلاً ومن ثم يقول أنه يقتضي جواباً بنعم أو لا ؟؟ فما دام ما نطق به الناطق السفهية ليس بسؤال فلماذا يقتضي إجابة أصلاً ؟ وما دام أن هذا يشبه كلام المرورين والمجانين ، فكيف يقتضي جواباً ، وهل كلام المرورين والمجانين يجاب عليه ؟؟!!

وعلى فرض أنه يلزم أن يجاب عليه فكيف يجاب على السؤال بنعم أو لا ؟؟؟؟!! وإذا لاحظت الفقرة التي ذكرها حول نوع المحال الذي أسماه المحال في بنية العقل قال : ( يلزم الجواب عنه بنعم ) وهنا يقول يلزم عنه الجواب بنعم أو لا ؟ كل ذلك تناقضات عجيبة ، والله المستعان . ومن ثم فإن هذه الأسئلة كما وقررنا في الفصل السابق من الكفر والإلحاد والزندقة . يمكن ، والجواب عليه بنعم كفر ، والجواب عليه بلا كفر أيضاً ، بل يجاب على مثل هذا الإلحاد ببيان وجه إلحاده ليس إلا ، أي نجيب عليه كما قال ابن حزم ( ببيان حواته لا على تحقيقه ولا على تشككه ولا على توهمه ) .



وتوضيح ذلك أن من قال لنا : هل يقدر الله تعالى أن يخلق إلهاً مثله ؟ يريد أن يموه علينا أن ما سألناه سؤال صحيح ، ويريد بذلك أننا لو أجبنا بنعم سيقول أثبتتم أنه من الممكن أن يكون لله مثيلاً ، ولو أجبناه بلا سيقول قلتم لا يقدر ربكم ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

نقول له : ما تفوهت به من الكفر والزندقة والإلحاد ، بل من الجنون والفسطحة الكلامية التي لا يتفوه بمثله إلا كافر زنديق ما قدر الله حق قدره ، فإن سؤالك يفسد أوله آخره ، فإن الله ليس بمخلوق ولا مثيل له ، وهو على كل شيء قدير . فلو كنت مستفهماً منا وقلت لنا هل ربكم مخلوق ؟ قلنا لك لا ليس بمخلوق ، كيف يكون مخلوقاً وهو خلق كل شيء ؟ ولو كنت مستفهماً منا وقلت لنا هل لربكم مثيل ؟ قلنا لك : لا ربنا ليس كمثله شيء ، فهو واحد في ذاته وصفاته وأفعاله . ولو كنت مستفهماً منا وقلت لنا ، هل من الممكن وجود إله ثان مع الله قلنا لك مستحيل وهاك رد ربنا عليك ، حيث قال ربنا في كتابه العزيز : [ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ] (الأنبياء: ٢٢) ، ولو كنت مستفهماً منا وقلت لنا هل ربكم على كل شيء قدير ؟ قلنا لك نعم ربنا على كل شيء قدير ، فهو متره عن العجز مطلقاً وعن كل صفات النقص ، ومتره أن تكون صفاته ناقصة ، تبارك ربنا وتعالى . فهكذا هي الأسئلة المفهومة ، أما حاصل سؤالك معناه هل يقدر ربكم أن لا يقدر ؟ فهو سؤال يفسد أوله آخره ، وينقض بعضه بعضاً ، ومثل هذه الأسئلة معلومة لدى العقلاء بطلانها وعدم كونها سؤالاً صحيحاً . وبالله التوفيق .

أما قوله ( لكن يقتضي جواباً بنعم أو لا لئلا ينسب بذلك إلى وصفه تعالى بعدم القدرة الذي هو العجز بوجه أصلاً ) ، فإن عدم القدرة على الشيء هو العجز لا محالة ، ولكن المحال المطلق ليس بشيء ولا بسؤال أصلاً ، بل هو العدم ، وكذلك المحال لذاته . ومن ثم الجواب على المحال المطلق بنعم أو لا كلاهما يقتضي الكفر كما وقد بينا ، فكيف يلزم عليه إجابة ، وعلى فرض لزوم عليه الإجابة فكيف يطلق الخيار فيقول (جواباً بنعم أو لا) فالله المستعان على هذا الخلط العجيب من الداس . اهـ

( ... وأما المحال في العقل وهو القسم الثالث الذي ذكرنا قبل فإن العقل مخلوق محدث خلقه الله تعالى بعد أن لم يكن وإنما هو قوة من قوى النفس عرض محمول فيها أحدثه الله تعالى وأحدث رتبته على ما هي عليه مختاراً لذلك تعالى ، وبضرورة العقل نعلم أن من اخترع شيئاً لم يكن قط لا على مثال سلف ولا عن ضرورة أوجبت عليه اختراعه ، لكن اختار أن يفعل ، فإنه قادر على ترك اختراعه قادر على اختراع غيره مثله أو خلافه ، ولا فرق بين قدرته على بعض ذلك وبين قدرته على سائرته ) اهـ

أقول بحول الله تعالى : لا شك فيما يقوله هنا ، وفيه حق ملبس عليه بباطل ، لكن لا علاقة للأمر بالمحال لذاته ، فلا تغتر بهذا الخلط ، فإنه استدلال ليس في محله ، وبيان وجه ذلك أن الله قادر على



اختراع أي شيء على أي شكل أراد ، لكن لما يتعلق الأمر بالحال في العقل أو الحال المطلق فمحصل المعنى أن يخترع لا شيء ، لأن هذا هو مآل الحال في العقل ، وهو سفسطة كلامية . وتسمية الحال لذاته الحال في العقل ليس من باب كيل قدرة الله بالعقول ، ولكن كيل القول الصحيح من السقيم بالعقول كما وأسلمنا فتأمل جيداً ولا تظن بنا ما ليس فينا ، وافهم هذا الفرق جيداً. اهـ

( ... فكل ما خلقه الله تعالى محالاً في العقل فقط فإنما كان محالاً مذ جعله الله تعالى محالاً وحين أحدث صورة العقل لا قبل ذلك ، فلو شاء تعالى أن لا يجعله محالاً لما كان محالاً ، وكذلك من سأل هل يقدر الله تعالى على أن يجعل شيئاً موجوداً معدوماً معاً في وقت واحد أو جسماً في مكانين أو جسمين في مكان ، وكل ما أشبه هذا فهو سؤال صحيح ، والله تعالى قادر على كل ذلك لو شاء أن يكونه لكونه ومن البرهان على ذلك ما نراه في منامنا مما لا شك أنه محال في حال اليقظة ممتنع يقيناً ونراه في منامنا ممكناً محسوساً مرئياً ببصر النفس مسموعاً بسمعها فبالضرورة يدري كل ذي حس أن الذي جعل المحال ممكناً في النوم كان قادراً على أن يوجد ممكناً في اليقظة ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : الحال لذاته هو العدم ، والعدم أي اللاشيء لا يرى لا في المنام ولا في اليقظة لذا فهذا قياس باطل . هذا خلط بين الحال في الوجود والحال بالإضافة ، وبين الحال لذاته . فالحال بالوجود نعم إنما كان محالاً لأن الله عز وجل جعله محالاً مثل نواميس الكون التي تبقى كما هي لإرادة الله عز وجل لذلك ، ولا تتغير إلا بإرادة الله عز وجل ، فمتى ما أراد الله جعلها على مثال آخر جعلها ولا غرابة فهو على كل شيء قدير . أما أن يكون الشيء موجوداً معدوماً معاً في وقت واحد فهذا هو العدم أي اللاشيء باتفاق العقلاء ، وهذا المعدوم أي اللاشيء لا يكون لا في المنام ولا في غيره ، لأنه بكل بساطة عدم . فكون الشيء موجوداً معدوماً معاً في وقت واحد ليس بشيء قبل وجود العقل أيضاً ، ولما جعل الله لنا العقول عرفنا بذلك أن الحال لذاته لا شيء . ولقد حث الله عز وجل على استخدام العقل وذم من عطله . وإنما الضرر في جعل العقل فوق الشرع . قال الله عز وجل : [ مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالْأَعْمَى وَالْأَصْمَى وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ] (هود: ٢٤) ، وقال سبحانه : [ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ] (الأنعام: ٥٠) ، وقال سبحانه : [ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ] (الرعد: ١٦) ، وقال سبحانه : [ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ] (الزمر: ٩) ، وقال سبحانه : [ قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ] (المائدة: ١٠٠) ، وقال سبحانه : [ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ

كَبِيرٍ ۖ وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ ۚ فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ۚ [ (الملك: ٨-١١) . اهـ

( ... وكذلك من سأل هل الله تعالى قادر على أن يتخذ ولداً فالجواب أنه تعالى قادر على ذلك وقد نص عز وجل على ذلك في القرآن قال الله تعالى : [ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ] (الزمر: ٤) وكذلك قال تعالى : [ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُوَ لَا تَتَّخِذُنَا مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ] (الأنبياء: ١٧) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : هذه طامة عجيبة ، وفهم خبيث لكلام رب العزة جل جلاله ، فالله سبحانه وتعالى منزّه عن اتخاذ الولد بأي شكل ، فانظر كيف رد الله عز وجل على من قال بذلك : [ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۚ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۚ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا ۚ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ۚ وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا ۚ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا ۚ لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ۚ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ۚ ] (مريم: ٨٨-٩٥)

والآن لننظر في تفسير الآيتين اللتين استدل بهما .

قال الله عز وجل : [ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ] (الزمر: ٤)

قال الشوكاني في تفسير هذه الآية : ( فلو أراد أن يتخذ ولداً لامتنع اتخاذ الولد حقيقة ، ولم يتأت ذلك إلا بأن يصطفي [ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ] أي : يختار من جملة خلقه ما يشاء أن يصطفيه ، إذ لا موجود سواه إلا وهو مخلوق له ، ولا يصح أن يكون المخلوق ولداً للخالق لعدم المجانسة بينهما ، فلم يبق إلا أن يصطفيه عبداً كما يفيد التعبير بالاصطفاء مكان الاتحاد ؛ فمعنى الآية : لو أراد أن يتخذ ولداً لوقع منه شيء ليس هو من اتخاذ الولد ، بل إنما هو من الاصطفاء لبعض مخلوقاته ، ولهذا نزه سبحانه نفسه عن اتخاذ الولد على الإطلاق ، فقال : [ سُبْحَانَهُ ] أي : تنزيهاً له عن ذلك ، وجملة [ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ] مبينة لتنزّهه بحسب الصفات بعد تنزّهه بحسب الذات ، أي : هو المستجمع لصفات الكمال المتوحد في ذاته ، فلا مماثل له ، القهّار لكل مخلوقاته ، ومن كان متصفاً بهذه الصفات استحال وجود الولد في حقه ، لأن الولد مماثل لوالده ، ولا مماثل له سبحانه ) . اهـ

وهناك تفسير آخر للآية السابقة ذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٨٥/٧) : ( ثم بين تعالى أنه لا ولد له كما يزعمه جهلة المشركين في الملائكة ، والمعاندون من اليهود والنصارى في العزيز ، وعيسى فقال : [ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ] أي : لكان الأمر على خلاف ما

يزعمون<sup>(١)</sup> . وهذا شرط لا يلزم وقوعه ولا جوازه ، بل هو محال ، وإنما قصد تجهيلهم فيما ادعوه وزعموه ، كما قال: [ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُوًّا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ] (الأنبياء: ١٧) ، [ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ] (الزخرف: ٨١) ، كل هذا من باب الشرط ، ويجوز تعليق الشرط على المستحيل لقصد المتكلم<sup>(٢)</sup> . اهـ

أما الآية الأخرى وهي قول الله عز وجل : [ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهُوًّا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ] بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ ] (الأنبياء: ١٦-١٨)

فقد شرحه الإمام البغوي (ت. ٥١٦هـ) في تفسيره (٣١٣/٥) بقوله : ( وتأويل الآية أن النصارى لما قالوا في المسيح وأمه ما قالوا ردَّ الله عليهم بهذا وقال : [ لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا ] لأنكم تعلمون أن ولد الرجل وزوجته يكونان عنده ، لا عند غيره [ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ] قال قتادة ومقاتل وابن جريج : [ إِنْ ] للنفي ، أي : ما كنا فاعلين . وقيل: [ إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ ] للشرط أي إن كنا ممن يفعل ذلك لاتخذناه من لدنا ، ولكننا لم نفعله لأنه لا يليق بالربوبية . [ بَلْ ] أي دع ذلك الذي قالوا فإنه كذب وباطل ، [ نَقْذِفُ ] نرمي ونسلط ، [ بِالْحَقِّ ] بالإيمان ، [ عَلَى الْبَاطِلِ ] على الكفر ، وقيل: الحق قول الله أنه لا ولد له ، والباطل قولهم اتخذ الله ولداً ، [ فَيَدْمَغُهُ ] فيهلكه ، وأصل الدمع : شج الرأس حتى يبلغ الدماغ ، [ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ] ذاهب ، والمعنى : أنا نبطل كذبهم بما نبين من الحق حتى يضمحل ويذهب ، ثم أوعدهم على كذبهم فقال : [ وَلَكُمُ الْوَيْلُ ] يا معشر الكفار ، [ مِمَّا تَصِفُونَ ] الله بما لا يليق به من الصاحبة والولد ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : خلاصة الأمر أن الآيات السابقة كلها فرض جدلي لا يعني وقوعه بل ولا جواز وقوعه ، وإنما هو رداً على المشركين ، وليبيان فساد مذهبهم من قولهم ، والفرض المستحيل لما كان مرتبطاً بمستحيل دل على استحالته ، ومن هذا الباب قوله تعالى : [ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ] (الأنبياء: ٢٢) ، وقوله تعالى : [ قُلْ إِنْ كَانَ

(١) أي على فرض زعمهم أن الله اتخذ ولداً سبحانه ، لم يكن ذلك حسب اختيارهم بل اختياره هو ، أي رد عليهم من عقيدتهم وبين بطلان مذهبهم ، فقصد من هذا الفرض تجهيلهم فيما ادعوه وزعموه ، ولم يقصد من هذا الفرض أنه جائز أن يقع لو أراد ، لأنه لا يعني فرض المستحيل أنه سيقع ولا أنه ممكن أنه يقع ، كقوله تعالى : [ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ] (الأنبياء: ٢٢) .

(٢) أي تعليق الشرط على المستحيل يجوز لقصد المتكلم شيئاً آخر مثل الرد على المخالف من رأيه ، فالله سبحانه وتعالى بين هنا فساد مذهب المشركين من قولهم ، أي على فرض زعمهم أن الله اتخذ ولداً فلا يكون ذلك مما أرادوا هم واختاروا على زعمهم ، بل يكون ذلك باختياره ، فبطل مذهبهم وادعائهم الولد لله ، ومن ثم أتبع قوله مباشرة بقوله ( سبحانه ) تنزيهاً لنفسه سبحانه وتعالى .

لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ۚ سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ۚ<sup>(١)</sup> (الزخرف: ٨١-٨٢)

فإذا فهمت الآن تفسير الآيتين اللتين استدلل بهما ، عرفت بذلك الاستدلال الفاسد ، ومن ثم فإن ما قاله هنا مناقض تماماً لما قاله في تعريف المحال المطلق أنه **( كل سؤال أوجب على ذات الباري تغييراً )** ، ومناقض لما سيأتي في نهاية كلامه أيضاً .

فمن الدليل على أن هذا الكفر والإلحاد في ذات الله عز وجل منحول على الإمام ابن حزم رحمه الله أمران : عام وخاص . أما العام فإن كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل حوى كثيراً من الكفر ، مثل إعداره للحلولية<sup>(٢)</sup> بالجهل ، وأنهم لا يكفرون إلا بعد إقامة الحجة ، وأيضاً فإن الإمام ابن حزم رحمه الله كان في حياته له من الأعداء الكثير ، فلا يبعد أنهم حرفوا كتبه للنيل منه في حياته قبل أن يكون ذلك في عصورنا . أما الرد الخاص فلأن كلامه في أقسام المحال بشكل عام متناقض ، ومناقض للقاعدتين اللتين قررهما في بداية حديثه . أما كلامه في الفقرة السابقة على وجه الخصوص فإن هناك دليلاً قاطعاً على أنه منحول عليه ، حيث لما استشهد هنا بقوله تعالى : **[ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ ]** (الأنبياء: ١٧) على جواز اتخاذ الله للولد لو أراد ذلك ، يعني ذلك أنه فسر ( إن ) في هذه الآية على أنها شرطية جائزة الوقوع ، والصحيح ما ذكرناه أن ( إن ) في هذه الآية شرطية غير جائزة الوقوع لأنها متعلقة بمستحيل . لكن لابن حزم رحمه الله كلام مخالف في تفسير ( إن ) في هذه الآية حيث يعدها نافية بمعنى ( ما ) ، فقد قال في رسالته في الرد على ابن النغيلة اليهودي ما نصه : ( وكما قال تعالى : **[ لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ ]** (الأنبياء: ١٧) أي ما كنا فاعلين )<sup>(٣)</sup> ، وهذا الأمر يؤكد لنا عدم صحة نسبة الكلام الكفري الإلحادي إلى إمام مثل الإمام ابن حزم رحمه الله .

وإني أرجح أن يكون هذا الكلام نحل على ابن حزم عن طريق أحد أعدائه الكثيرين في حياته ، لأن القاضي أبي بكر بن العربي أثبت نسبة هذا القول إلى الإمام ابن حزم ، ورد عليه حيث قال : ( مسألة

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسير هذه الآية (٧/ ٢٤١) : ( يقول تعالى: **[ قُلْ ]** يا محمد: **[ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ]** أي: لو فرض هذا لعبده على ذلك لأني عبد من عبيده ، مطيع لجميع ما يأمرني به ، ليس عندي استكبار ولا إباء عن عبادته ، فلو فرض كان هذا ، ولكن هذا ممتنع في حقه تعالى ، والشرط لا يلزم منه الوقوع ولا الجواز أيضاً ، كما قال تعالى: **[ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ]** (الزمر: ٤) . اهـ . وهناك تفسير آخر لهذه الآية من أن ( إن ) هنا ليست شرطية بل نافية ، ذكره البغوي في تفسيره (٧/ ٢٢٣) : ( وروي عن ابن عباس: **[ إِنْ كَانَ ]** أي ما كان للرحمن ولد ، فأنا أول العابدين الشاهدين له بذلك ، جعل: "إن" بمعنى الجحد ) . اهـ .

(٢) قد مر ذكر النص .

(٣) رسائل ابن حزم الأندلسي ، ج ٣ ، ص ٥٤ .

هي أشدها : قول ابن حزم : إن الله قادر على أن يتخذ ولداً وأن يخلق إلهاً إذا شاء ذلك وأراد ، بقوله : [ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ] (الزمر: ٤) فانظروا إلى هذه الداهية العظمى ، كيف جهل الجائز من المستحيل في العقل ، والمعقول المفهوم من الكلام دون ما لا يعقل ، فإن هذا الكلام ليس له معنى مفهوم ، إذ قوله : هل يقدر الله أن يتخذ ولداً ليس يفهم ، لأن الله هو الذي لا يتصور أن يكون له ولد ، ولا يمكن ، فإذاً معنى ذلك من قول القائل : هل يقدر الله الذي لا يصح أن يوجد منه ولد على أن يكون له ولد ، فنقض آخر الكلام أوله ، فلم يكن له معنى معقول في نفسه فيستحق جواباً ، وكذلك قوله : هل يقدر الله على أن يخلق إلهاً ، لأن الله هو الذي لا يصح أن يكون معه إله سواه ، فنقض آخر الكلام أوله ، ومن ينتهي إلى هذا الحد فقد سقطت مكالمته (١) . اهـ

( ... قال أبو محمد ومن لم يطلق أن الله عز وجل يقدر على ذلك وحسن قوله بأن قال لا يوصف الله بالقدرة على ذلك فقد قطع بأن الله عز وجل لا يقدر إذ لا واسطة فيمن يوصف بالقدرة على شيء ما ثم وصف في شيء آخر بأنه لا يقدر عليه فقد خرج من أنه لا يقدر عليه وإذا وجب أن لا يقدر فقد ثبت أنه عاجز ضرورة عما لا يقدر عليه ولا بد ومن وصف الله تعالى بالعجز فقد كفر ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : قوله هذا لا ينطبق على المحال لذاته لأنه لا يوصف الله بالقدرة على المحال لذاته ولا بالعجز عن المحال لذاته ، فمعنى قولنا لا يوصف الله بالقدرة على المحال لذاته أي لا نقول أن الله يقدر على ذلك ، لأنه حينها يكون معنى قولنا الله يقدر على أن يفعل لا شيء ، فيكون جملة لا معنى لها ، ولا نقول أيضاً أن الله يعجز عنه لأنه سوء أدب مع الله عز وجل ووصفه بالعجز .

قال الحافظ ابن تيمية : ( وَهُوَ سُبْحَانَهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ لَا يُسْتَشَى مِنْ هَذَا الْعُمُومِ شَيْءٌ ؛ لَكِنَّ مُسَمَّى " الشَّيْءِ " مَا تُصَوِّرُ وَجُودَهُ ، فَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ لِدَاتِهِ فَلَيْسَ شَيْئًا بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ . وَالْقُدْرَةُ عَلَى خَلْقِ الْمُتَضَادَّاتِ قُدْرَةٌ عَلَى خَلْقِهَا عَلَى الْبَدَلِ (٢) ، فَهُوَ سُبْحَانَهُ إِذَا شَاءَ أَنْ يَجْعَلَ الْعَبْدَ مُتَحَرِّكًا جَعَلَهُ وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَ سَاكِنًا جَعَلَهُ ، وَكَذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ وَالْكَفْرِ وَغَيْرِهِمَا ؛ لَكِنْ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ الْعَبْدُ فِي الْوَقْتِ الْوَاحِدِ مُتَّصِفًا بِالْمُتَضَادَّاتِ فَيَكُونُ مُؤْمِنًا صَدِيقًا مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُتَّقِينَ كَافِرًا مُنَافِقًا مِنْ أَعْدَاءِ اللَّهِ ، وَإِنْ كَانَ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْتَمَعَ فِيهِ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ وَشُعْبَةٌ مِنَ النِّفَاقِ . وَالَّذِي يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَعْلَمَ

(١) العواصم من القواصم ، ص ٢٥٩ ، تحقيق الدكتور عمار طالبي .

(٢) المقصود بخلقها على البديل ، أي تبديل هذا بهذا مثل تبديل الموت حياة ، والحياة موتاً وهكذا .

أَنَّ عِلْمَ اللَّهِ وَقُدْرَتَهُ وَحِكْمَتَهُ وَرَحْمَتَهُ فِي غَايَةِ الْكَمَالِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ زِيَادَةً عَلَيْهَا بَلْ كُلَّمَا أَمَكَّنَ مِنَ الْكَمَالِ الَّذِي لَا تَقْصُ فِيهِ فَهُوَ وَاجِبٌ لِلرَّبِّ تَعَالَى (١) .

قلت بحول الله تعالى : أما إذا كان يقصد بكلامه السابق المحال بالإضافة أو المحال في الوجود ، فهو كلام صحيح سديد ، مثلاً بعض الفلاسفة ينكرون قدرة الله على جمع رفات الإنسان المتفرق في أنحاء الأرض ، ويظنون أنهم يحسنون عقيدتهم بقولهم ( لا يوصف الله بالقدرة على هذا لأنه محال ) ، فلا واسطة هنا بين القدرة والعجز ، ومن لم يصف الله بالقدرة على المحال في الوجود أو المحال بالإضافة فقد وصفه بالعجز ضرورة ولو فر من ذلك وقال لا أضفه بالعجز ، فتأمل .

( ... وأيضاً فإن من قال لا يوصف الله تعالى بالقدرة على المحال فقد جعل قدرته سبحانه وتعالى متناهية وجعل قوته عز وجل منقطعة محدودة وملزومة بذلك ضرورة أن قوته تعالى متناهية عرض وأنه تعالى فاعل بطبيعة فيه متناهية وهذا تحديد للباري عز وجل وكفر به مجرد وإدخال له في جملة المخلوقين ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : هذا الكلام صحيح إذا كان يقصد بالمحال المحال في الوجود أو المحال بالإضافة ، وإن كان يقصد المحال لذاته فلا يصح ، كما سبق وبينت بحول الله تعالى . اهـ

( ... ومعنى قولنا أن الله تعالى يقدر على المعلوم وعلى المحال إنما هو ما نبينه إن شاء الله تعالى وهو أن سؤال السائل عن المحال وعن المعلوم وهو بلا شك سؤال موجود مسموع ملفوظ به فجوابنا له هو أنا حققنا أن الله تعالى قادر على أن يخلق لذلك اللفظ معنى يوجده وهذا جواب صحيح معقول وهذا قولنا وليس إلا هذا القول ) . اهـ

أقول بحول الله تعالى : انظر بالله عليك إلى هذا الخلط العجيب الذي مجرد ذكره ينبئك عن فساده . بداية قوله لا يصح فليس كل شيء مسموع ملفوظ له حقيقة ، بل الأمر كما قرر هو أيضاً في بداية حديثه عن المحال أن هناك أسئلة ليست بأسئلة على التحقيق وتشبه كلام المرورين والجانيين ولا تستحق إجابة ولا حقيقة لها ، فالكلام الذي ينقض أوله آخره ليس له حقيقة وليس هو متشكل بل ولا متوهم . وآخر جملة له في هذه الفقرة تنبيك عن مدى الخلط الحاصل مما لا يحتاج إلى مزيد تعليق . اهـ

( ... (٢) ... وأما كل سؤال أدى إلى القول في ذاته عز وجل فإننا نقول إن كل ما سأل عنه سائل لا نحاشي شيئاً فإن الله تعالى قادر عليه غير عاجز عنه ، إلا أن من السؤالات سؤالات لا

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ، ج ٢ ، ص ٢٥٥ .

(٢) لم أذكر هنا فقرة ، بسبب ارتباطها بموضوع آخر خشية الإطالة في الرد .



يستحل سماعها ولا يستحل النطق بها ولا يحل الجلوس حيث يلفظ بها وهي كل ما فيها كفر بالباري تعالى واستخفاف به أو بنبي من أنبيائه أو بملك من ملائكته أو بآية من آياته عز وجل قال عز وجل : [ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَفْعَدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ ] (النساء: ١٤٠) وقال عز وجل : [ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ] (التوبة: ٦٥-٦٦) . اهـ .

أقول بحول الله تعالى : الأمر السديد في هذه الفقرة أنه اعتبر المحال المطلق من الكفر والاستهزاء بالله عز وجل . أما قوله أن ( كل سؤال أدى إلى القول في ذاته عز وجل فإننا نقول إن كل ما سأل عنه سائل لا نحاشي شيئاً فإن الله تعالى قادر عليه غير عاجز عنه ) نقول : إن الله قادر على كل شيء لا نحاشي من ذلك شيئاً ، ولكن كما قد بينا أن هناك أمور لا تدخل في مسمى الأشياء وتكون كالعدم . وكل سؤال أدى إلى القول في ذاته عز وجل فهو محال وسفسطة كلامية . وبالله التوفيق . اهـ .

( ... قال أبو محمد : ولو أن سائلاً سألنا هل الله قادر على أن يمسح هذا الكافر قرداً أو كلباً لقلنا نعم ولو أنه أراد أن يسألنا هذا السؤال فيمن يلزمنا تعظيمه من ملك أو نبي أو صاحب نبي أو مسلم فاضل لم يحل لنا الاستماع إليه ولكننا قد أجبناه جواباً كافياً بأن الله تعالى قادر على كل ما يسأل عنه لا نحاشي شيئاً فمن تمادى بعد هذا الجواب الكافي فإنما غرضه التشيع فقط والتمويه وهذان من دلائل العجز عن المناظرة والانقطاع والحمد لله رب العالمين ) . اهـ .

أقول بحول الله تعالى : ما علاقة هذا الأمر بالمحال المطلق ؟ وهذه الأسئلة الممكنة في حق غير الأنبياء المنتعة على غيرهم ، مثل المسخ ، فالجواب عليه ناقص ، فنقول بحول الله تعالى : أن الأمور التي تصدر من الله عز وجل تصدر عن حكمة بالغة ، وهناك تلازم بين القدرة والإرادة ، فليس كل ما يقدر الله عليه بالضرورة أن يفعله ، فالأمور التي لا يفعلها الله لأنه هو قدر ذلك يسمى كما قد سبق وبيننا محالاً شرعياً . فالجواب العام أن كل شيء دخل في مسمى الشيء فالله سبحانه وتعالى قادر عليه غير عاجز عنه ، ولكن ليس بالضرورة أن كل شيء يقدر الله عز وجل عليه أنه يفعله ، قال الله عز وجل : [ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا تُؤْمِنُونَ وَلَا بِقَوْلِ كَاهِنٍ قَلِيلًا مَّا تَذْكُرُونَ تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ وَإِنَّهُ لَتَذْكُرَةٌ لِلْمُتَّقِينَ ] (الحاقة: ٤٠-٤٨)

قال الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) : ( فإنه تعالى يقدر على مقدرات تمنع بحكمته كقدرته على قيامه الساعة الآن ، وقدرته على إرسال الرسل بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، وقدرته على إبقائهم بين ظهور الأمة إلى يوم القيامة ، وقدرته على إماتة إبليس وجنوده وإراحة العالم منهم ، وقد ذكر سبحانه في القرآن قدرته على ما لا يفعله لحكمته في غير موضع كقوله تعالى : [ قُلْ

هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ [ (الأنعام: ٦٥) ] ، وقوله تعالى : [ وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ ] (المؤمنون: ١٨) ، وقوله : [ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ] بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ [ (القيامة: ٣-٤) ] ، أي نجعلها كنخف البعير صفحة واحدة ، وقوله تعالى : [ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي ] (السجدة: ١٣) ، وقوله : [ لَأَمْنٌ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ] (يونس: ٩٩) ، وقوله : [ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً ] (هود: ١١٨) ، فهذه وغيرها مقدورات له سبحانه وإنما امتنعت لكمال حكمته فهي التي اقتضت عدم وقوعها فلا يلزم من كون الشيء مقدوراً أن يكون حسناً موافقاً للحكمة (١) . وبالله التوفيق .

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم (٤٠٣/٢) .



## الفصل الخامس : الذب عن الشيخ عبد الله أبو بطين (١١٩٤-١٢٨٢هـ)

هو العلامة الحافظ الفقيه أبو عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز أبا بطين العائذي القحطاني . ولد في بلدة الروضة القريبة من الجمعة حاضرة إقليم سدير الواقع في منطقة نجد سنة ١١٩٤هـ ، أي قبل وفاة الإمام محمد بن عبد الوهاب بأثني عشرة سنة . وتلمذ على يد الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب وغيرهم .

ذكر أهل الشبه والزيغ والضلال عنه أنه قال في المطبوع من رسالة الانتصار لحزب الله الموحدين ، ص ٤٦-٤٨ : ( وأما الرجل الذي أوصى أهله أن يحرقوه ، وأن الله غفر له ، مع شكه في صفة من صفات الرب سبحانه : فإنما غفر له لعدم بلوغ الرسالة له . كذا قال غير واحد من العلماء . ولهذا قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : من شك في صفة من صفات الرب ومثله لا يجهلها : كفر ، وإن كان مثله يجهلها : لم يكفر .

قال : ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله ؛ لأنه لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة . وكذا قال ابن عقيل ، وحمله على أنه لم تبلغه الدعوة . واختيار الشيخ تقي الدين في الصفات : أنه لا يكفر الجاهل ، وأما في الشرك ونحوه : فلا ، كما ستقف على بعض كلامه إن شاء الله . وقد قدمنا بعض كلامه في الإتحادية وغيرهم ، وتكفيره من شك في كفرهم .

قال صاحب اختياراته : ( والمرتد : من أشرك بالله ، أو كان مبغضاً لرسوله أو لما جاء به ، أو ترك إنكار كل منكر بقلبه ، أو توهم أن من الصحابة من قاتل مع الكفار أو أجاز ذلك ، أو أنكر مجعاً عليه إجماعاً قطعياً ، أو جعله بينه وبين الله وسائط : يتوكل عليهم ويدعوهم ويسألهم ، ومن شك في صفة من صفات الله ومثله لا يجهلها : فمرتد . وإن كان مثله يجهلها : فليس بمرتد ؛ ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله تعالى ) .

فأطلق فيما تقدم من المكفرات ، وفرق في الصفة بين الجاهل وغيره ، مع أن رأي الشيخ رحمه الله تعالى في التوقف عن تكفير الجهمية ، ونحوهم خلاف نصوص الإمام أحمد وغيره من أئمة الإسلام اهـ .

أقول بحول الله تعالى : فأما قول شيخ الإسلام ابن تيمية : ( من شك في صفة من صفات الرب ومثله لا يجهلها : كفر ، وإن كان مثله يجهلها : لم يكفر ) . وإن صح عنه فيإرادته هنا ليس بموضعه ، فهو ليس بمحمول على صفات الربوبية كما هو ظاهر . يوضح ذلك قول صاحب اختياراته وهو الشيخ

أبو الحسن علي بن محمد البعلبي الدمشقي الحنبلي المعروف بان اللحام تلميذ الحافظ ابن رجب حيث قال : ( ومن شك في صفة من صفات الله ومثله لا يجهلها : فمرتد . وإن كان مثله يجهلها : فليس بمرتد ) . فهو يتكلم عن الردة ، وعن المسلم الذي عرف ربوبية الله عز وجل فشك في صفة من صفاته التي لا يعني جهلها جهلاً بربوبية الله عز وجل أو قدحاً في كمال ذاته أو صفاته أو أفعاله ، فإن كانت هذه الصفة مما مثله لا يجهلها أي كانت من المعلوم من الدين بالضرورة فعندها يحكم عليه بالردة لأنه خالف ما هو معلوم من الدين بالضرورة . لكن المشكل أنه أورد هذا الكلام هنا عند حديثه عن صفة القدرة ، فهل نقول أن قدرة الله على كل شيء إذا كان مثله يجهلها فلا يكفر ، ومثله لا يجهلها عندها فقط يكفر ؟! هذا معنى النص ولا بد ، وهو معنى كفري صريح .

وأما قوله : ( ولهذا لم يكفر النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الشاك في قدرة الله تعالى ) . فأخزى الله عز وجل من نسب إليه هذا الكفر الصراح الذي لا يشك بأنه كفر إلا أعمى البصر والبصيرة ، فنسأل الله عز وجل السلامة .

وإذا رجعت إلى الكتاب المطبوع من اختيارات الشيخ ابن تيمية للشيخ أبو الحسن علي بن محمد البعلبي الدمشقي ستجد الكلام مع تكملته الشنيعة المدسوسة : ( ولهذا لم يكفر النبي الرجل الشاك في قدرة الله ، وإعادته لأنه لا يكون إلا بعد الرسالة ، ومنه قول عائشة رضي الله عنها : " مهما يكتنم الناس يعلمه الله " ، قال : نعم ) اهـ

وكنا قد أثبتنا بعون الله تعالى بطلان نسبة هذا الكلام إلى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ، ولا شك أنه مدسوس على الإمام ابن اللحام الدمشقي كما دس على الإمام ابن مفلح في كتابه الفروع ، ولا يحتاج الأمر إلى أكثر من تأمل لمعرفة سقوط نسبة هذا القول إلى شيخ الإسلام وإلى تلميذه ابن مفلح وإلى صاحب اختياراته الشيخ ابن اللحام الدمشقي ، وبالتالي إلى الشيخ أبو بطين رحمهم الله أجمعين .

فإن قال قائل : لقد أثبت بدلائل كثيرة بطلان نسبة الكلام السابق على ابن تيمية ، لكن قد يكون الكلام دساً على شيخ الإسلام ابن تيمية في حياته ، ووقف تلامذته على الكلام الكفري في كتبه ومع هذا نقلوه ولم يعترضوا عليه إلا اعتراض ابن مفلح الذي إنما هو اعتراض على لفظ الحديث فقط .

نقول لهؤلاء بتوفيق الله عز وجل : لقد أثبتنا بطلان نسبة الكلام السابق على شيخ الإسلام ابن تيمية بدلائل كثيرة ظاهرة لمن تأملها ، وكذلك نفس القول نسب إلى ابن القيم ، وهو ظاهر البطلان عليه أيضاً ، وأما ابن مفلح فهو من طلاب شيخ الإسلام ابن تيمية في حياته ، وأما ابن اللحام الدمشقي فهو عاش قريباً من زمن شيخ الإسلام ابن تيمية حيث توفي شيخ الإسلام ابن تيمية في ٧٢٨هـ ، وتوفي ابن اللحام في ٨٠٣هـ ، لذا فالادعاء السابق بأن هؤلاء قد يكونوا اطلعوا على كتب شيخ الإسلام فوجدوا النص المدسوس ولم يعترضوا عليه باطل من وجوه :

الوجه الأول : أن ابن القيم وابن مفلح من طلاب شيخ الإسلام في حياته ، أخذوا العلم عنه مشافهة ، وابن اللحام عاش قريباً من زمن شيخ الإسلام ابن تيمية .

الوجه الثاني : على فرض أن الدس عليه كان في حياته ، وأنهم اطلعوا على نسخ من كتبه التي فيها الدس ، ولم يعترضوا عليها ، فهذا باطل أيضاً على ابن القيم لأن عقيدته واضحة في هذا الأمر ولأننا أثبتنا الدس عليه في النص الذي في المدارج . وباطل على ابن مفلح وابن اللحام لظهور الدس في الكلام المنسوب إلى ابن تيمية ، حيث أننا لو فرضنا جدلاً أنهم وقفوا على نسخة فيها الدس وخفي عليهم جميع العلل والاضطرابات في الكلام المنسوب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ، فكيف سيخفي عليهم أن لهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمة المؤمنين عائشة رضي الله عنها لم يكن بعد كلامها : ( مهما يكتم الناس يعلمه الله ) وإنما كان قبله ، وهذا لا يخفى على أدنى قارئ ، فكيف على هؤلاء الأئمة أمثال ابن مفلح المقدسي وابن اللحام الدمشقي ؟! سبحانك ربي هذا بهتان عظيم .

وأما قوله : ( مع أن رأي الشيخ رحمه الله تعالى في التوقف عن تكفير الجهمية ، ونحوهم خلاف نصوص الإمام أحمد وغيره من أئمة الإسلام ) .

فهذا النص أيضاً اتهام شيخ الإسلام بالكفر لأنه معلوم أن الجهمية وهم غلاة المرجئة لم يتوقف في تكفيرهم أحد من علماء الإسلام ، بل لم يتوقفوا في تكفير من لم يكفر الجهمية كما هو معروف وظاهر إلا على خفافيش الظلام . وهذا النص ظاهر الدس على أبي بطين من وجوه أخرى أيضاً منها :

الوجه الأول : هذا الكتاب المطبوع طبعه أمثال من حرّف تراث شيخ الإسلام ابن تيمية ، والذي وقع التنبيه عليه سابقاً . وما هذا الدس إلا تكملة لسلسلة طويلة من لعبتهم المكشوفة لكل ذي لب . وهذا الدس والتحريف هو من قبل طرفين لا غير .

الطرف الأول : المناوئين والمعادين لعقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب من بداية دعوته وحتى اليوم بشكل ظاهر ومعلن . إذ كان يدعي بعضهم أنه سائرون على نهج شيخ الإسلام ابن تيمية .

الطرف الثاني : وهم المتبنين لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب زوراً وكذباً ، من مشايخ أدياء السلفية في يومنا ، ومن شيخهم الأعمى بصراً وبصيرة وهو حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي يخالف عقيدة جده الأكبر . وأغلب الظن عندي أن هذا من عمل هؤلاء حيث خلطوا كتب أسلافهم الداعية إلى التوحيد بالشرك ، لذلك وجب الحذر في قراءة الكتب المطبوعة من قبلهم .

والناس يظنون أن كل أئمة نجد سلسلة متتالية واحدة ، ولكي تعرف الحقيقة لا بد من أن تعرف التسلسل التاريخي لأئمة نجد منذ عهد الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب التميمي رحمه الله تعالى .

إن الشيخ محمد بن عبد الوهاب عاش في زمن عاد الناس فيه للجاهلية الأولى ، وإلى ارتكاب جميع أنواع الفواحش والمحرمات ، وبعد أن هداه الله للإسلام والتوحيد أصبح يدعو إليه وينافح عنه حتى أيده الله عز وجل بالأتباع والأنصار وبالإمام محمد بن سعود أمير الدرعية وقتذاك فأسس الدولة الأولى التي



كانت تسمى بدولة الإسلام ، ودعيا إلى توحيد الله عز وجل والبراءة من الشرك وأهله ، وحاربا الدولة العثمانية آنذاك والتي كانت تحمي الشرك والمشركين آنذاك ، وقد كانت هذه الدولة دولة قوية ذات مساحة كبيرة ، وقد استمرت هذه الدولة حتى أرسل والي مصر من قبل العثمانيين محمد علي باشا ابنه إبراهيم فغزوا هذه الدولة ودخلوا عاصمتها الدرعية سنة ١٢٣٣هـ فدمروها عن بكرة أبيها ، وأعدموا الشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب صاحب كتاب «تيسير العزيز الحميد» ، ثم أسروا الأمير عبد الله بن سعود الذي خلف والده في الإمارة ، وأهل بيته ، وآل الشيخ محمد بن عبد الوهاب . فأرسلوهم إلى مصر ، وأرسل الأمير لعاصمة الدولة العثمانية القسطنطينية حيث طيف به في شوارعها ثم أعدم .

وبعد فترة التفت القبائل حول الأمير تركي بن سعود ومعه الإمام عبد الرحمن بن حسن الملقب بالمجدد الثاني فأقاموا إمارة ضعيفة ذات مساحة صغيرة ، وهذه الدولة تحوم حولها الشكوك في إسلامها من شركها ، فرما في البداية كانت على التوحيد ومع نهايتها انتهى أمرها فالله أعلم بحالها . وانتهت هذه الإمارة بهزيم الأمير عبد الرحمن بن فيصل بن تركي أمام محمد بن رشيد والعثمانيين ، وطلبه اللجوء السياسي عند آل صباح في الكويت .

وبعد فترة قام ابنه عبد العزيز سنة ١٣١٩هـ ، واستطاع السيطرة على الرياض ، ثم التفت حوله جيش "إخوان من أطاع الله" الذين كانوا شديدي التحمس للدعوة النجدية مع جهلنا بحالهم ، وكان على زعامتهم ثلاثة أمراء كبار ، هم: فيصل الدويش ، أمير بني مطير ، وسلطان بن بجاد ، أمير الغطط ، وضيطان بن حثلين ، أمير العجمان . فبهؤلاء أسست الدولة السعودية الحديثة وضم إلى نجد الحجاز وعسير والأحساء ، مع تعاون عبد العزيز مع الإنجليز ودعمهم له .

فلما اكتشف أولئك الأمراء علاقته بالإنجليز كفّروه ، وثاروا عليه سنة ١٣٤٩هـ ، فاستعان عليهم بالعلماء الذين عدوهم بغاة وأمروا بقتالهم ، واستعان عليهم بطائرات الإنجليز التي قصفتهم حتى أسروا وماتوا في السجن .

هذا هو تاريخ نجد باختصار شديد منذ الإمام محمد بن عبد الوهاب التميمي ، دمر المشركون عاصمة التوحيد الدرعية وقتلوا دعاةها ، ومع مرور الزمن انتكس العلماء والأمراء شيئا فشيئا ، فمن الطبيعي أن يصلنا علم الجيل الأول محرفاً ناقصاً مزيداً عليه ، فله الأمر من قبل ومن بعد .

**الوجه الثاني :** لقد بينا قول شيخ الإسلام ابن تيمية الصحيح حول حديث الرجل الذي أوصى أولاده أن يحرقوا جسده بعد الموت خشية من الله وخوفاً . وكذلك بينا بحول الله تعالى كيفية الدس عليه وكشفنا عوار الداس عليه بفضل الله تعالى .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (٦٦١-٧٢٨هـ) بعد أن ذكر الحديث : ( فهذا الرجل قد وقع له الشك والجهل في قدرة الله تعالى على إعادة من يصل إلى الحالة التي أمر أهله أن يفعلوها به ، وإن من أحرق وذري لا يقدر الله أن يعيده ويحشره إذا فعل به ذلك ، وأنه ظن ذلك ظناً ولم يجزم به . وهذان أصلان عظيمان :

أحدهما : متعلق بالله وهو الإيمان بأنه على كل شيء قدير .

والثاني : متعلق باليوم الآخر وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ولو صار إلى ما يقدر صيرورته إليه مهما كان فلا بد أن الله يحييه ويجزيه بأعماله .

فهذا الرجل لما كان مؤمناً بالله في الجملة ، ومؤمناً باليوم الآخر في الجملة ، وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت ، فهذا عمل صالح ، وهو خوفه من الله أن يعاقبه على تفريطه ، غفر له بما كان من الإيمان بالله واليوم الآخر ، وإنما أخطأ من شدة خوفه كما أن الذي وجد راحلته بعد إياسه منها أخطأ من شدة فرحه <sup>(١)</sup> .

وقد تبعه في هذا التأويل الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب حيث قال : ( فهذا الرجل لما كان مؤمناً بالله في الجملة وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت فهذا عمل صالح ، غفر الله له بما معه من الإيمان بالله واليوم الآخر ، وإنما أخطأ من شدة خوفه وقد وقع الخطأ في كثير من الخلق من هذه الأمة واتفقوا على عدم تكفير من أخطأ ) <sup>(٢)</sup> .

قلت بحول الله تعالى : إن الشيخ أبو بطين تتلمذ على يد الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب كما هو معروف ، فكيف يخالف شيخه ؟!

**الوجه الثالث :** إن رسالة ( الانتصار لحزب الله الموحدين ) كتبها الشيخ أبو بطين من أجل كشف فساد الشبهة التي أثارها تلميذه داود بن جرجيس البغدادي ولبس بها على الناس ، ثم ألف كتابه الكبير تأسيس التقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس كما نص على ذلك ابن بشر في عنوان الجدل ( القسم المخطوط ) . ( انظر الانتصار لأبي بطين ص ١٣ ، و كتاب علماء نجد خلال ثمانية قرون لعبد الله بن عبد الرحمن البسام { ٢٣٠/٤ } ) .

ولما نظرنا في الكتاب الكبير أي كتاب تأسيس التقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس لم نجد لهذا النص أثراً ؟! بل لا يوجد الرد على استدلاله بحديث الرجل الذي أوصى أولاده بحرق جسده بعد

(١) مجموع الرسائل والمسائل ( ٣/ ٣٤٦ ) .

(٢) الدرر السنية في الأجوبة النجدية ( ١/ ٢٤٦ ) .

الموت ، فكيف يذكر شبهة في رده المختصر المحمل ولا يعيد ذكره أبداً في الكتاب الكبير المفصل ؟! فتأمل !

**الوجه الرابع :** ذكر الشيخ أبو بطين قبل هذا النص المنسوب إليه بقليل ما يناقض هذا النص المدسوس حيث قال في ص ٤٦ من رسالة الانتصار : ( وقد ذكر العلماء من أهل كل مذهب : أشياء كثيرة لا يمكن حصرها من الأقوال والأفعال والاعتقادات : أنه يكفر صاحبها ، ولم يقيدوا ذلك بالمعاند.

فالمدعي أن مرتكب الكفر متأولاً ، أو مجتهداً مخطئاً ، أو مقلداً ، أو جاهلاً : معذور . مخالف للكتاب والسنة والإجماع بلا شك ، مع أنه لا بد أن ينقض أصله : فلو طرد أصله كفر بلا ريب ، كما لو توقف في تكفير من شك في رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ونحو ذلك ) اهـ .

## خاتمة

الحمد لله الذي بعث في آخر الأمم وخيرهم ، خير الرسل وأفضلهم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ، فبلغ رسالة ربه سبحانه وتعالى وشرعه فأتم البلاغ ، وترك الأمة على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك . وترك فينا الكتاب والسنة ، من تمسك بهما لن يضل ، ومن اعتصم بهما فقد هدي إلى صراط مستقيم .

وإن أعداء الدين لم يجدوا سبيلاً إلى تحريف كتاب الله عز وجل ، ولا سنة نبيه الصحيحة صلى الله عليه وآله وسلم ، فمالوا إلى مصنفات أئمة الإسلام ليدسوا فيها سمومهم كما شاءوا .

وقد أثر البعض من هذه الأمة اتباع سنن الأمم التي قبلنا ، فأعرضوا عن خير الكلام كلام الله تبارك وتعالى ، وعن خير الهدي هدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فاتبعوا كلام أناس يؤخذ منهم ويرد ، ويستشهد لهم ولا يستشهد بهم . فبدل أن يستأنسوا بكلام العلماء في فهم كلام الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، جعلوا كلام أهل العلم العمدة والمعين . ونسوا أن ذلك المعين الذي قصده غير معصوم ، وأنه قد تعكّر على مر التاريخ قديماً وحديثاً .

لكن التقليد الأعمى أخذ لبّ أهله ، فأعرضوا عن تدبر الدلائل البينات ، والحجج الواضحات القاطعات المحكمات ، إلى مصنفات العلماء ، فاتبعوا كلام العلماء كاتباع اليهود والنصارى أجبارهم ورهبانهم ، فإن قيل لهم قال الله وقال رسوله ، لم يتوقفوا فيتدبروا وإنما ردوا مباشرة بقولهم : قال فلان العلامة ، وفلان الفهامة ، تشابهت قلوبهم مع قلوب أسلافهم الذين قالوا : [ إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِم مُّهْتَدُونَ ] (الزخرف: ٢٢)

فها وقد بينا في هذا الجزء بحول الله وقوته وتوفيقه أن العلماء الذين ادعى أهل الزيغ والضلال أنهم على آثارهم مهتدون ، أنهم منهم بريئون ، وأن ما ينسب إليهم كذب وزور وبهتان . لم نبين ذلك لنقول لهم استمروا على طريقتكم في اتباعهم ولكن صححوا أنفسكم حسب قولهم الصحيح ، كلا ! وإنما ذباً عن علماء الإسلام أن يقول فيهم أهل الزيغ والضلال ما قالوا ، كرد بسيط على فضلهم علينا . وكذلك ليعلم أهل الزيغ والضلال أنهم لا بكتاب الله ولا بسنة نبيه ولا بكلام أهل العلم مهتدون وإنما بأهوائهم وما تملبه عليهم نفوسهم وشياطين الجن والإنس ، يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً .

وكذلك عسى أن تستيقظ بعض القلوب من غفلتها لما ترى آثار التقليد الوخيم . فهذا نداء إليهم ، يا أصحاب القلوب والألباب ! ارجعوا إلى المعين الصافي المعصوم ، فالعلماء ليسوا هم العمدة والمعين ، وليسوا بمعصومين ، ولا كتبهم بمنزلة عن الدس والتحريف كما تعلمون وكما قد رأيتم بالحجة والبرهان ، وتذكروا أنه لم يتعبنا الله عز وجل باتباع كلام العلماء وإنما نسألهم ليدلونا على المعين

الصافي ، فهم أدلاء على المعين الصافي الذي لا يتعكر مع مر السنين . فالله الله في كتاب ربكم ، وفي سنة نبيكم ، تدبروه تهتدوا ، واعتصموا به لن تضلوا أبداً .

قال الله عز وجل : [ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ] (الأعراف: ١٥٨)

وبالله تعالى التوفيق والسداد ، ومنه الهداية والغفران ، وله الحمد والشكر أولاً وآخراً ، ظاهراً وباطناً .

قال الله سبحانه وتعالى :

[ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا ]  
(الكهف: ١٧)

ورحم الله الإمام الصنعاني حين قال :

فَمِنْهُ تَعَالَى فَيْضُ كُلِّ هِدَايَةٍ وَمِنْهُ يُرْجَى كُلُّ مَا هُوَ نَافِعٌ  
إِلَهِي ! وَهَذَا جَهْدُ مَنْ هُوَ نَاصِحٌ عَسَى وَعَسَى فِي النَّاسِ لِلنُّصْحِ سَامِعٌ

تم الجزء الثاني بتوفيق الله عز وجل وبه  
ينتهي الكتاب ، وكتبه العبد المهتدي بالله عبد  
القادر بن إسماعيل الإبراهيمي بتوفيق الله عز وجل  
وتسديده ، وبمعونة إخوانه وإضافاتهم وتوجيهاتهم  
، وصلى الله على نبينا وإمامنا وحبينا رسول الله  
محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً  
كثيراً ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وَإِنْ تَجَدَّ عَيْبًا فَسُدَّ الْخَلْلَ ... جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا



## قائمة المصادر والمراجع المطبوعة

- أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، محمد صديق خان بن حسن القنوجي (١٢٤٨-١٣٠٧هـ) ، تحقيق : عبد الجبار زكار ، طبعة : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٨ م .
- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، ط. دار ابن حزم ، ٢٠٠٣ م .
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ، ابن دقيق العيد ، ط. برنامج المكتبة الشاملة .
- أحكام القرآن ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٠٥-٣٧٠هـ) ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، طبعة : دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٥هـ .
- أحكام أهل الذمة ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، تحقيق : يوسف أحمد البكري - شاكرك توفيق العاروري ، طبعة : رمادى للنشر ، الدمام - السعودية ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧ م .
- الإحكام في أصول الأحكام ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، طبعة : دار الحديث ، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ .
- إحياء علوم الدين ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، ط. مكتبة "كرياطة فوترا" سماراغ - إندونيسيا .
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني (٨٥١-٩٢٣هـ) ، ط. المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق - مصر ، الطبعة السابعة ، ١٣٢٢هـ .
- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، ط. دار قتيبة ، دمشق - بيروت & دار الوعي ، حلب - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م .
- أسد الغابة في معرفة الصحابة ، أبو الحسن عز الدين علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ابن الأثير ، تحقيق : علي محمد معوض ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- الأسماء والصفات ، الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ) ، تحقيق : عبد الله بن محمد الحاشدي ، ط. مكتبة السوادي ، جدة - السعودية ، الطبعة الأولى .
- الإشارة إلى مذهب أهل الحق ، أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت: ٤٧٦ هـ) ، تحقيق : محمد حسن إسماعيل الشافعي ، ط. دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٤٢٥ هـ ، ٢٠٠٤ م .
- الأصول والفروع ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، ط. دار الكتب العلمية - بيروت .
- الاعتصام ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) ، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، ط. مكتبة التوحيد .
- الأعلام ، خير الدين الزركلي ، ط. دار العلم للملايين ، بيروت - لبنان ، الطبعة الخامسة عشرة ، ٢٠٠٢ م .
- أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري ، أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣١٩-٣٨٨هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود ، ط. جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ-١٩٩٨ م .
- أعلام السنن في شرح صحيح البخاري ، أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (٣١٩-٣٨٨هـ) ، تحقيق : الدكتور يوسف الكتاني .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، طبعة : دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ١٩٧٣ م .

الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام ، الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي الأندلسي (ت: ٦٧١هـ) ، تحقيق : د. أحمد حجازي السقا ، طبعة : دار التراث العربي ، القاهرة - مصر ، ١٣٩٨هـ .

أقويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشابهات ، مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

الانتصاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب ، الشيخ الفقيه أبي عبد الله محمد بن عبد الحق اليفرني التلمساني ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، ط. مكتبة العبيكان - مكة المكرمة .

إكمال إكمال المعلم ، الإمام أبي عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالك (ت: ٧٢٧هـ) ، تحقيق : محمد سالم هاشم ، ط. دار الكتب العلمية - بيروت .

إكمال المعلم بفوائد مسلم ، الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ) ، تحقيق : الدكتور يحيى إسماعيل ، ط. دار الوفاء ، المنصورة - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

الانتصار لحزب الله الموحدين والرد على الجادل عن المشركين ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز أبا بطين ، تحقيق : الوليد بن عبد الرحمن الفريان ، ط. دار طبعة للنشر والتوزيع ، الرياض - المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

الانتصار لحزب الله الموحدين والرد على الجادل عن المشركين ، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد العزيز أبا بطين ، تحقيق : الوليد بن عبد الرحمن الفريان ، ط. دار طبعة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، الرياض - المملكة العربية السعودية .

الإنذار بأن نقص أصل التوحيد بالجهل ليس من الأعذار ، الشيخ أحمد طارق ، الطبعة الثانية ، ١٩٩١م ، بورد - باكستان ، نسخة الكترونية منشورة على الإنترنت .

الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم ، أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي ، تحقيق : د. محمد رضوان الداية ، ط. دار الفكر ، دمشق - سوريا ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

أوجز المسالك إلى موطأ مالك ، محمد زكريا الكاندهلوي (ت: بعد ١٣٤٨هـ) ، ط. دار الفكر .

إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل ، بدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناشي الحموي الشافعي (٦٣٩-٧٣٣هـ) ، تحقيق : وهي سليمان غاوي الألباني ، طبعة : دار السلام ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

بدائع الفوائد ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، ط. دار عالم الفوائد ، مكة المكرمة .

البداية والنهاية ، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي (٧٠٠-٧٧٤هـ) ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، طبعة : دار هجر - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .

بغية الرائد في تحقيق مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ) ، تحقيق : عبد الله محمد الدرويش ، ط. دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٦٦١-٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، طبعة : مطبعة الحكومة - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢هـ .

تاج العروس من جواهر القاموس ، أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي (١١٤٥-١٢٠٥هـ) ، تحقيق : علي هلاي ، ط. مطبعة حكومة الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ) ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، ط. دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

تأويل مختلف الحديث ، الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : محمد زهري النجار ، ط. مكتبة الكليات الأزهرية لصاحبها حسين محمد إمبابي المنيأوي - مصر .

التبيان في أقسام القرآن ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، طبعة : دار الفكر .

تجريد التوحيد المفيد ، تقي الدين المقرئ (٧٦٦-٨٤٥هـ) ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، ط. دار عالم الفوائد - مكة المكرمة .

- تحفة الباري بشرح صحيح البخاري ، شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦ هـ) ، ضبطه وصححه واعتنى به : محمد أحمد عبد العزيز سالم ، ط. دار الكتب العلمية & دار ابن حزم ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م .
- تذكرة الحفاظ ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، (٦٧٣-٧٤٨ هـ) ، تحقيق : عمر عبد السلام تدمري ، ط. دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- ترتيب الفروق واختصارها ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم البقوري ، تحقيق : عمر بن عباد ، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية ، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- تغليق التعليق على صحيح البخاري ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣-٨٥٢ هـ) ، تحقيق : سعيد عبد الرحمن موسى القزقي ، ط. المكتب الإسلامي & دار عمار .
- تفسير ابن أبي حاتم الرازي المسمى : تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين ، الإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هـ ، تحقيق : أسعد محمد الطيب ، ط. مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة - الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- تفسير ابن الجوزي المسمى : زاد المسير في علم التفسير ، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨-٥٩٧ هـ) ، ط. المكتب الإسلامي لصاحبه زهير الشاويش ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٤ هـ .
- تفسير ابن كثير المسمى تفسير القرآن العظيم ، عماد الدين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي (٧٠٠-٧٧٤ هـ) ، تحقيق : سامي بن محمد سلامة ، طبعة : دار طيبة للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة - السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .
- تفسير أبي السعود المسمى : إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، تحقيق : عبد القادر أحمد عطا ، ط. مكتبة الرياض الحديثة - الرياض .
- تفسير الألوسي المسمى : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، شهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الألوسي البغدادي (١٢١٧-١٢٧٠ هـ) ، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- تفسير البحر المحيط ، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (٦٥٤-٧٤٥ هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- تفسير البغوي المسمى : معالم التنزيل ، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (٤٣٦-٥١٠ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الله النمر - عثمان جمعة ضميرية - سليمان مسلم الحرش ، طبعة : دار طيبة للنشر والتوزيع ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- تفسير البقاعي المسمى : نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، برهان الدين أبي الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي (٨٠٩-٨٨٥ هـ) ، ط. دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة - مصر .
- تفسير البيضاوي المسمى : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي ..
- تفسير التحرير والتنوير ، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور (١٢٩٦-١٣٩٣ هـ) ، ط. الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٤ م .
- تفسير الثعالبي المسمى : الجواهر الحسان في تفسير القرآن ، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف أبي زيد الثعالبي المالكي (٧٨٦-٨٧٥ هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، ط. دار إحياء التراث العربي & مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- تفسير الجلالين للإمامين جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١ هـ) و جلال الدين الخلي (٧٩١-٨٦٤ هـ) ، ط. عيسى الحلي ، مصر ، ١٣٣٩ هـ .
- تفسير الرازي المسمى : مفاتيح الغيب ، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (٥٤٤-٦٠٤ هـ) ، ط. دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- تفسير السعدي المسمى : تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ، عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي ، تحقيق : عبد الرحمن بن معلا الوليح ، طبعة : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

- تفسير الشوكاني المسمى : فتح القدير الجامع بين في الرواية والدراية من علم التفسير ، محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) ، ط. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر - محمود نصار الحلبي و شركاه ، وباشر طبعه محمد أمين عمران ، شوال سنة ١٣٢٩ هـ .
- تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن ، الإمام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري (٢٢٤-٣١٠هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، طبعة: مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .
- تفسير القرطبي المسمى : الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان ، الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي الأندلسي (ت: ٦٧١هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط. مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- تفسير النسفي المسمى : مدارك التنزيل وحقائق التأويل ، حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت: ٧١٠هـ) ، ط. برنامج المكتبة الشاملة .
- تفسير النيسابوري ، أبو يحيى زكريا بن داود بن بكر النيسابوري (ت: ٢٨٦هـ) ، ط. برنامج المكتبة الشاملة .
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، الطبعة : الأولى ، ١٩٠٠ م ، ط. دار مكتبة الحياة ، بيروت - لبنان .
- تكملة فتح الملهم بشرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري ، ط. مكتبة دار العلوم ، كراتشي - باكستان ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٢ هـ .
- تلبيس إبليس ، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨-٥٩٧هـ) ، تحقيق : د. السيد الجميلي ، طبعة : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، تحقيق: سعيد أحمد أعراب ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧ م .
- تزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء ، أبي الحسن علي بن أحمد السبتي الأموي ، تحقيق : د. محمد رضوان الداية ، طبعة: دار الفكر المعاصر - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م .
- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك ، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي ، ط. دار الكتب العلمية .
- التوشيح شرح الجامع الصحيح ، الإمام جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن السيوطي الشافعي ، تحقيق : رضوان جامع رضوان ، ط. مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية & ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ، توزيع : شركة الرياض للنشر والتوزيع .
- الجامع لشعب الإيمان ، الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤-٤٥٨هـ) ، تحقيق : مختار أحمد الندوي ، ط. مكتبة الرشد ، الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م .
- جلء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط ، طبعة : دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٦٦١-٧٢٨هـ) ، تحقيق : د. علي حسن ناصر & د. عبد العزيز إبراهيم العسكر & د. حمدان محمد ، طبعة: دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ .
- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، ط. مكتبة الإيمان ، المنصورة - مصر .
- حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، طبعة. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- حاشية الشهاب على البيضاوي ، الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (٩٧٧-١٠٦٩هـ) ، ط. دار صادر ، بيروت - لبنان .

- حجة الله البالغة ، أبو عبد العزيز أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي المعروف بشاه ولي الله الدهلوي الهندي الحنفي (١١١٠-١١٧٦هـ) ، حققه وراجعها السيد سابق ، ط. دار الكتب الحديثة بالقاهرة ومكتبة المثنى ببغداد .
- الحجة في بيان الحجة وشرح عقيدة أهل السنة ، قوام السنة إسماعيل بن محمد الأصبهاني ، تحقيق : محمد بن ربيع المدخلي ، ط. دار الراية - الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ .
- الحديث النبوي بين الرواية والدراية ، جعفر السبحاني .
- حكم تكفير المعين ، الرسالة السادسة من كتاب عقيدة الموحدين والرد على الضلال والمبتدعين ، ط. مكتبة الطرفين ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ-١٩٩١م ، المملكة العربية السعودية .
- الدر المنثور في التفسير بالماثور ، جلال الدين السيوطي (٨٤٩-٩١١هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي ، ط. مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- درء تعارض العقل والنقل ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٦٦١-٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، طبع على نفقة الملك فهد بن عبد العزيز ، الطبعة الثانية ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
- الدرر السنية في الأجوبة النجدية ، جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، الطبعة السادسة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- دفع إيهام الاضطراب عن آي الكتاب ، محمد الأمين الشنقيطي ..
- الدباج على صحيح مسلم بن الحجاج ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، ط. دار ابن عفان ، الخبر - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- ذخيرة العقبي في شرح المحتجى ، محمد ابن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي الوُلوي المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة ، ط. دار آل بروم للنشر والتوزيع .
- ذم التأويل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١-٦٢٠هـ) ، تحقيق : بدر بن عبد الله البدر ، طبعة : الدار السلفية - الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .
- الرد الوافر ، محمد بن أبي بكر بن ناصر الدين الدمشقي ، تحقيق : زهير الشاويش ، طبعة : المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ ، بيروت - لبنان .
- الرد على الجهمية ، أبي سعيد عثمان الدارمي ، تحقيق : بدر الدين عبد الله البدر ، ط. دار ابن الأثير - الكويت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦هـ .
- الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الحظ لما روي في ذلك من أحاديث ووجه تأويلها ، أبو الوليد محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي (ت: ٥٢٠هـ) ، قدم لها وعلق عليها وخرج أحاديثها ، مشهور حسن سلمان ، ط. دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
- الرسالة ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط. دار التراث .
- الرسالة الباهرة ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، ص تحقيق : محمد صغير حسن المعصومي ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة ١٩٨٩م - ١٤٠٩هـ .
- رسالة التقليد ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، ط. المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان & مكتبة أسامة - الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
- رسالة في وجوب توحيد الله عز وجل ، محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) ، تحقيق . الدكتور محمد بن ربيع هادي المدخلي ، ط. مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة - السعودية .
- الزهد ، الإمام أحمد بن حنبل ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م .
- سبيل النجاة والفكاك من مولاة المرتدين وأهل الإشراك ، حمد بن علي بن محمد بن عتيق (١٢٢٧-١٣٠١هـ) من رسائل مجموعة التوحيد ، ط. دار الفكر للطباعة والنشر .
- سنن ابن ماجة ، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي .
- سنن ابن ماجة ، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ، ط. المكتز .



- سنن أبي داود ، الإمام أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني ، طبعة المكثر .
- سنن أبي داود ، الإمام أبو داود سليمان بن أشعث السجستاني ، ط. دار الأرقم بن أبي الأرقم .
- سنن الترمذي ، الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ) ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، ط. مصطفى البابي الحلبي ، مصر .
- سنن الترمذي ، الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩-٢٧٩هـ) ، ط. المكثر .
- سنن الدارمي ، الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدرامي (١٨١-٢٥٥هـ) ، تحقيق : حسين سليم أسد الداراني ، ط. دار المغني للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
- سنن النسائي ، الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، ط. المكثر .
- سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي (ت. ٩١١هـ) وحاشية الإمام السندي (ت: ١١٣٨هـ) ، حققه ورقمه ووضع فهارسه : مكتب تحقيق التراث الإسلامي ، ط. دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- سنن النسائي بشرح السيوطي والسندي ، ط. دار إحياء التراث العربي & ط. دار الفكر - بيروت .
- سير أعلام النبلاء ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ) ، تحقيق : بشار عواد معروف ، ط. مؤسسة الرسالة .
- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ، هبة الله اللالكائي ، تحقيق : د. أحمد بن سعد بن حمدان ، ط. دار طيبة - الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥ هـ .
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، أبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ، ط. دار المعرفة - بيروت .
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، أبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، ط. مصطفى البابي الحلبي .
- شرح السنة ، أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البرهاري ، تحقيق : د. محمد سعيد القحطاني ، ط. دار ابن القيم - الدمام ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ هـ .
- شرح السنة ، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي ، ط. دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ١٤٢٥-١٤٢٦ هـ .
- شرح العقيدة الطحاوية ، القاضي علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي دمشقي (٧٣١-٧٩٢هـ) ، تحقيق : عبد الله بن عبد المحسن التركي & شعيب الأرناؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة ، الطبعة التاسعة ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- شرح صحيح البخاري لابن بطل ، أبي الحسن علي بن خلف بن عبد الملك ابن بطل القرطبي (ت: ٤٤٩هـ) ، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم ، ط. مكتبة الرشد - الرياض .
- شرح مشكل الآثار ، الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٣٩-٣٢١هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م .
- شرح معاني الآثار ، الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٢٣٩-٣٢١هـ) ، خرج أحاديثه ووضع حواشيه : إبراهيم شمس الدين ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .
- الشريعة ، الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ) ، ط. برنامج المكتبة الشاملة .
- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ، الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ) وبذيله مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء ، العلامة أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت: ٨٧٢هـ) ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، ط. دار الكتب العلمية ، الطبعة الثالثة ، بيروت - لبنان .
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣ م ، بيروت - لبنان .
- صحيح البخاري ، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبعة المكثر الإسلامي .
- صحيح البخاري ، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، طبعة دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

- صحيح البخاري ، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : محب الدين الخطيب ، ط. المطبعة السلفية ومكتبتها - القاهرة .
- صحيح البخاري ، الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، ط. المطبعة الكبرى الأميرية ، بولاق - مصر ، ١٣١١هـ ، المشهورة بالطبعة السلطانية .
- صحيح البخاري بشرح الكرمان ، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي بن محمد بن سعيد الكرمان (٧١٧-٧٨٦هـ) ، تحقيق : محمد عبد اللطيف ، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- صحيح البخاري وبهامشه حاشية السندي بتمامها وتقريبات من شرحي القسطلاني وشيخ الإسلام<sup>(١)</sup> ، طبعة حجرية قديمة .
- صحيح جامع بيان العلم وفضله ، ابن عبد البر ، تحقيق : أبو الأشبال الزهيري ، ط. مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ .
- صحيح سنن ابن ماجة للألباني ، توزيع المكتب الإسلامي - بيروت .
- صحيح سنن أبي داود باختصار السند ، محمد ناصر الدين للألباني ، ط. مكتب التربية العربي لدول الخليج .
- صحيح سنن النسائي ، محمد ناصر الدين للألباني ، ط. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .
- صحيح سنن النسائي باختصار السند للألباني ، ط. مكتب التربية العربي لدول الخليج .
- صحيح مسلم ، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري ، ط. المطبعة العامرة ، وهي الطبعة السلطانية .
- صحيح مسلم ، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري ، ط. المكتبة الإسلامية .
- صحيح مسلم ، الإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ابن مسلم القشيري النيسابوري ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- صحيح مسلم ، تحقيق وشرح : محمد ذهني ، ط. الحلبي .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١-٦٧٦هـ) ، ط. المطبعة المصرية بالأزهر ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٩ م .
- صحيح مسلم مع شرحه المسمى إكمال إكمال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خليفة الوشتاني الأبي المالكي ، وشرحه المسمى مكمل إكمال الإكمال للإمام محمد بن يوسف السنوسي الحسني (٨٣٢-٨٩٥هـ) ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان .
- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، تحقيق: الدكتور علي بن محمد الدخيل الله ، طبعة: دار العاصمة ، الرياض - السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٨ م .
- صيد الخاطر ، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨-٥٩٧هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هندراوي ، ط. المكتبة العصرية ، بيروت - لبنان .
- طبعة. دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٨ م .
- طبقات الشافعية ، تقي الدين أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد ابن قاضي شهبة الدمشقي (٧٧٩-٨٥١هـ) ، تحقيق : عبد العليم خان ، ط. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيد آباد - الهند .
- الطبقات الكبرى ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ، تحقيق : إحسان عباس
- طرح الشرب في شرح التقریب ، القاضي ولي الدين أبي زرعة العراقي ، ط. دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- طريق المهجرتين وباب السعادتین ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر ، طبعة. دار ابن القيم ، الدمام - السعودية ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤ م .
- العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن قدامة المقدسي ، تحقيق : محمد حامد الفقي ، ط. دار الكاتب العربي ، بيروت - لبنان .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (٧٦٢-٨٥٥هـ) ، ط. الطباعة المنيرية - مصر .

(١) المقصود به هنا شيخ الإسلام زكريا الأنصاري .

- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، محمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- غريب الحديث ، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨-٥٩٧هـ) ، تحقيق : د. عبد المعطي أمين قلعي ، طبعة : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م .
- فتاوى الأئمة النجديّة ، جمع أبو يوسف مدحت آل فراج ، ط. دار ابن خزيمة ، الرياض - السعودية .
- فتاوى السبكي ، ط. برنامج المكتبة الشاملة .
- فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣-٨٥٢هـ) ، تحقيق : عبد القادر شيبه الحمد ، ط. على نفقة سلطان بن عبد العزيز آل سعود .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣-٨٥٢هـ) ، ط. دار المعرفة - بيروت .
- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن ، الإمام زكريا الأنصاري الشافعي (٨٢٣-٩٢٦هـ) ، ط. دار الصابوني .
- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ، الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (١١٩٦-١٢٨٥هـ) ، ط. مؤسسة قرطبة ، مصر .
- فتح المنعم شرح صحيح مسلم ، للدكتور مصطفى شاهين لاشين ، ط. دار الشروق ، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسر الجلالين للدقائق الخفية ، الإمام سليمان بن عمر العجيلي الشافعي (ت: ١٢٠٤هـ) ، ط. عيسى الحلي .
- الفروع ، شمس الدين محمد بن مفلح بن محمد المقدسي (٧١٠-٧٦٣هـ) ، ط. دار عالم الكتب ، بيروت - لبنان .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر & د. عبد الرحمن عميرة ، ط. دار الجيل ، بيروت - لبنان .
- فهرس مخطوطات خزانة القرويين ، محمد العابد الفاسي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- الفوائد ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، طبعة : دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .
- في ظلال القرآن ، سيد قطب ، ط. دار الشروق ، القاهرة - مصر ، الطبعة التاسعة ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- فيض الباري على صحيح البخاري ، من أمالي الفقيه المحدث الشيخ محمد أنور الكشميري ثم الديوبندي المتوفى سنة ١٣٥٢ هـ ، مع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري لمحمد بدر عالم الميرهي من أساتذة الحديث بالجامعة الإسلامية بدهايل ، ط. دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- قواعد الأحكام في إصلاح الأنام ، عز الدين بن عبد العزيز بن عبد السلام ، تحقيق : د. نزيه كمال حماد & د. عثمان جمعة ضميرية ، ط. دار القلم ، دمشق - سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
- الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، ط. المكتبة التوفيقية .
- الكامنة في أعيان الملة الفاتمة ، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣-٨٥٢هـ) ، ط. دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .
- كتاب السنن الكبرى ، الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ، أشرف عليه : شعيب الأرنؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م .
- كتاب الصفدية ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٦٦١-٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، طبع على نفقة أحد المحسنين ، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- كتاب الكليات ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي (ت: ١٠٩٤هـ) ، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري ، طبعة : مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

- كتاب **المواقف** ، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي ، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة ، طبعة : دار الجليل ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ م .
- كتاب **مشكل الحديث أو تأويل الأخبار المشابهة** ، الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن الحسن ابن فورك الإصبهاني الأشعري ، تحقيق : دانيال جيماريه ، ط. المعهد الفرنسي للدراسات العربية - دمشق .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ) ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، ط: مكتبة العبيكان ، الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م .
- كشف الشبهات** ، الإمام محمد بن عبد الوهاب ، بعناية : محمد بن عبد الله بن صالح الهدبان ، ط. دار الوطن للنشر - الرياض ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٤ م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون** ، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب حلبي ، ط. دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .
- كشف المشكل من حديث الصحيحين** ، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨-٥٩٧هـ) ، تحقيق : الدكتور علي حسين البواب ، ط. دار الوطن - الرياض .
- اللباب في علوم الكتاب** ، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي ، تحقيق : الشيخ علي محمد معوض ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م .
- لسان العرب** ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، طبعة : دار صادر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى .
- مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار في الجمع بين الصحيحين للصنعاني** ، عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدين الحنفي المشهور بابن الملك (ت: ٨٠١هـ) ، تحقيق : أبي محمد أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، ط. دار الجليل ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
- مجموع الفتاوى** ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٦٦١-٧٢٨هـ) .
- مجموعة التوحيد** ، لشيخ الإسلام ابن تيمية وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب ، ط. دار إحياء التراث .
- مجموعة الرسائل المحمودية** ، إسحاق بن عبد الرحمن آل الشيخ ، طبعة : المطبعة اليوسفية ، مصر .
- مجموعة الرسائل والمسائل** ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٦٦١-٧٢٨هـ) ، ط. دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- مجموعة الفتاوى والرسائل والأجوبة** ، ط. شركة الشهاب للنشر والتوزيع ، فحج إبراهيم سرفة - باب الواد - الجزائر .
- مجموعة الفتاوى والرسائل والأجوبة** ، ط. مكتبة التراث الإسلامي .
- مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان** (مطبوع ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، الجزء الأول) ، للشيخ محمد بن عبد الوهاب ، دراسة وتحقيق : إسماعيل بن محمد الأنصاري ، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض - السعودية .
- محاسن التأويل** ، جمال الدين القاسمي (١٢٨٣-١٣٣٢هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط. دار الفكر ، بيروت - لبنان .
- اخر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز** ، القاضي أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي الأندلسي (٤٨١-٥٤٢هـ) ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ،
- مختصر المؤمل في الرد إلى الأمر الأول** ، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي ، تحقيق : صلاح الدين مقبول أحمد ، طبعة : مكتبة الصحو الإسلامية ، الكويت ، ١٤٠٣هـ .
- مختصر صحيح الإمام مسلم للمنذري** ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، ط. المكتب الإسلامي ، الطبعة السادسة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين** ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، تحقيق : رضوان جامع رضوان ، ط. مؤسسة المختار ، القاهرة - مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م .
- المزهر** ، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي ، ط. المكتبة العصرية ، ١٩٨٦ م .

- المستدرك على الصحيحين ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري ، تعليق: أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي ، ط. دار الحرمين للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
- المسند ، الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق: أحمد محمد شاكر & حمزة أحمد الزين ، ط. دار الحديث - القاهرة .
- المسند ، الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش (أبو الفداء الناقد) ، ط. دار الفكر .
- المسند ، الإمام أحمد بن حنبل ، ط. بمبي - الهند ، ١٣٠٨ هـ .
- مسند أبي عوانة ، ط. دار المعرفة ، بيروت - لبنان .
- مشارك الأنوار على صحاح الآثار ، الحافظ أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت: ٥٤٤هـ) ، ط. المكتبة العتيقة دار التراث .
- مشكل الحديث أو تأويل الأخبار المتشابهة ، الشيخ الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن الحسن ابن فورك الإصبهاني الأشعري ، تحقيق: دانيال جيماريه ، ط. المعهد الفرنسي للدراسات العربية - دمشق .
- مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها ، عبد الله بن علي النجدي القصيمي (١٣٥٣هـ) ، تحقيق: الشيخ خليل المس ، دار القلم - بيروت .
- مصنف الإمام عبد الرزاق ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، ط. المكتب الإسلامي .
- المعجم الأوسط ، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، ط. دار الحرمين ، القاهرة - مصر ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- معجم الفروق اللغوية للعسكري ، أبو هلال العسكري ، طبعة : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم ، إيران .
- معجم لغة الفقهاء ، محمد قلنجي ، طبعة : دار النفائس ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- المُعَلِّمُ بفوائد مسلم ، الإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري (٤٥٣-٥٣٦هـ) ، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر ، ط. المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات - بيت الحكمة .
- المعيار العرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت: ٩١٤هـ) ، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف الدكتور محمد حجي ، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- معني اللبيب عن كتب الأعاريب ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (٧٠٨-٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، طبعة: دار الفكر ، بيروت - لبنان ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٥م .
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، منشورات محمد علي بيضون ، ط. دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، الإمام الحافظ أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي ، تحقيق: محيي الدين ديب مستو & يوسف علي بدوي ، ط. دار الكلم الطيب - دمشق & بيروت .
- مقاييس اللغة ، أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، طبعة: اتحاد الكتاب العرب ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .
- مكمل إكمال الإكمال ، الإمام محمد بن يوسف السنوسي الحسني (٨٣٢-٨٩٥هـ) ، تحقيق: محمد سالم هاشم ، ط. دار الكتب العلمية - بيروت .
- من مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، الملا علي القاري (ت: ١٠١٤هـ) ، ط. دار الفكر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- مناهج أهل الحق والاتباع في مخالفة أهل الجهل والابتداع ، سليمان بن سحمان ، تحقيق : عبد السلام بن برجس آل عبد الكريم ، ط. مكتبة الفرقان ، الطبعة الثالثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- منة المنعم في شرح صحيح مسلم ، الشيخ صفى الرحمن المباركفوري ، تحقيق : الدكتور يحيى إسماعيل ، ط. دار السلام للنشر والتوزيع ، الرياض - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .



- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك بن أنس ، القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث الباجي الأندلسي ، ط. دار الفكر العربي .
- المنثور في القواعد ، بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي الشافعي (٧٤٥-٧٩٤هـ) ، تحقيق : د. تيسير فائق أحمد محمود ، راجعه: د. عبد الستار أبو غدة ، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (٦٦١-٧٢٨هـ) ، تحقيق : محمد رشاد سالم ، ط. جامعة الإمام محمد بن سعود ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- المنهاج في أصول الدين ، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري (٤٦٧-٥٣٨هـ) ، تحقيق : عباس حسين عيسى شرف الدين ، طبعة: مكتبة مركز بدر العلمي والثقافي ، صنعاء - اليمن .
- المنهج السديد في شرح كفاية المريد ، محمد بن يوسف السنوسي الحسني (٨٣٢-٨٩٥هـ) ، مكتبة مكة المكرمة ، توحيد ٢ .
- منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات ، محمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق : عطية محمد سالم ، طبعة : الدار السلفية - الكويت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤هـ .
- المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار ، تقي الدين المقرئ (٧٦٦-٨٤٥هـ) .
- الموافقات ، أبو إسحق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ) ، تحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، ط. دار ابن عفان ، الخبر - السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- الموطأ ، الإمام مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ) ، تحقيق: الشيخ محمد فواد عبد الباقي ، ط. عيسى الحلي .
- الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس رواية أبي مصعب الزهري المدني ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف & محمود محمد خليل ، ط. مؤسسة الرسالة .
- الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس رواية سويد بن سعيد الحدثاني ، تحقيق: عبد المجيد التركي ، ط. دار الغرب الإسلامي .
- الموطأ لإمام دار الهجرة مالك بن أنس رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي ، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف ، ط. دار الغرب الإسلامي .
- النبذ في أصول الفقه ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، تحقيق : أحمد حجازي السقا ، ط. مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- النبذة الكافية في أصول أحكام الدين ، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي (٣٨٤-٤٥٦هـ) ، تحقيق: أبي مصعب محمد سعيد البدري ، ط. دار الكتاب المصري - القاهرة & دار الكتاب اللبناني - بيروت .
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، أحمد بن المقرئ التلمساني ، تحقيق : إحسان عباس ، طبعة : دار صادر ، بيروت - لبنان .
- النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المشهور بابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي ، طبعة: المكتبة العلمية - بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- النهي عن سب الأصحاب ، الحافظ الضياء المقدسي (ت ٦٤٣هـ) ، طبعة: مؤسسة الرسالة .
- نور مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجة ، علي بن سليمان البجمعوي الدمني المغربي ، طبعة حجرية قديمة .
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣-١٢٥٠هـ) ، طبعة : إدارة الطباعة المنيرة .
- هداية الخيارى في أجوبة اليهود والنصارى ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، طبعة : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- وشي الدياج في شرح مسلم بن حجاج ، علي بن سليمان المغربي ، ط. سنة ١٢٩٨ .



## قائمة المصادر والمراجع المخطوطة

- التقريب لكتاب التمهيد على ما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي الأندلسي (ت: ٦٧١هـ) ، مكتبة خزانة القرويين ، رقم : ٩٩٢ ، ميكروفيلم رقم : ٤٧١ ، فاس - المغرب .
- التقريب لكتاب التمهيد على ما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي الأندلسي (ت: ٦٧١هـ) ، مكتبة خزانة القرويين ، رقم : ٨٠٧ ، ميكروفيلم رقم : ٤٠٧ ، فاس - المغرب .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، مكتبة ملئت ، رقم : فيض الله أفندي ٤٦٨ ، إستانبول - تركيا .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، مكتبة ملئت ، رقم : فيض الله أفندي ٢٩٥ ، إستانبول - تركيا .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، مكتبة حاجي سليم آغا ، رقم : كمانكش ٥٣ ، إستانبول - تركيا .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، مكتبة خزانة القرويين ، رقم : ١٧٧ ، ميكروفيلم رقم ١٦٠ ، فاس - المغرب .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، مكتبة خزانة القرويين ، رقم : ٩٩١ ، ميكروفيلم رقم : ٤٧٠ ، فاس - المغرب .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، مكتبة خزانة القرويين ، رقم : ٧٧٤ ، ميكروفيلم رقم : ٣٩٦ ، فاس - المغرب .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، مكتبة خزانة ابن يوسف ، رقم : ١/٤٦٠ ، مراکش - المغرب .
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨-٤٦٣هـ) ، مكتبة خزانة ابن يوسف ، رقم : ٢/٤٦٠ ، مراکش - المغرب .
- رسالة الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده والقول به في الملة والنحلة باختصار وبيان ضمن مجموع فيه مجموعة رسائل لابن حزم ، مكتبة السليمانية ، رقم : شهيد علي باشا ٢٧٠٤ ، إستانبول - تركيا .
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، مكتبة جامعة الإمام محمد ، رقم : ٨٧٨٧ ، الرياض - السعودية .
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، مكتبة السليمانية ، رقم : قارا شلي زادة ٢١٤ ، إستانبول - تركيا .
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، مكتبة بايزيد ، رقم : ولي الدين أفندي ١٧٣٠ ، إستانبول - تركيا .
- مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٩١-٧٥١هـ) ، مكتبة متحف قويون أوغلو ، رقم : ١١٣٣٤ ، قونيا - تركيا .
- المنهج السديد في شرح كفاية المريد ، محمد بن يوسف السنوسي الحسني (٨٣٢-٨٩٥هـ) ، مكتبة مكة المكرمة ، رقم : توحيد ٢ ، مكة المكرمة - السعودية .



## فهرس المحتويات

٤	تمهيد .....
٥	المقدمة .....

### الباب الأول : المنهج القويم في التعامل مع نصوص أهل العلم المتقين

٩	الفصل الأول : بيان فمي العلماء عن اتباع أقوالهم دون دليل .....
١٣	الفصل الثاني : بيان تعرض العلماء للافتراءات وتعرض أقوالهم وكتبهم للتحريفات .....
١٧	الفصل الثالث : أصول كشف الشبهات المتعلقة بنصوص العلماء .....

### الباب الثاني : الذب عن أئمة الإسلام فيما نسب إليهم من البهتان

	الفصل الأول : الذب عن شيخ الإسلام تقي الدين أحمد ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ) وتلميذه الإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية (٦٩١ - ٧٥١هـ) رحمهما الله تعالى .....
٢٩	الفصل الثاني : الذب عن شيخ الإسلام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر القرطبي رحمه الله (٣٦٨ - ٤٦٣هـ) .....
١٠١	الفصل الثالث : الذب عن الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي رحمه الله (٣٨٤ - ٤٥٦هـ) .....
١٢١	الفصل الرابع : الذب عن الشيخ عبد الله أبو بطين (١١٩٤ - ١٢٨٢هـ) .....
١٢٧	خاتمة .....
١٢٩	قائمة المصادر والمراجع المطبوعة .....
١٤١	قائمة المصادر والمراجع المخطوطة .....
١٤٣	فهرس المحتويات .....